ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا

حمد المن المنا المنطوق الحكمة وشكر المن علمنا مالم نعلم من الفنون المتفننة على سيع

بتحشية المحبر المحقق النحرير المدقق مولانا ابو الحساب محمد عبد الحي ادام فيضه العلي

في المطبع العلوي بهتو على محمد عبد الحي الكتبي

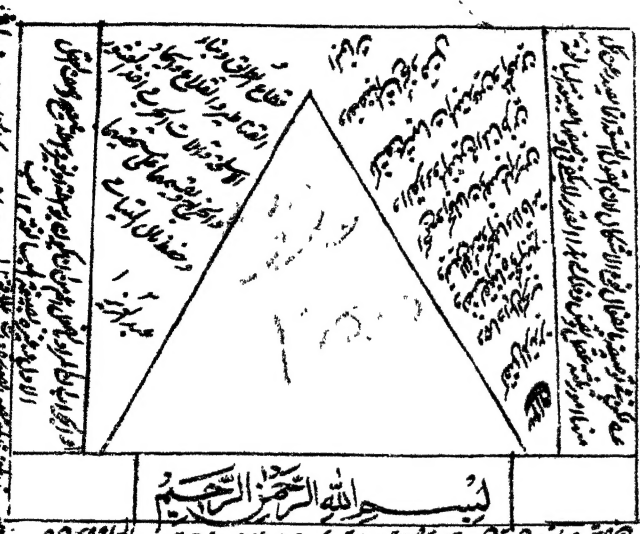

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس الكمال ومعلق
الصور بالمواد ومؤلف المتباينين بالأعداد والأبعاد ومحرك الفلك
لا من المركز واليه بل عليه ومكون الكائنات مع تغاير الامهلت له
المجد والبقاء في البدء والرجعى ومنه الجود والعطاء في الاخرة والاولى
واسأله ان يصلي على اشرف من مخض باعباء الرسالة وسائر الامة تبعون في
الستاه محمد واله المتحلين بالاخلاق المرضية المتخلين عن الاخلاق الدنية
البشرية عليهم الصلوة والسلام والثناء ولهم الحمد والدعاء

اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم الشهير بالصدر الشيرازي
عفا الله عنهما لما تطابقت القوانين الحكمية والاصول الدينية على ان

ان اجل الذخائر والسعادات وافضل الوسائل الى الفوز بالدرجات
تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتقنين القواعد اليقينية
اذ هي النفس التي تتشوف اليه النفوس الانسانية وتقتنع به العقول الهيولانية
وبها يصير الانسان قائما على الاشياء والاكوان سالكا سبل العرفان غير محتبس
في سجن الحدثان وظلمات العمى والحرمان فصرفت شطرا من عمري في
تحصيلها وبرهة من دهري في البحث عن اجمالها وتفصيلها ولقيت
شدائد الاشتغال من سابق الاوان بتبيينها اكثر التوجه من اقل
الرعيان الى تقنينها حتى ظهر لي مسائل من تقدمني من علماء الاعصار
ووصلت الى غاية افكار من سبقني من حكماء الادوار فرأيت سحب
وبحبوحة القريحة اثناء مطالعتها من الرد والاحكام وجادت به فكرتي
الجريحة حين التشغل مباحثها من النقض والابرام ارقاما متشتتة
في اوراق متفرقة ولم تتيسر لي النظم والترصيف والجمع والتاليف
لتشتت الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة
اهل الدوران ولما كثروا الالتماس بعض المترددين الي والمشتغلين بقراءة
الهداية للحكيم الكامل والنحرير الفاضل اثير الدين مفضل الابهري لدي

أردت أن أكتب لها شرحا جامعا لكثيرات ما استفدته من
إشارات الحكماء ونبيها تهم واستنبطت من مرامي بيانات العلماء سفية
وتلويحاتهم مضيفا إلى ذلك ما تحدست وألهمت إلهاما من الله تائبة من
وملكوتية فشرعت فيه إجابة لملتمسة وإقامة لمقتبسة مجتهدا في كشف
المعالم والمعاني جاهدا التوضيح المقاصد والمباني حائدا عن طريقة الجاهلين
يجدون ظواهر الألفاظ ولا يرومون بواطن المعاني من استقى غير
عقله من رقدة السفلة وسنة التقليد تهيأ بالتعمق في هذا الكتاب
إلى طريق الرشاد ومنزل الصواب ويرى لطائف أفكارها تدوجد في مطاوي
براه بودن خلاف عن الاصرح
الكتب الكبار وحقائق أسرارها لا يشير إليها الحكماء في الأمصار والمسئول ممن
جبلت سريرته على العدالة والانصاف والمأمول ممن تجنب بحسب الغريزة
من الجور والاعتساف أن يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح مواقع
القصور والزلل بشريطة الهداية والتقاط الفوائد تبع لا معاند والتفحص
اللائق وليعلم أن الشرع في المقصود بمعرفة الحكمة و
بيان أقسامها مستعينين لواهب العقل ومفيض الجود فاعلم
أن الحكيم ما نظر ليستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه وما

وما عليه لواجب ضرورة حيث اكتسبت النظريات واقتنت الملكات

لتستكمل النفس وتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود فتستعد

بذلك للسعادة القصوى وذلك بحسب الطاقة البشرية وهي تنقسم

على قسمين الاول هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث

وان له صانعا قديما قادرا عالما وان السماء كرية وان النفس باقية والثاني

هو الحكمة العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن اكتساب الملكات

الفاضلة النفسانية وازالة الملكات الرذيلة النفسانية وكيف

يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة وكلواحد من هذين علم لا الاول

الاول علم لشئ لا تاثير لنا البتة فيه بل المقصود من معرفته نفس تلك

المعرفة فقط والثاني علم لشئ يكون المطلوب من تحصيل العلم به

ادخاله في الوجود او منعه من الوجود والحكمة النظرية اشرف من الحكمة

العملية لان كل ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة والعمل مقصودا

والوسيلة في كل شئ اخس من المقصود فالعلم بالاعمال يكون ادون

منزلة من تلك الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزلة

من المعارف الالهية والخلائل القدسية وذلك يدل على ان الحكمة العملية

من الحكمة النظرية بكثير وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية

وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف من ما به تستكمل القوة

العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنة العالية من النفس ولذلك

يدوم الاول ويبلى وامحها بخلاف الثانية فانها قد تزول عنها بالكلية

وهذه هي الجنة السافلة منها والكلام الالهي ناطق بحصول الكمالات

الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل صلوات الله

على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصالحين المراد

من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني بالصالحين

تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا لموسى على نبينا وعليه

السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني قوله

لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة الى

كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام

قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت

كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة

والزكوة ما دمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية وقال

وقال الله تعالى خطاباً مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم
فاعلم أنه لا إله إلا الله اشارة الى كمال القوة النظرية ونستغفر
لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال القوة العملية
وقوله تعالى آمنوا وعملوا الصالحات أيما وقع اشارة الى كمالها بين القوتين
فقد ظهر بنور الوحي وبنور الحكمة ان كمال الانسان محصور في العلم
والعمل وهما يحصل الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات ثم
لما قسمت الامور التي لا يتعلق باعمالنا وسمي العلم المتعلق بالحكمة نظرا
التي غايتها استكمال القوة النظرية بحصول العلم التصوري والتصديقي
بامور ليست تتعلق بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل
لحصول العقل بالفعل والى ما يتعلق باعمالنا وسمي العلم المتعلق بالحكمة
العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالاحوال بعد ما استكمل القوة
بالعلم التصوري والتصديقي بامور تتعلق بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل
من حيث هو كذلك قسمت الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق امره
غير مادة مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط المادة
كالإله الحق والعقل المفارقة والاقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والجوهر

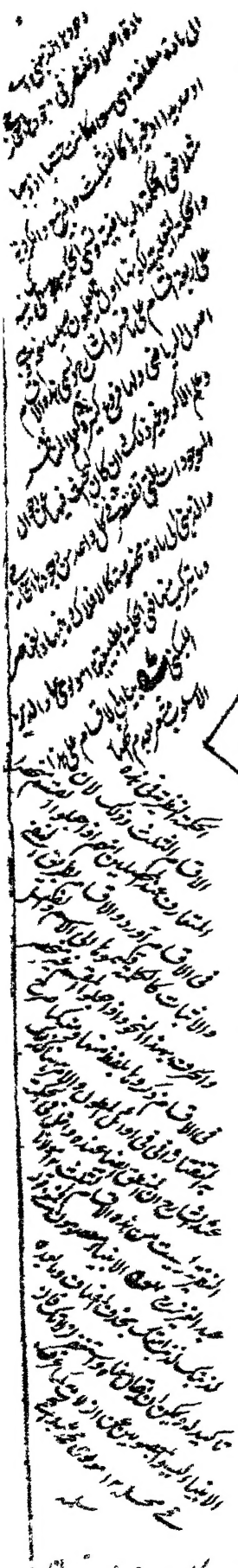

والعلة والمعلول والكلي والجزئي وغير ذلك فان خالط الشيء منها المواد

الجسمانية فلا يكون على سبيل الافتقار والوجوب وسموا هذا القسم العلم

الاعلى وفن العلم الكلي المشتمل على تقاسيم لوجود المسمى بالفلسفة الاولى

اي التشبه بالاله علما وعملا ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا لهذا التشبه

اطلق عليه الفلسفة ووجه كونه اولى تقدمه على سائر العلوم رتبة ومنه

الالهي الذي هو فن من المفارقات المسمى باثولوجيا اي معرفة

الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء هو الموجود المطلق من

حيث هو هو ومنها ما يتعلق بامور مادية وانكار الوهم تجريدها تجريدا ما

ولا تجاسر في فرضها موجودة لا لخصوص مادة واستعداد وليس الحكمة

الوسطى وعلم الرياضي والتعاليمي كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية

والمخروطة والعدد وخواصها فانها امور تفتقر الى المادة في وجودها

كما في حدودها واما الرياضي والحكمة الوسطى لان النفس تناضل به

مرجية بفضل عما ادركه الحس اي ما يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية نحو

واسطة اي علم ليس بمحسوس اصلا وهو العلم الالهي وعلوم التعاليم

اربعة لان موضوعها الكم وهو اما متصل او منفصل والمتصل اما مستمر او سيال

ساكن فالمتحرك هو الهيأة والساكن هو الهندسة والمنفصل
فان قلت يجب ان يكون الهيأة من الاجسام الطبيعية والتعليمية فلا يكون موضوعا لهما قلت
اما ان يكون له نسبة تالفية او لا يكون فالاول هو الموسيقى والثاني هو الحساب
المتحرك هنا آلية وبعد التقدير في نوعي الاجسام اتحاد اي الهيأة التركيبية اضافية ترتيب بعض الاجزاء الى آخر
ومنها ما يتعلق بامور مادية لا يتوهم مجردة ومع عدم تجردها لا يستغنى
اي بها من المادة وبعدها
في فرض وجودها عن التغير وحصوص لا استعداد فاه كالانسان مثلا
لا يمكن ان يفرض او يتصور لا في كم وعظم والقطوسة كالانف
اي من اللفظ او تجويف الانف على المشهور وهو اسفل اللفظ
بخلاف التقعر وهذا هو العلم الطبيعي وموضوعه جسم العالم من حيث
فانه اعم ولذا قال السيد هي تقعير الانف
ان له مبدأ حركة او سكون هذا هو التقسيم المشهور وقد فرق
الشيخ الاشراقي قدس سره بين الحساب والهندسة بان
اي الشيخ شهاب الدين السهروردي صاحب حكمة الاشراق
موضوع الحساب العدد وهو من الاقسام الاولية للموجود لان الموجود
بما هو موجود صالح لان يوصف بواحدة او كثرة من غير ان يعتبر ايضا
او طبيعيا فيكون الموجود ذا عدد ولا يحتاج الى المادة من حيث هو موجود
لا في الوهم ولا في العين وان المقارن لذوات عدد وضع موضوع الهندسة
المقدار ولا يقع في الاعيان الا
في ذهن فعلى هذا فارق الحساب الهندسة
بما ذكره فوجب بناء على التقسيم المشهور دخوله في ضابطة العلم الكلي مع
اي المحقق الدواني
من مسائم الرياضي فلو اشترط في العلم الا على عدم الغنى لطه بالكلية خرج
اي مخالطة موضوعه

من تقاسيم الوجود وان تركك على صحة التجريد خلو موضوع الحساب
كالجوهر والعرض
فيه فما يتم التقسيم المشهور فالاحسن ان تقسيم العلوم الى ما موضوعه نفس
تفريع على عدم صحة ما مر التقسيم المشهور وانما ذكره لتتميم القول
الوجود وال ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي
ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرض وقوعه صلاح مادة
مخصصة لاستعدادها لا الاول هو الطبعي والثاني هو الرياضي وهي
طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة التعليمية
التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والسياسات فهي
ايضا ثلثة اقسام لان المدابير البشرية والسياسات الانسانية لا تخلو اما
ان تختص بشخص واحد او لا الاول هي الحكمة التي لكل انسان على حدته
يحيل بالحكمة من حيث الحقيقة البشرية بالتدبير اي الجمع
الذي يتولد منه فاضلة وحياته الاخروية كاملة ويسمى علم الاخلاق والثاني ان يختص باحد
بالاجتماع فيها من شركة يتم بها الاجتماع فذلك الاجتماع اما ان يكون بحسب
منزل او بحسب مدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني حكمة مدنية ومن جملتها
يسمى بحصول تدبير المنزل بسبب هذا العلم
القسم الثاني الى فيسمى علم المدينة فتنقسم الحكمة بما يتعلق بالملك والسلطنة
والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى الاول علم السياسة والثاني علم
النواميس وقد وقع في الحكمة النظرية مثل هذا ولا ناقض فيه لدخول احد

احد المتين في الاخر عند من نلت الفسفة وهو ان لطون كتاب في
غاية الجودة واللطافة فيما يتعلق بالشريعة والنبوة ويسمى بوالحكمة ايضا
ايضا كتاب في ذلك ولكن منهما كذا في سياسات الملك ثم قد صنف
المعلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق وصنف من اتاخرين
ابو علي بن مسكويه كتابا جيدا في هذا الفن وسماه تهذيب الاخلاق
الخلق الطبع سمي هذا العلم حكمة الاصلية والخلق
ادخال المنطق في الحكمة من وضعه وقيام انه ليس كما فعله الشيخ
الرئيس كيف وهو اشتقت موضوعه لكن بالمعنى المعلومات العلمية
تخرج منها العلم بقدماء لا يحوج من امر المعاشة وما اجتنب عنه من امر
الامور المعاشة هذا ليست موضوعة بل بعض لا يثبت الاعيان
فلا يخلو عن تكلف مستغن عنه وكذا في جعلها مشتقات
دور السيادي اذ لا فرق بين من عرف بما هو موجود وبين موجود والممكن
بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفا وهذا الكتاب
مرتب على اصول مثلثة المنطق والطبيعي والالهي لان العلم اما ان يكون عن الاشياء
وما خير الثالث لكون علما بما وراء المحسوسات وداب التعليم

التدريج من المحسوسات الى المعقولات ومن الاصول الاقرب الى الاصعب
الاصعب هو المحسوسات ۱۲
الابعد افتقاءً بالمعلم الاول قال اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية
الظاهر انه منصوب وقع في موضع المفعول له ۱۲ عبد الحكيم ۱۲ مولوي اعلم رح
لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في
اعني في اكثر المسائل ۱۲
الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية بأسرها كالسياسة المشتركة بين الشريعة المصطفوية
بيانها ۱۲ قوله ام ثم الملاحم المرتبة الرابعة من المرتبة الثانية بيانها من علم الفراسة
قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل ورد ذلك بان
اعني الحاجة ۱۲ المبسوط الفاضل المراد
كون الامور التي تبتنى عليها مسائل علم الهيئة موهومة صرفة
غير متحققة الوقوع في نفس الامر عبر مسلم سيما الدوائر
اختراعية
والخطوط والنقاط التي تتعين بالكرة كالمناطق والمحاور والاوتار
مثال للنقاط ۱۲
وكالتيم النيسابوري الرئيس في عدة مواضع من كتابه صريح في ان
اعني صحيح ۱۲
هذه الامور انما توجد في الجسم بسبب الدوائر كذلك توجد
بالكرة ايضا وكون ادراكها مما يتعلق بالة الوهم
وفيها معاونة شديدة فيها لا يوجب كونها غير متحققة في
نفس الامر ايضا يقتضي رفض العلم الذي يبتنى عليها
اعني الكرة ۱۲
مع انه يشتمل على كثير من المنافع منها الاعانة على غيره من العلوم
كالمحو والطبع والخلق على ما ذكره تطميم وحبس في صدر كتابه
الاحسن ۱۲

۱۲

كتاب المجسطي بل الغفلة عن هذا العلم الشريف الذي يطلع به

الانسان على دقائق صنعة ناظم الوجود و لطائف حكمة خالق الخير

والجود نقص عظيم و آفة شديدة لطالب الحكمة والشغاف وقد تنازع قدماء

الفلاسفة في ترجيح احد ضربي الرياضي والطبيعي على الآخر في الشرف والفضل

فكل منهما مال الى طرف بحجج مذكورة في اسفارهم ولعمري ان الحكم

بالجزم بفضيلة احدهما مطلقا على الآخر غير سديد اذ لكل واحد منهما

من وجه اما الطبيعي فلوجوه الاول انه يبحث عن اصل الحركة

والسكون وهو امر جوهري والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه

العرضية والجوهر والجوهري اشرف من العرض ولعمري ان القوة

في الاجسام التأثير والعلية والكمنة ولواحقها معلولة تابعة للقوى

الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثاني ان الطبيعي في الاكثر يعطي اللم

ولو انه يعطي الان ومعطي اللم افضل والرابع هو ما ذكرنا من ان الطبيعي

واحوال موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والحساب والهندسة اكثرها

مبنية على التوهمات والامر المحقق الذي له وجود في نفسه اشرف من الاوهام

والخامس ان الطبيعي يشتمل على علم النفس وهو امهات الحكمة وعلى

بل النفس هي المادة المباشرة وهي أم الصناعة وكل
معرفتها المشرف لما حث بعد اثبات المبدأ الاعلى وحدانيته والحاجة
معرفتها لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر
العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي
فهو اشرف من الطبيعي بوجوه احدها انه اقرب الى الامور المجردة
عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان
الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية والقسمة هناك كالتقف عند حد
فهو افضل مما هو محصور بين الحواشي ومنها ان الامور الرياضية اصفى
واللطف والذ واتم من الامور المكدرة الجسمانية ومنها فلة
التشويش والغلط في البراهين العددية او الهندسية بخلاف الطبعي
بل الالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبعي من جهة
ما هو شبه واحرى لا باليقين اما الاول فلكونه ما وراء
مدركات الحواس بالكلية واستعلائه عن احاطتها
به واما الاخر فلتغير حال العنصر وخفاء حال المعشوقة بالاعشية
الجسمانية على العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولو ذهبت الى

الى بعض ما فضائل ذلك العلم وما فيه من العجائب والغرائب
لادّى ذلك الى تطويل وامّا ما ذكره شيخ الاشراق من ان
كان فى الزمان القديم من شان الصبيان الاشتغال بالعلوم
الرياضية واستدلاله بكلام الحكيم سقراط لما اراد الاشتغال بالعلوم
الرياضية فى اخر عمره ولم يتيسّر له ذلك فهو من الوقائع التى فتل
فيها علّة لتاخير النظر انى كنت مشتغلا بافضل العلوم واشرف
الصناعات وهى الفلسفة ولم اتفرّغ للنظر فى الرياضات لشدة استغراقى
بهذه فهذا لا يدل على مفضولية العلوم الرياضية مطلقا الّا
عن العلوم الالهيّة والدليل عليه قوله اذا طلقت الفلسفة
لا يراد بها الا معرفة المفارقات والمبادى والابحاث المتعلقة بها
ولا شك فى افضلية هذه العلوم على الرياضى وعلى سائر العلوم وكون
الصبيان كانوا ينظرون فيه فى قديم الايام لا يدل على خساسته بل هو
علم عقلى شريف وللخيال فيه معاونة شديدة ولكون الخيال فيه معانا
والمستولى على الصبيا هو الخيال والوهم فلا جرم كانوا ينظرون فيه
ليتمرّن اذهانهم ويتدرّب عقولهم على قبول الحق وفهم الصدق

ولنقتصر وفاقا لمن سبقنا على شرح ما سوى المنطق وهو

القسمان الاخيران من هذا الكتاب مستعينين بمفيض الخير وملهم الصواب

القسم الثاني في الطبعيات التي هي احد اقسام الحكمة

النظرية وموضوعها الجسم الطبعي من حيث اشتماله على

قوة التغير وعرف بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة

على زوايا قوائم ومعنى الجوهر الذي صير به جنسا لبس هو الموجود بما هو

موجود مستغنيا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنسا

كان فصله المقسم مقوما لحقيقته ومقررا لماهيته من حيث

هو هي بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في

تقومه من حيث هو هو لانه خاصة للجنس كما ان الجنس عرض

عام له بل في ان يوجد ويحصل بالفعل فانه كالعلة المفيدة

لوجود الجنس لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية

التي للعقل فاذا كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو

موجود مع قيد عدمي هو سلب الموضوع لكان فصله الذي

يحصل وجوده يقوم ماهيته اذ ماهية الوجود لا غير وايضا لم

١٦

يلزم من انعدام شيء من افراد هذا المعنى انقلاب الحقيقة ولكانت
افراد الجواهر كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
ولا ايضا الشيء الموجود بالفعل يصلح لان يكون عنوانا للحقيقة الجنسية
اراد به المقابل للقوة لا هو مصطلح اهل التميز من حين ما ١٢ اسماعيل
اجيب في عدم صدقه على الواجب تعالى الى تخصيص الشيء بالممكن كما
في الحواشي الفخرية والا لكان كل من علم ان شيئا هو في نفسه جوهر
علم انه موجود ولما امكن تعقل شيء من الانواع الجوهرية فان العلم
واللازم باطل او كثيرا ما يصدق بالجوهرية ولا يحصل لنا تصور الموجودية فضلا عن التصديق لها ١٢
هو المكتسب من صورة شيء مجردة عن مادته فصورة الجوهر جوهر كما
بيان للمكتسب لاصلة لها ١٢ اخاوند زاده
ان صورة الاعراض اعراض بناء على انحفاظ الماهيات في انحاء الوجودات
وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة بل هي موجودة فيه لا
اي الموجود بالفعل الذي مر ١٢
كجزء منه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية هو ما يعبر عنه بانه الشيء
والماهية اذا صارت ماهية موجودة بالفعل في الخارج كان
وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد في العقل او
في الاعيان وليس في كان في العقل فقد بطل ان يكون ماهيته في الاعيان
ليست في موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر لانه موجود لا في موضوع بالمعنى المذكور
اي ماهية اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كالمعنى الحسي الذي في الكف
المشهور بالقفاف وفي الهندية مبانة

لا يقدح عدم جذبه الحديد بالفعل في كونه جذبا بالحقيقة اذا اضافه
الحديد ففي قوته جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج
الكف وحمل الجوهر بهذا المعنى على الانواع التي تندرج تحته يكون
لذواتها لا لعلة كما هو شان الذاتيات من انها لا تعلل واما حمل كونها
موجودة بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا في موضوع
عليها فلاستحالة ان يكون نسبة كل من حقائقها امكانية لا لكون موجودة
لا بسبب كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته
من الاجناس العوالي التي هي المقولات العشر لا بسبب لا يحمل
الجنس الذي لا يعلل فلم يصير باضافة معنى يسيل اليه جنسا للشيء
والاعراض باضافة معنى اليها الى الله وهو قولنا في الموضوع جنسا للاعراض
ايضا اورد وجه حله وما تقرر فيما ذكرنا من الحكمة وقد علم بما ذكرنا
ان مفهوم العرض اعم من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهني
لان الجوهر الذهني يصدق عليه انه موجود بالفعل في موضوع ويصدق عليه
ان وجوده العيني لا يكون في موضوع فهو جوهر بحسب ماهيته وعرض باعتبار
وجوده في الذهن ولا منافاة بذلك انما المنافاة بين مقولات العرض

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقها بالذات على شيء

ومفهوم العرض انما يعرض لجميع المقولات في الذهن ولتسع منها في الخارج

واما ما اورد من انه على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا او عرضا يلزم كونها

جوهرا وكيفا فيندرج تحت مقولتين لصدق عدم اقتضاء القسمة

والنسبة عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف ما هيته حقا ان تكون

في حقيقتها بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع وغير مقتضية

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي الاجناس كما ان الجوهر

بالمعنى المحقق له جنس عال فهما باعتبار هذين المعنيين جنسان

متباينان لا يصدقان على شيء في شيء من الظروف وهكذا قياس

باقي المقولات وان اريد منه عرض لا يكون بالفعل مقتضيا

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها

في الذهن على نحو ما مر في معنى العرض فلا تمانع بهذا الاعتبار بينه وبين الجوهر

ولا يلزم اندراج الصورة العقلية تحت مقولتين هذا تقرير كلامهم على

وجه يطابق مرامهم واعلم انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر

جواهر ان الكلي من الجواهر الذي في الذهن وله محل يستغني عنه

هو الذهن فانه تزول عنه صور الجواهر وتعرض اليه يكون
بحيث توجد تارة في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في
موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب
الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذبه اخرى
كما اذا كان فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات
والاعتبارات واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي ذاته
في العقل يستحيل وقوعها في الاعيان واستغنائها
عن موضوع والمغناطيس الذي في الكف يجوز عليه
الخروج منه والجذب للحديد بل المراد بالكلي الطبيعي
اي الماهية بلا شرط والمعقول من الجوهر والكان عرضا
بحسب خصوص وجوده الذهني ونوعه كلية الله جوهر بحسب ماهيته فان
ماهية ماهية شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع
اي انها معقولة عن امر من شرط وجوده في الاعيان ان لا
يكون هي في موضوع والمتمثل بالمغناطيس انما يكون باعتبار ان
ماهيته تتصف بجذب الحديد مع قطع النظر عن نحو وجودها فاذا

لعله ان مقتضى طبيعته جذب الحديد عند مصادفته اياه والله اعلم فتدبر منه بعض الافاضل ١٢ منه

فاذا وجد مقارنا للكف لا نسان ولم يجز بالحديد ووجد مقارنا
لجسمه حديد فجز به لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر
من شانه جز الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات الشفاء
بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها وان
صدق عليها الجواهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية
الملزوم مات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا لم
تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت شيء من باقي المقولات
التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي
قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا
يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة
الجوهر اذ لا اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق
عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة
لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح به الشيخ
في قاطيغورياس شفاء هذا والموضوع لكل شيء على ما يؤل اليه

محصّل كلام المحصّلين من المشائين هو الذي اذا قيس الى
ذلك الشيء لا يكون متقوّما به اي من حيث ماهيته فالهيولى
بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعا بل مادة لا حينئذ
وتقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون موضوعا بالقياس
الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض القائمة بها لا تقوم بها
ومعنى المقدار المحدد في الجهات مختلفتان بين الاصول والمتكلمين ١٢ منه
مكانا والمراد من الامكان في تعريف الجسم امكان بحسب نفس الامر
والمقصود من هذا الكلام توجيه العبارة بحيث تكون فوائد القيود ظاهرة ١٢ المجدد
فزيادة بيد الزمن لادخال الفلك وهو لا يغني عن قيد الامكان
لانه لا يكون فيه الخلاء والملاء والخرق والالتيام وهو محال ١٢ المجدد
اذ ربما لا يتحقق بالفعل قطعا وليس المراد منه الفرض التقديري
جواب عما ورد على تعريف الجسم بالتحيز ١٢ منه
ليشمل طرده بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلي الذي يستعمل في
فان الجوهر المجرد قبل ايجاده يصح فرض تقديره ١٢ منه
الرياضيات وقال الامام الرازي المراد من الامكان المعتبر في تعريف الجسم
هو الامكان العام لا الاستعدادي لئلا يخرج ما يكون لا بعاد
استعداد الشيء لا يجامع ما بالفعل فيه ١٢
حاصلة فيه على طريق الوجوب كما في الافلاك المتحركة وما تكون
حاصلة لا على طريق الوجوب كما في الاجسام المضلعة وقال
ان الكرة المتحركة يتحقق فيها فرضا بالفعل انتهى قول الحق
المتبع ان الجسم بما هو جسم لا يكون من شرطه ان

٢٢

ان يتحاذى ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل انما يجب فيه ذلك
من حيث المتناهي وحيثية المتناهي ليست بعينها هي حيثية ذات الجسم
وحقيقته ولا يحتاج الجسم في ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا
بل الحكم عليه بذلك بضرب من البرهان فجسمية الكرة مما صرح به
الشيخ في الشفاء ليست بواسطة الخط او خط آخر وكذا جسمية المكعب
ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متاخرة عن
ماهية الجسم ووجوده بل الجسم في مرتبة ماهيته صالح لان ينتزع منه
ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا
او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او المأخوذة في الحد هي الابعاد
المتقاطعة المفروضة في نفس الجسم الابعاد السطحية كالاطراف التي
تكون في المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق
التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من سطوح
المكعب لا يقال لم خص مثالها من قيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا يكفي
ان يوجد في التعريف بعد ما قد ذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه
المذكور امّا احتراز عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

Powered by Google

وجود السطح الجوهري وأما ايفاء لتمام الحد واشعار بان
المعتبر في الجسم قبوله للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلا
لابعاد كثيرة لا على هذا النحو والثاني اولى واعترض صاحب المباحث
المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة
بانه منقوض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابل للابعاد
المتقاطعة والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو
القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليست بالذات
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة
عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل
في قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان
والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية
والحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلا او جزءا من
القابل فاذا القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية
ما في الباب ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على تلبسها
بالصورة لانا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد بل

بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية بل
الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو
من خصائص الهيولى لا المعنى الثانى وتوهم الابعاد وفرضها فى الجسم
لا يتوقف على الهيولى بل حدث والابعاد فى الخارج يتوقف على وجودها
كما ستعلم والمعتبر فى تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا
التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد
الحاصلة فيه فى الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية
اوصاف لا ثبوت لها فى الخارج والتعريف بالامور العدمية
ان جاز فانما يجوز فى الماهيات البسيطة التى لا جنس لها ولا فصل
والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل ايضا
ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون فى
لكحدود عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول فى حد المتصل
الذى يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحدود المشتركة و
فى حد الرطب انه القابل للاشكال السهولة وكقولهم فى حد الانسان الجسم
المدرك للكليات وفى حد الهيولى الجوهر المستعد فقد عبروا بهذه الامور العدمية

اولا اضافية عن مبادیها التی هی الفصول الحقیقیة فلیکن
القبول والصحة او الامکان المذکور فی تحدید الجسم ایضا من هذا
القبیل فهو مرتب علی ثلثة فنون لانحصار الجسم الطبعی فی الفلکی
والعنصری فالبحث عنه اما علی وجه یعم بقسمیه او یختص
بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقدیم لکونها مبادئ
للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوعات
الفن الثانی اقدم طبعا واکرم من موضوعات الفن الثالث علی رأی هم
وتقدیم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولی من خلافه
الفن الاول فیما یعم الاجسام الطبعیة ویقال له السماع الطبیعی
وسمع الکیان لکونه اول ما یسمع فی الطبعیات ویلاحظ سماعها
فی سائرها وهو مشتمل علی عشرة فصول **فصل** فی
ابطال الجزء الذی لا یتجزی الجسم اما مفرد لم یتالف من اجسام
او مرکب یتالف من اجسام متشابهة کالبسیط او مختلفة کالحیوان
والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة
وکل منهما اما متناه او غیر متناه فهذه اربعة شقوق والی کل واحد

واحد منها ذهب ذاهب وذهب المصنف وفاقا للجمهور من
الحكماء الى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية
فاراد ابطال الشقوق الباقية وهو انما يتاتى بابطال وجود ما
لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاستدلال الذى يقال له
الجوهر الفرد كما صدر الفصل به وفى التعبير عنه بالجزء الذى لا يتجزى
ايماء الى ان المقصود فى هذا الفصل نفى تركب الجسم عنه لا
ابطاله فى نفسه كما هو فى الحواشى الفخرية ولما كانت مسئلة
ابطال الجزء من مبادى مباحث الهيولى والصورة والتلازم
بينهما من العلم الاعلى التى ذكرها المصنف لتحقق ماهية
الجسم الذى هو موضوع العلم الطبيعى وجب ايرادها فى صدر
هذا الفن واما انها من اى علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها
من الطبيعى اراد بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات
الغير المتناهية فان بطلان الجزء فى قوة قبول الجسم للانقسامات
لا الى نهاية لتالى ويلزم عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون
اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له او

نوعا منه كما بيّن في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شيء آخر وهو ان الاتصال لما كان مبدء انفصل الجسم الطبيعي على ما ذهب اليه المحققون وهو بسيط وقبول الانقسام لا الى نهاية وموضوع العلم وما يبحث عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ عنها فيه فعلى هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا يكون من مسائل الفن الطبيعي بل ما يكون من مباحث العلم الاعلى فمسئلة الجزء على اي تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبيعيات على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا ما يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبعية من جهة حركاته وقواه وافعاله وقد اورد المصنف على ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى دليلين احدهما قوله لانا لو فرضنا جزءا ابين جزئين فلا يخلو اما ان يكون

يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى

الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة والتداخل وهو

اتحاد الجوهرين كلا او بعضا في الوضع والاشارة محال و الا

لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وتداخل الوسط في احد الطرفين

اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينفذ وبما لا ينفذ احدهما

او كلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد التالي حجما وايضا فلا يكون

وسطا وطرفا وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه

مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف

الاخر فينقسم واعترض هاهنا بان ما به الملاقاة هو الطرف الخارج منه

فيلزم التعدد في طرفه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام واجيب عنه

بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الاخر و الا

لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال بالضرورة

فلا بد من ان يفرض في ذاته شيء غير شيء فيكون منقسما ولو وهما

ورد هذا بوجهين الاول انه ان اريد ان المحلين متغايران

بالذات تغايرا في الخارج او في الوهم فذلك باطل اما الاول فظاهر

وامّا الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها
حلولاً سرياً نياً كما لا يخفى وان اريد بهما متغايران ولو بالاعتبار
فلا نسلم استلزامه ان يفرض فيه شئ دون شئ ولم لا يجوز
ان يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه المحل عند العقل امراً غير
كما في الاصل الاول فانه معلول للوجوب وعلة للاصل الثاني ا
مستلزم للامتداد اصلاً ليفرض فيه شئ دون شئ والثاني
شئ ذات الجزء ا
ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعاً لاحد الطرفين من كله
كيف والحلول السرياني اذا لم يجز في ممتد لم يجز في جزئه لاجزاء ايضاً
بيد انه ترقى بنية الى ان سبق قلم الناسخ فقال في الاولوية وبيد انقى الموضوعية انتهى ا مولانا عبد العزيز رح
ممتداً فلا يكون بعض من المحل مختصاً بمحلية احد الطرفين
المتمدد
وبعض آخر بمحلية الطرف الآخر واذا كان حال الممتد كذلك
من عدم الامتلاء فحال الفارض غير ممتد بالطريق الاولى
فالاولى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في الاشارة
وجه الاولوية عدم ورود الاعتراضين المذكورين عليها سلفاً الانتفاء علي تقادير الاشارتين وعدم الفرض لتقادير الخمسة
مستلزمة لجواز فرض شئ دون شئ بديهة والممنوعة مكابرة
يوشك الذي
والثاني من الدليلين قوله ولا نالو فرضنا جزءاً على ملتقى الجزئين

فاما ان يلاقي واحداً منهما فقط او مجموعهما بالاسر او من
كل واحد منهما شيئاً والاول محال ولا لم يكن على الملتقى نقطتين

فتعين احد القسمين لاخيرتين فيلزم الانقسام وفي الحواشي
الفخرية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة اشار بعض
الشراح الى بعضها وترك البواقي تعليلا باستنباط الجميع او
بالمراجعة اليها ان اشتهيت واعلم ان لاصحابنا بالتصال الجسم حجاجا
قوية على اثباته سوى ما ذكره المصنف الا انه اختار منها حجتين
المؤنتين حيث لا يتبين شيء منهما على اثبات الدائرة والمثلث وامثالهما
على حركة الجزء او شيء آخر ولا باس بذكر بعض منها لتحديد الادهان
الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين بخصوصا بتبنيهما على الاصول
الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل واحد
من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذرا مائتين
لتشكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتره الفا
مساو لمربعي ضلعيه ولليس للمائتين جذر صحيح والكسر يوجب القسمة
بل التحقيق ان ليس للكسر مجردا او مركبا مربع صحيح اصلا فلا
يكون للعدد الاصم الجذر جذر في الواقع فيلزم على اصل الخصم ان
لا يوجد لمثل ذلك القاعدة قدر في الواقع وبرهان ذلك انه

٣١

ليستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد يساوي مربعي
قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الآخر اذا تحققت هذا
فنقول اذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا فمربع الثلثة عدد صحيح ومربع
ذلك الكسر يكون اقل منه بستة لان ما حصل من
ضرب الكسر في الكسر اقل من كل منهما ثم
اذا ضرب الستة في الكسر حصل كسور ستة من نوع
كسر الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر
الاول امتنع ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس
كل عدد ذي كسر والبيان في مجرد الكسر واضح فان
قيل الحجة تبتني على امكان وجود المثلث القائم الزاوية
ومثبتو الجزء ينكرونه بل يقولون ان البصر يخطئ في امر الدائرة
والمثلث ونظائرهما من الاشكال وانما هي اشكال مضرسة بحسب
الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك لا ينكرون المربع
القائم الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكره الشيخ في طبيعيات
الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره

بقطره الى مثلثين قائمي الزاويتين فلزمهم الاعتراف بالمثلث

القائم الزاوية ولا يمكنهم دفعه والثانية ان مربع قطر المربع بحكم العروس

ضعف مربع ضلعه فيكون القطر الى الضلع لسبة اذا ثنيت

بالتكرير صارت ضعفا المائتين في الاصول من ان نسبة المربع الى

المربع لسبة الجذر الى الجذر مشاة بالتكرير ولما لم يكن بين

الواحد والاثنين عدد لم توجد في الاعداد نسبة يكون مثلها

هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي

تختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين لا يتحد

لهما عاد مشترك اي امر يفنيهما باسقاطه عنهما مرة بعد

اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد

للجميع فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل على انتفائها

والثالثة ان اوتغنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة

يكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر

خمسين بحكم العروس واذا جزنا باطراف الوتر من احد الجانبين جزءا

واحدا او جبنا ان يتحرك الطرف الاخر اقل من واحد اذ لو كان واحدا صار

احد الغير لعين ستة والاخر اربعة فيصليا الوترجذ راتين و
خمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثلثنا لانقسام والرابعة
ان اخ ضلع القائمة اذا كان ثلثة والاخر اثنين كان الوتر اكثر من الثلثة
بشكل العروس واقل من اربعة بشكل البخاري والخامسة ان
اى الضلعان من المثلث اقل من ثلثة اشكل
اقليدس برهن في عاشر اول الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلو تر
اى في الشكل العاشر من المقالة الاولى من كتاب الاصول لمولانا عبد العزيز رح
الخط من اجزاء وترتعليد الزم انقسام الجزء الوسطاني والثمانية انه
لفظ عددا منصوب وقع تميزا من وترهم لمولانا عبد العزيز رح
بانين في ثامنة كتاب اقليدس انه يمكن ان يقسم كل خط بحيث
المقالة الثانية اى الشكل الحادي عشر
يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الاخر فلو فرض تركب
اى حاصل ضرب الخ
الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين
والاخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين
اى يضعف مربع الواحد
اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني
الخط المذكور
في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على ما ينه اقليدس
كما ينبغي
على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل
الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يتخيل خط مستقيم
اى ثم يفتش
متناه يثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه الثابت الى ان يعود الى

الموضوعة الاول فيحصل سطح يحيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك وفي باطنه نقطة هي الطرف الثابت و
جميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط مستوية
لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي يدير ولا يعني بالدائرة
الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينقض حجة
على مثبتي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان
المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط
والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على الوجه
الموصوف لتاديها الى الخرق والمحو وعلى هذا القياس ثبات الكرة انتهى

قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة انما يبتنى
على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره وما يعتمد
عليه في العرف من امر الفرجار لا يثبت به الا الدائرة العرفية ولكن
لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل الفلاسفة طريقان اخران
لا يوقف شيء منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة
بعد ان اثبت الكرة او لا بطريق لمي مبناه على اثبات الطبيعة

للاجسام وان مقتضاها في البسائط من الاشكال ليس كذلك لاستدارة
معطوف على قوله امتنعت الطبيعية او على الطبيعية ١٢ العلامي
تشابهها بل الكروية على الخصوص كان شان ما لا تراوية له من
الاشكال البيضية والمفرطحية ان يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز
الكروية بالجر ١٢ او بالنصب عطفا على المفرطحية الوبلوي قال الجواهري
وتقدر في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا
والبيضية كالهندسية والحجة والمراد بها كونها بحيث متى فرضت فاما ان تفرض تبدون بالاجسام
ثم اثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث او يتوهم في الكرة قال
الشيخ ١٢ البشت ١٢ البدان قال اي
واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الدائرة فانه اذا فرض الشكل
طريق ثاني ١٢
المرئي مستديرا مثلا وكان موضع منه اخفض من موضع
مفعول ثان لقوله اكمر ١٢ مفعول ثان لقوله فرض ١٢
حتى اذا طبق طرفا خط مستقيم على نقطة تفرض وسطا
احد هما بالنصب على ثانك ١٢
وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع كان اطوال ثم اذا طبق
لفظ الطبق ١٢ لفظ اذا لفظ الطبق لفظ الجزء
على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي يخفض من المحيط كان اقصر
لفظ اذا لفظ الجزء لفظ اذا لفظ الطبق لفظ الجزء
امكن ان يتمم قصره بجزء واحد او اجزاء فان كان زيادة
لفظ اذا لفظ الجزء لفظ اذا لفظ الجزء لفظ اذا لفظ الجزء
الجزء لا تسوية بل تزيل عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء و
بل تزيد عليه ١٢
ان كان لا يصل به بل يبقى فرجة قليلة فليدبر في الفرجة هذا التدبير
بعينه فاذا ذهب لا يفرغ الى غير النهاية ففي الفرجة انقسام بلا نهاية
وهف على مذهبهم انتهى كلامه ولاصحاب الاتصال في ابطال راي
الاجزاء ١٢ تقسيم

رأى من ذهب الى تناهي الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة ترکيب
المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع
المرکب من خطوط اربعة ذات اجزاء کذلک يکون قطره
اربعة اجزاء فان تلاقت کان القطر مثل الضلع وان وسع الخرج
فيما بينهما وهو محال بالحدس فان قسم ومن جهة الحرکات
کما اخترنا بحرکة جزئين احدهما فوق احد طرفي
اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الاخر او کلاهما فوق طرفي
ثلثة اجزاء فانهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع ومن
جهة المساعتة والمحاذاة کقولهم انه من المعلوم ان للشمس سمتا
بواسطة ذي الظل مع الجذ المشترک بين الظل والضوء وحرکة
الظل اقل من حرکة الشمس فاذا تحرکت جزءا تحرک اقل والا لکان
مساعتة الشمس دائرة مسايرة لمدارها على جسم صغير وقولهم
انه لو فرض سطح من اجزاء لا تتجزى لکان الوجه الذي يحاذيه وتره
غير الوجه الذي لا يحاذيه فان لواحد لا يکون موتلفا غير متجزئ في حالة
واحدة
ولکانت الشمس اذا حاذت احدى وجهيه استنارها ذلک الوجه

دون الوجه الآخر ومبنى خيال القائلين بالجواهر الفردة على أن
الجسم إن لم تتناه القسمة فيه يتساوى الجسم الأصغر
كالخردلة والأكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في
عدم نهاية القسمة ويلزم أن يكون مقدار كل منهما غير متناه
ضرورة أن مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا أن
الجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعدم النهاية بالقوة
يمكن فيه التفاوت كالمئات والألوف الغير المتناهية وبينهما
من التفاوت ما لا يخفى والحاصل أن ليس لأحدهما أقسام مما
لم يقسما وإذا قسما تساوى كل منهما صاحبه في العدد
فكل واحد من الأقسام التي للخردلة أصغر والتي للجبل أعظم
وهكذا إلى النهاية وأما ما قال بعض المحققين في هذا
المقام من أن المقادير الغير المتناهية إذا كانت متساوية أو متفاوتا
كان مجموعها غير متناه بالضرورة وأما إذا كانت متناقصة فلا
نسلم أن أنصاف الذرائع المنتهية إلى الغير المتناهية بمعنى نصفه
ونصف نصفه وهكذا الوفرضت موجودة لم يحصل

يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء
غير متناهية متناقصة فنقول ما قيل من انه اذا كان هناك
اقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناهٍ منها
الى بعض متناهٍ اخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما
فكذا اذا انضم بعض بعض مراتٍ غير متناهية يحصل
المقدار الغير المتناهي قطعًا واما ان انضاف الذراع المتداخلة
الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك
الانضاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب
يكون متزايدة من الجانب الآخر فيكون المجموع غير متناهٍ مع ان
تلك الاجزاء مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما
لكونها مترتبة على ما صوّره واضعف الدلائل على ابطال الجزء ما
يبتنى على اشكال غير المربع والمثلث القائم الزاوية كما يذكره
المتكلمون فان وجودها في قوة اتصال الجسم كبعض الوجوه
التي ذكرها المحقق الطوسي في شرحه لهذا الكتاب من فرض عط
متساوي الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء

كل من ساقيه أن لا نفراج بين الساقين يتصاغر الى ان يصير
بقدر خرزة واحدة ولعبه يصير اصغر وكما في الحواشي الفخرية
من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر
فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا تتجزى بيان اللزوم ان نفرض
ثلثة خطوط متماسة يكون كل منها مركبا من الجواهر الفردة
يكون الوسطاني قطرا للحدد واحد جانبيه خط آب والآخر
فاذا وصلنا بين نقطتي آ ب خط آ ان كان مارا بالمركز ومملوءا
بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلاث خطوط متصلات نيكون
مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال السيد الحشي اصل هذا الوجه
ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة والهيات الشفا
حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم
ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا لضلعه وانه
فحم ثم نقل منها وجها آخر على نفي الجزء والعجب ان مبحث الجزء غير
مذكور في الهيات الشفا اساسا فضلا عن ذلك الدليل وغيره
وما يظهر من مراجعة كتب الشيخ كطبعيات الشفاء وغيرها ليس كذلك

لانه لو فرضنا سطحا متالفا من اربعة خطوط جوهرية
كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع
بمثل ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتمايز الخطوط
الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري قطرا لمربع سطحي الا اذا كانت
الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من
المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية
لانه لا يفرق بين القوة والفعل فياخذ تلك الاقسام حاصلة بالفعل
فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل
على ابطال مذهبه او على الاقل بوجوه الجسم المتالف من اجزاء متناهية
ولو في ضمن جنسها اجزاء كثيرة الا والواحد فيها موجود فاذا اخذ
منها احاد متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها جسم لانها
اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم بتعميم متناهي الاجزاء في
جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام
وجمعها الى جمعها اذ يجب ان يزاد الاجزاء يزداد الجسم فنسبة الجسم الى الجسم كنسبة الاجزاء
الى الاجزاء ولما كانت الاجسام والابعاد متناهية كما سيجيء فلم يكن اجزاء كل

متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى الغير
المتناهي وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم و
التاليف لا يوجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة
الاحاد الى الاحاد بحيث ان يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد الاجزاء
مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد الزاوية على
الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة ليست
محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين
القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة وترها
الى وتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة الجسمين من
النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها
في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا واجيب عن الاول بان مجرد
ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى
بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها و
عند هذين الامرين فازدياد الوتر يكون على نسبة المذكورة وهذا
وان كان بحثا على السنة الا ان الغرض التنبيه على بعض ما صورة المعترض

وعن الثاني بانه لما كان الجسم عنده مركبا من الاجزاء التي لا
يعني ما اشار اليه المقرر بقوله يجوز ان الخ ١٢
تتجزى فقد وجد لهما عادّ مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة
بينهما عددية فلا تكون صمّاء فان التفرقة بين الاعداد والمقادير انما
هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا كانت
المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى
الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احدهما ذات وضع
اى المقادير الجسمانية ١٢
وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحابنا تناهي الاجزاء اصحاب النظام
اى الاعداد وغيرذات وضع ١٢
عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية
في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناهٍ لانه لا بد
عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر وانتقال
جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع
وهو باطل ١٢
غير متناهٍ فارتكبوا القول بالطفرة ثم الزموهم ايضا بان كون الجسم متناهيا
وهو عندهم عبارة عن انتقال الجسم مثلا عن الحد الاول الى الثالث من غير
على ما لا يتناهى من الاجزاء ليستلزم ان يكون حجمه غير متناهٍ فالتزموا
تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزم اصحابنا تناهي الاجزاء بتجزية
الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءا واحدا

لكون القريب بطاء من البعيد فالتزموا ان البطيء يسكن في
بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء
الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة و
التفكيك ومما يلزم هؤلاء سكون المتحرك في لحوق السريع البطيء اذا
تحركا لان السريع اذا قطع جزءا فالبطيء اما ان يقطع جزءا او اقل
او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني ولا كلزم عدم اللحوق او الانقسام
فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك
الرحى وقالوا للطافة ازمنة التفكك في الرحى و
السكون في المتحرك لا يشعر بهما الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة
زمان التفكك والسكون الى زمان اللصوق والحركة
كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة
القطب وكنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطيء يلزم
ان يكون زمان اللصوق والحركة الطوق بكثير من زمان التفكك و
السكون بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللصوق والحركة اصلا
ولا اقل من ان يكون تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان في اصل اتصال
الجسم و

وقبوله الانقسامات الغير المتناهية شكوكا منها ما ذكرنا
من مساواة الخردلة للجبل وكون كل منهما غير متناهي المقدار ومنها
لزوم تغشية وجه الارض بحبة ولا يخفى وهنه وسخافته ومنها انه
لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك المسافة يحتاج الى
نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع المسافة
ابدا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الاقل غير المتناهية
غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا نهاية وهما
وفرضا لا وجودا وفصلا ومنها الزمان الذي هو مقدار الحركة
الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة جدا بطيئها
جدا اذ لتحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان الابطأ سبق
بيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما ووصل
الى نقطة كان البطئ فيها اولا قطع البطئ في ذلك الزمان بعدا
اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى اذا قطع السريع
هذا البعد الاصغر قطع البطئ بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى
نقطة اخرى وهلم الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يتصف في اثناء

الحركة بفرد آني من افراد ما فيه الحركة في الخارج قطعا كما سيحقق
حتى يقال ان المتحرك اذا قطع كذا وكذا فكذا وكذا على ان المتحرك اذا قطع مسافة متصف حال الحركة بالتوسط بين
ان شاء الله تعالى فلا تتصف المتحركات بحسب الخارج بالوصول الى
الحد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في
زمان الحركة اصلا فتدبر ومنها انه اذا تدحرجت الكرة
على سبيط مستو يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم منه
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط منها
وفيه بان يقال مماسة الكرة للسبيط في حال الثبات والسكون
وان كانت بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط
غير قار متدارج الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان تماسها
بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها بالوهم والفرض لا
بالفصل والقطع فالاستدلال يتجاوز الآنات على تجاوز النقطة
من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ النزاع فيها كالنزاع في
اى لا المصادرة بعينها للمقدمات البين ١٢ منه
فان الحركات الا نزعة كالاجرام والابعاد غير منافية عما لا يتجزى
وان سبيل الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة المتوهمة من الخط وانما وقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة

مبتدا ١٢ منه

تارةً بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية
لا آنية فلزوم تتالي الآنات والنقاط مم اذ زوال الانطباق
في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بينهما
زمان ولما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون لزوال الانطباق اول
فلم يلزم تتالي آنات وتارةً بان المتحقق ليس لا نقطة واحدة فلزوم تتالي الملاقا
تتالي نقاط ١٢ قانات ١٢
مم بل ينعدم نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي
قد يقال لا وجه لاعتبارها فلا نسلم فافهم ١٢ الحكم ١٢
الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه
جبر ١٢
بان الانطباق الاول في آنٍ والثاني في آنٍ آخر بينهما زمان فيتوجه
السوال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة و
السطح اثنيهما تلاقٍ ام بينهما تفارق والتفارق بين البطلان
وان شئت فافرض الكرة من حديد او جسم في غاية الثقل لا
يرتفع عن السطح لاباعائق فرض عدمه واما التلاقي في نقطة
بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير
والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقي في النقطي لا يكون الا في
آنٍ فينتقل الكلام بين آنٍ وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا

٤٧

الآن ويعود الشقوق بعينها من رأس الكل مع وكذا القول
بتجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يتفق منع الاباء الاطلاع على
الحق الذي ذكرناه في الكتاب وأما الثاني فلان تجاور النقاط
واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن اجتماعها
في آن واحد فذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار
الى ما لا يقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن عبد الكريم الشهرستاني
ولما سيأتي من حيث ما يقام عليه البرهان من ان المتجددات
بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعات في وعاء الدهر
المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقاط التي كل منها في آن
مجتمعة في الواقع على بعث النجاور وأما ان تجاور الآنات اللازمة
لها على أي وجه امر مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة
المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل الواحد الى الابد لا
يكون متصلا واحدا فاذا كان احد المنطبقين مركبا
من الافراد المتشافعة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر
ايضا مركبا منها وقد ثبت انتصال الجسم وعدم تالفه

نا لفه من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان
والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات
انكان متناهيا فتقف القسمة وانكان غير متناه فيرد ما يرد على النظام
وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا بالوقوف
لصاحب الشفيات ١٢
عند حد لا يتجاوزه فيصح انصاف ذلك بالاتناهي للانقضي لا بالاتناهي
كالنقطة والخط والسطح
الكمي نضاف عنا لطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود الاطراف
ليستدعي محلا غير منقسم كالجزء او ما في حكمه واجيب بمنع استلزام
من الخط والسطح والجوهر من ١٢
انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها حالة من
حيث القطع والتناهي ومنها شبهة يتوقف انحلالها على تحقيق ماهية الحركة
جمع على وزن فعل بالضم والفتح للشبهة كما في الدرر والصحاح ١٢ منه
كما سيجيء ان شاء الله تعالى فانتظره مفتشا كاستلزام حضور شيء
غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من المسافة
وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم يصح انقضاء
عما مضى وما سيأتي بعدهما وامتناع اتصاف الموجود بالمعدوم فاذا
تحقق ما ١٢ منه
انعدم آن وجد آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وليجاب
من قوله لكون الحاضر الخ منه
ترك النقطة بحركة تتماهي فيه كخروط تتالى اكياز غير منقسم ايضا

عدم الآن في آنٍ يليه تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة
من غير المنقسمات وكذا حدوث اللاوصول في آنٍ يلي آن الوصول
كاللاانطباق واللامحاذاة وكون الحركة لا اول لحدوثها العدم
حدوثها في آنٍ هو المبدأ لا في آنٍ اخر بينهما زمان والا لم يكن
ما فرض مبدأً أو عدم التفاوت في شيء من الحركتين
سرعةً وبطوءًا اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في
كل آنٍ يفرض من زمانهما في اينٍ فاينُ كلٍ منهما متساويةً لاينَي
الآخر وسنها اشكال صفرة الراوية وهو من اعضل الشبه في هذا
المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف
قطرٍ من اقطارها حدٌ من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما
برهن عليه صدر كتاب قلديس في الشكل الخامس عشر من المقالة
الثالثة منه فاذا فرضنا خطًا منطبقًا على ذلك الخط المماس وتحرك
الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حركةً تامةً فاي قدر تحرك
يحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من دون
ان تصير اوكامتلها وهذا هو الطرفة بعينها وبوجهٍ آخر ان الزاوية

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل
حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضاً فمتى تحرك القطر
ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة
بدون ان تصير قائمة لازدياد ما هو زيد مما نقصت به عن القائمة
عليها وبوجه آخر ان الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة
على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحوادّ المستقيمة الخطين
فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة المماسة
حركة ما ينتقل من المماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية
القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا
فرضنا رجوع ذلك الخط الى موضع المماس مما كان اولاً فمن دون ان يزول تلك الزاوية
الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى واستصعب
الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في شرحه عن محقق العلماء
سديد الدين وذكر الاستاذ سند الحكماء وسند العلماء الشفي سيما
ويروى الخليل من وجب بن زكنا احد اجداد الابناء السماوية صاحب
طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليه فليطالب من بعض

دام افضاله واورد نا الآخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين لها اعتبارات

اعتبار انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم ومستدير وهي

انما تقع في طرق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط دون الثاني فان من الزوايا

المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية مختلفة الضلعين وكذلك

بالعكس فانه اذا طبق الضلع المستقيم من المستقيمة الضلعين على

المستقيم من مختلفهما فاما ان يقع المستقيم الآخر بين المختلفين او خارجا

عنهما اذ لا يمكن ان يطبق المستقيم على المستدير فلا تنطبق المستقيمة الضلعين

على ما هي مختلفة به فيختلف حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين

باستقامتهما معا وكون احدهما مستقيما والآخر مستديرا لكون المستقيم

والمستدير مختلفين بالماهية النوعية وشيء من افراد احد المقدارين

المختلفين بالماهية لا يقع في طرق الحركة في الآخر والمتزايد بحسب

المقدار الخطي بالحركة مثلا لا يساوي في شيء من المراتب

مقدارا ما سطحيا وبالعكس وكذلك المتزايد في السطح

بالحركة لا تبلغ في شيء من حدود الحركة الى مساواة جسمها

وبالعكس فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا تحرك ضلعه و

وصار اكبر مما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة
في القدر بين المبدأ والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة
في مسلك تلك الحركة والا لامكن ان يبلغ الى مساواة شيء
من افراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسلك
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدأ والمنتهى انتهى اقول الازيدية
وكذا الانقصية يتم بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز على ما
يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين يوجد لهما عاد مشترك
والنسبة بينهما لا تخلو اما ان تكون عددية يعبر عنها باية احدهما
من الآخر بان يقال هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه
او جزء من الف جزء منه الى غير ذلك وهذه هي التي تقتضي التجانس بين
المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء زائد وعلى ما يتحقق
بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما اي هو من صاحبه وهو
لا يقتضي كون الازيد والا ناقص فالوجه المذكور من نوع واحد بل
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية ولهذا عرف ارشميدس
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع اختلاف

الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المنوعة عندهم

واذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا انصف كل واحد من متفقة

الضلعين ومختلفهما بانها ازيد وانقص من الاخرى فلا بد ان تكون

بحيث يمكن ان تتصف بالمساواة معها اذ الزيادة عبارة عن كون

احد الشبيهين مشتملا على مثل الاخر وشيء به يزيد عليه لانا نقول

قد ظهر انه يمكن ان يصير مقدارا اعظم من الاعظم المبلوان يصير مساويا

له كما اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة تتحرك بحركة الفرجار

الى ان تبلغ نصف الدور وتصير اعظم من القطر مع انها كانت

اصغر منه بدون ان تصير في الوصول الى شيء من حدود الحركة

مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرناه

وان كان مخالفا لما عليه المحدثون من ان بين الخط المستقيم والخط

المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست تحديباتها على

سمت واحد لا نسبة اصلا لا الصمية ولا العددية ولكن الله على

وصنهم ادر شميدس على ان بينها يتحقق النسبة ولكن لا مطلق الصمية

نوجد فيتصف بالمفاوتة مفاوتة صمية دون المساواة وسائر

سائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة نوع الاتفاق

والتجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون الصيغة فصل

في اثبات الهيولى اي جوهر ليس في نفسه واحدا بالاتصال ولا

منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري

فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه فهو عليه بديهة

وسماها ابو علي يقبل الاتصال والانفصال الذين يطرآن في المحسوس على

انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجساما ويقبل الهيآت النطفية

والحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك والامر هو الاول بالمادة

او الهيولى او النسخة على اختلاف العبارات ووجودها على حسب

هذا المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين او خلق الانسان

من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطين باقيا طينا او النطفة باقية

نطفة وهو حيوان والانسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا

او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها

حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان او حيوان فما

صار النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل ذلك شيء

آخر بطل بكليته وهذا شئ آخر حصل جديد الجميع اجزائه

وامّا ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيأة النطفيّة

او الطينيّة بطلت عنه تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة

انسانٍ او هيأة حيوانٍ والقسمان الاوّلان باطلان لانعقادهما

الكافّة لان كل من ذرع بذرًا ليثبت منه شئ او تزوج ليكون له

ولد يحكم على المذرع بانه من بذره ويفرّق بين ولد وغيره بانه

وان عاند صعائد لا يلتفت اليه ويكذّبه بالحس الصائب فظهر ان الصواب

من حيث المفهوم المذكور ما وقع فيها خلاف انما النزاع في

ان ذلك الامر اجزاء لا ينبغي اصلًا او ما في حكمها مما ينقسم في

جهة او في جهتين منتاهيةٍ او غير متناهيةٍ كما ذهب اليه المتكلمون او اجساماً

صغاراً صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهب ديمقراطيس

او نفس الجسم بما هو جسم كما هو اي جماعة من الاقدمين او امرٌ

بسيط من الجسم كما عليه المعتبرون من المشائين مادة الاجسام عند

اصحاب المذاهب الثلثة الاول واحدة بالشخص كثيرة

بالانفصال والحكماء لما اقاموا الحجج على ابطال هذه الاراء

الآراء تفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في الاجسام
شيء واحد بالشخص لكثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر
محفوظ الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو الهيولى
الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم الذي
هو جنس لانواع الطبيعية بوجه ما هية مركبة من جنس هو الجوهر
وفصل هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات الثلث واما وقع الاختلاف
في ان الجسم بالمعنى المذكور هل هو بسيط في الخارج او مركب فيه
من مادة وصورة تحاذيان جنسه وفصله وعلى تقدير تركبه هل
هو مركب من جواهر وعرض او من جواهر فالاول مذهب
اليه افلاطون الالهي على ما هو المشهور ومن سبقه وتبعهم
الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما اختاره في التلويحات
والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخ ابي نصر و
ابي علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم ما هو
جسم اذا لم يكن الانفصال امرا لا يعدم من اصل خلقته بل
يعدم ويبقى قابلا للانعدام هو عرض او جوهر فهذا تحرير محل النزاع

الفلاسفة واختار المصنف مذهب المشائين فقال كل جسم فهو
مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر فمعنى حلول
الشيء في الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو
بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود مما قيل في تعريفه حيث يرد عليه
شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث
يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون
الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض ايضا
بكثير من الصور حيث لم يكتسبا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة
عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف
في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم ويحتل
طرده بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بنفي وجود
الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول السرياني وتارة بان
الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى
النقطة مثلا اشارة الى الخط الذي هي طرفه واكتفى باتحاد

باتحاد الاشارتين عن غير حاجة الى البرهان ويلزم على هذا ان يكون
المكان حالا في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى طرف
المتمكن لاتحادهما وضعا والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف
كما ذكر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم
الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان
البعد المجرد عن المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا ان يقال
المراد بكون الاشارة الى احدهما غير الاشارة الى الآخر ان يكون
متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تميز احدهما عن الآخر
بل يخرج الحاوي عن النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسر الحلول
بالاختصاص الناعت واعترض عليه بانه ان اريد بالناعت ما يصح
بسببه حمل النعت على المنعوت به مواطاة فلا يصدق على
شيء من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل
على المحل فيرد عليه اختصاص الكوكب بفلكه وبالعكس وكذا
المال بصاحبه والجسم بمكانه بل المعروض بعارضه وما اجاب به
عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي و

وغيره محل تأمل وقد يقال المراد بالناعت ما يمكن ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان الممكن مشتق من المكان
بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اشباه ذلك
اقول فعلى هذا يلزم ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم بل الاسودية
وفساده ظاهر ثم لا خفاء في ان صحة الاختصاص الذي هو للنعت
بالنسبة الى المنعوت بوجه ميتاز عن غيره بديهي وهو كاف في المقصد
وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه يعتد به وقد
عرف الحلول بتعريفات اخر ليس شيء منها خاليا عن الخلل و
دفع بعضها بالتزام امور مخالفة لظاهر الامر والتطويل في ذلك
لا يودي الى كثير طائل ويسمى المحل المقبول الاول والحال
الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة
للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا اتحاء
قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية ثلثة انفكاكية تحدث كثرة
بالفعل في الخارج لا في حرز شيء منها في الواقع الا متناهية العدد
منقسمة بامكان لا الى [illegible]

وهي منقسمة الى الكسر والقطع وهمية جزئية تحدث
كثرة في التوهم كذلك وعقلية كلية تستوعب جملة
الاجزاء الممكنة الانفراض بلا تناه في ملاحظة العقل
ملاحظة اجمالية بسيطة واما القسمة التي هي بسبب وضع
عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين
كما في حصول خماسيين او محاذاتين في جسم واحد فبعضهم
الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل والحق
ان اختلاف العرضين ليس مبدأ للانفصال الخارجي بل يستلزم
حكم العقل باثنينية المعروض لهما بحسب حالة خارجية عروضهما
في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا بأس بعدها نحو آخر
من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بانحائها انما تطرء
على الجسم بعد عروض المقدار اي الجسمية التعليمية التي بحسبها
يصير الجسم ذا مساحة متناهية او غير متناهية الا ان القسمة
الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجتمع معها
وليس لنفس المقدار التعليمي تهيؤ لقبولها بل تهيؤ

واعلم انه فهي بالحقيقة من عوارض المادة سواء كانت
ابسط من الجسم ونفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق
عليه مفهوم المادة حما لا نزاع فيه لاحد والوهمية الجزئية تلحقه
لكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته
وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقا لا
في كونه منقسما واما الفرضية العقلية فاما وان لحقت
المقدار التعليمي لكن مصحح عروضها له كونه مما مطلق
الامتداد مع قطع النظر عن مراتب تعيناتها المقدارية
فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته والاجسام بما هي اجسام
لا تتفاوت في صحة قبولها لانحاء الاقسام اللهم الا لما نع خارج عن
كونها جسما مطلقا كما سيأتي بيانه ولفظ القبول
يطلق بالاشتراك اللفظي الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف
بامر سواء كان وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة بالزمان
او لا والثاني لا نفعال التجددي ويقال له القوة والاستعداد
ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم تحصل له بعد

بعد مع وجود حالة يحصل بها هذه المعنى والقبول بهذا المعنى لا
يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا طرء وعليه تلك الصفة
بطل هذا المعنى واستقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان عرض لهما
تقابل التضايف باعتبار يخلاف المعنى الاول وما يقال من ان القابل
مع المقبول لا يناقض ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل في وقت كونه قابلا
او من حيث هو قابل يجب في وجوده مع المقبول بل المراد ان القابل بالمعنى
حصول المقبول فيه بحيث يكون بحصوله اولا ولا يكون قابلا قابلا و
وكما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل الكمالي فهما متقابلان كذلك
الفاعل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما امرا متقابلين
التقابل هنا حقيقي وهو هنا مشهوري ولا مكان الذاتي له نوع
مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل ولهذا اطلق
عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود او العدم
سلبا تحصيليا حين تحصل احدهما مرجانب نعاة بالنظر الى جوهر
الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب لحاظ الذهنية
الى ماهية ووجود يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متاخرة عن تلك
المرتبة نحواً ما من التاخر والثابت محفوظة بالوجود في نفس الامر
كالابداعيات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة نحو
الاستعدادية التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي
يعرض لها ولغيرها من الماهيات وهو قسيم ضرورة الوجود
والعدم غير منفك عنهما حين وجودها لكن كل واحد
من مقرونيه القوة والامكان اي الذاتي والاستعدادي
مع الفعلية التي بازائه يوجب اختلاف جهتين سواء
كانتا بحسب التحليل الذهني او بحسب الانقسام الخارجي
وسيأتي زيادة تفصيل ولفظ الاتصال يدل بالاشتراك
على معان بعضها صفة لشيء لا بقياسه الى غيره وبعضها
صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما هو صفة حقيقية فهو اثنان
احدهما كون الشيء في حد ذاته ومرتبة ماهيته صالحا لان ينتزع منه
الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل للجوهر وقائم
الجسم في حد نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق الحمل بمتصل والممتد مع

مع قطع النظر عن جميع العوارض فانّ قصاله وامتداده
نفس متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشاءً
لصدق المتصل عليه ومصدقا قالهُ سواءٌ كان الجسم مجرد الصورة
الجوهرية او مركبا منها ومن جوهر آخر على خلاف رأي افلاطون واسطاطاليس
والدليل على ان الاسم المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام
الشيخ في فصل من فصول الهيات الشفاء معقود لبيان ان المقادير
اعراض بهذه العبارة واما الكميات المتصلة فهي مقادير الابعاد
واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى
الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لامكن فيه
فرض شيء دون شيء ولكان قابلا للقسمة الى الاجزاء المقدارية
فيكون نوعا من الكم كان هذا المعنى يعرض الكم المتصل
لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نسلم ان مجرد امتداد الجسم في ذاته
يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما يصح
ذلك بعد عروض المقدار له اذ لم يتعين ذهاب امتداده الى حد
فرض جزء معين دون جزء معين والجسم في مرتبة ذاته ممتد

في الابعاد من دون تعيين امتداده وتقدم انبساطه لان ذلك
المعنى انما يحصل له في مرتبة متاخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ في
التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار
الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزءا ولا كلا ومثاله
في المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه
اثنان من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم لان الجسم بما هو جسم
ليس بواحد وكثير وتاليهما كون الشيء بحيث يوجد بين اجزائه
بعد فرض وقوعها حد وهو مشترك والمتصل بهذا المعنى يطلق
على فصل الكم من خواصه قبول الانقسام بغير نهاية واما الاخر
فهو ايضا معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر شيء
كانا موجودين او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل
بالتاني بهذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال
لذلك الجسم انه متصل بالتاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض
الكم المنفصل مطلقا او من جهة ما هو كم كاتصال خطي الزاوية
واتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالعروق

والرباطات بالعظام وبالجملة كل مماس يكون عسر القبول
لمقابل المماسة واذا تقرر ما ذكرناه من شرح الالفاظ الثلثة
فنقول لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل
لكونهما متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك
لا يجتمع المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له
من حيث هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة
لا يمكن كونها مبدءً لهذين الامرين الا بجهتين مختلفتين
واذا عيدت الكلام الى مبدء تينك الجهتين ينتهي
بالاخرة الى جهتين في حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء به يكون
بالقوة ومن جزء اخر به يكون بالفعل فقد صار امر ان
تكثر ذات الجسم ما هو جسم ان يثبت له في حد ذاته حيثيتي الفعل
والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المصنف ان بعض الاجسام
القابلة للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا يعني
ان الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا قبلية
زمانية والدليل عليه قوله والا اي وان لم يكن شيء مما يقبل

الانقسام من الاجسام التي تلينا كالماء والنار قبل الانفصال

متصلا حقيقيا كما انه متصل حسي لزم الجزء الذي لا يتجزى

او ما في حكمه من الخط والسطح الجوهريين وسنعلم من كلام المصنف

ابطالهما بمثل ما مر وبيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل يجب انتهاؤها

الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فاقسام الجسم القابل للانفصال

التي كل واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل لو لم تكن

متصلا جسمية في حدود انفسها لزم احد الامور الثلثة

وهذه اذ تهيأ لها كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك

التي تلينا فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة

له وثبت ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل

قبوله متصلا واحدا فبعض ما يقبل الانفصال قبوله بالمعنى الاول

يقبله قبولا بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وههنا بحث

وهو ان الذي ثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلا اما

متصل واحد او مشتمل على متصل واحد لانه يلزم تركيبه من

الجزء الذي لا يتجزأ ومما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهة او في جهتين قلنا

قلنا ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام
الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهما وفرضا وليس
شيء منها قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب
ديمقراطيس من ان مبادي الاجسام اجسام صغار
صلبة قابلة للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت
متصلة في نفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها
غير قابلة لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان
مدار اثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات
الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال
الاجسام الديمقراطيسية بأن كلا من القسمة الوهمية
او الفرضية او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين
يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في
الماهية والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب
نفس الماهية فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة
يصح على جميعها وان منع عنه مانع خارج فهو غير قادر في جواز

وقوعها نظرا الى نفس الذات من حيث هي هي وانفصال تلك الاجسام
بالانفصال ليستلزم جواز انفصال اجزائها المتصلة بالانفصال الما فيتها
والتحام اجزائها المتصلة ليستلزم جواز انفصال تلك الاجسام بالالتحام
كذلك وان صدها عن الفصل والوصل صاد لاحق وعائق
عنهما عائق خارج فهو لا يوجب استنكاف حقيقتها عنهما فاذن
اتصال كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية
وانفصال كل اثنين منها عن جواز نظريان الاتصال بينهما عليهما
وهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب وانما يجب
ان يعلم ان الحجة المذكورة لا تبتني على كون تلك الاجسام
متحدة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب
على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس جدلي اذ على تقدير كون
الاجسام المذكورة متخالفة الانواع ليس منشأ تخالفها
النوعي هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما سيأتي بل صورة
اخرى نوعية والمقصد اثبات ان الطبيعة الامتدادية بما
هي هي لا تأبى الانفصال والاتصال وهو المحوج الى المادة ومع قطع النظر

عن هذه النظرة في جسم مفرد منها يؤدي الى المط ولا حاجة الى
لخذ كونه مماثلا لجسم اخر منها فان اشتراك اجزائه المقدارية
معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه
وبالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر وبجموعهما
منفصل عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما
بغيرهما تحقيقا للمعنى اشتراك الكل وجزئه في نوع واحد واعترض
عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله
الاجسام الدميقراطيسية ليس الا انفصالا خلقيا واتصالا
فطريا فالقبول ههنا بمعنى مطلق الموصوفية في بدء الامر ولا يمكن
ان يقاس عليه استعداد طريان الانفصال والاتصال فان مقتضى
كون كل ما صح لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر
الافراد بحسب نفس الماهية ليس امكان الاتصال لنظري لها بدلا عن
الانفصال والانفصال الفطري لها بدلا عن الاتصال امكانا ذاتيا في ابداء الخلقة
امكانا استعداديا لطريان الانفصال والاتصال في الخارج ومناط قيام البرهان
على اثبات المطلوب هذا دون ذلك وتوضيحه ان قال القسمة الانفكاكية عنه

المشائين الى زوال جوهر ممتد وحدوث جوهر بين بمسافة بين و
هذا هو المخرج الى الصورة الاولى كما علمت في مجرد امكان القسمة امكانا ذاتيا
فطرياً لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال اى ما هو متصل
بذاته وكذلك مجرد كون الشيء متصلا بنفسه من دون حدوث
هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده محامل سوى ذاته كما
ان امكان العدم وكذلك حصول الوجود في المجردات لا يقتضي ان يكون
لها قوابل سوى ذواتها المجردة بل الخروج الى القابل استعداد العدم
او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين المعنيين فان امكان
الشيء بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصوله فله قابل آخر غير ذاته بخلاف
امكان شيء بالمعنى الآخر فانه لا يأبى الاجتماع معه والاجتماع اصلا فلا يحتاج
فيه الى قابل لذلك الشيء غير ذاته وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان
قبلي القسمة الوهمية مساوق لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى
نفس طبيعة الامتداد وان منع عنها مانع لازم او غير لازم كالصورة النوعية
للفلك والصلابة والصغر في بعض الاجسام اذ لو امتنع الانفكاك الخارج على الجواهر
الامتدادي لذاته لكان فرض الانقسام فيه من الاوهام الاختراعية ولم يكن فرق

٧٢

فرق بين فرض الانقسام فيه وبين فرضه في المجردات ولا شك ان
الانقسام الوهمي من المعاني الانتزاعية خصوصا اذا كان منشأه
اختلاف عرضين حالين فيه أقول هذا منقوض بالزمان فانه عندهم مقدار
متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام الخارجي وايضا نتوهم
القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز العقل وقوع شيء
لا يساوق امكان وقوعه فربما جوز العقل تحقق شيء في بادي النظر
ثم اقيم البرهان على خلافه واذا لم يكن امر ممتدا قابلا للانفكاك يجب
منع على الملازمة في قوله او نحو استنع اه احمد رح
الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة في
المجردات فان الذي لا امتداد له ولا وضع له لا مجال للوهم ان يتوهم فيه
شيئا دون شيء ويمكن ان يقع في ابطال هذا المذهب ان كل واحد
نزهة الحجة تذكرة الامام في شرح الاشارات اه احمد رح
من تلك الاجسام لو كان بسيطا اي يكون له طبيعة واحدة
كان كريا لان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة
ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام لان
ملاقاة الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما هي بالنقطة فيكون
ذلك قولا بالخلاء وهو محال كما ستعرف وان لم يكن بسيطا

بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا

هف ولما ثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان يطرء

عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى

في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل

للانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار

اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد

ثلثة متقاطعة بالقوائم وانصاله غير اتصال الجواهر الممتدة على هذا

يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر والآخر عرض مختلفان في

الوضع والاشارة ولا يخفى سخافته وقيل للصورة الجسمية اتصال بالعرض بتبعية

اتصال الجسم التعليمي وفيه انك قد علمت ان الجسم في مرتبة ماهيته متصل

وفصل الكلام مفهوم قولنا قابل للابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل هو

مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق للجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست

موجودة في الخارج بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل و

قيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والى

مقدارها بالعرض فيه اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتداد

امتداد الجسم في تحدد انبساطه فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم

واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتداداتها اي مع الحيثية

المذكورة فكان له اتصال باعتبار امر خارج عنه بل بسبب اشتماله

على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون ويوافقه

كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلامهم ههنا يأتي في التحصيل

وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس في الجسم الا ممتد واحد

في الجهات فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات على الاطلاق بدون تعين امتداد

تعينا مقداريا متوهم كان مقدارا مطلقا او مقدارا مخصوصا فهو باعتبار

هذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا واورد عليه انه

لزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر

هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وقد اجاب عنه

بعض المحققين وحاصله ان المتوهم المركب من الجوهر

والعرض وان لم يكن عرضا اذ لا يكون له محل اصلا لكن مركب

من معنى الجوهر عند مثبتي الهيولى حيث اخذ والموضوع في
تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه
العرض ١٢
تعريف العرض اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة
وحيثيتها العرضية مندرج تحت تعريف العرض فان الهيولى
وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعا لاحتياجها في التقوم
اليها لكنها انما تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع المركب منها و
من العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو مجموع
فليس بشئ لان اصل الاشكال هو ان الجسم التعليمي لو كان مركبا
من جوهر وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون ح موجودا
حقيقيا له وحدة حقيقية بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية
فلا يكون من اقسام شئ منهما اذ الوحدة في التقسيمات معتبرة على ما
الاشكال ١٢
بين في موضعه وبما ذكره لا يندفع هذا او الصورة المستلزمة
للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع
الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه يجب وجوده
مع القبول اذا لم يكن سلبا محضا والا نفصل اما ان يكون وجوديا كان

انكان عبارة عن حدوث متصلين او عدم ملكة انكان عبارة عن زوال
الاتصال عما من شانه انيكون متصلا فتعين ان يكون القابل
معنى آخر وهو المعنى عن الهيولى اعلم ان اصحاب المعلم الاول في اثبات الهيولى التي هي
احد جزئي الجسم الجوهري على رأيهم حجتان الاولى ما ذكره المصنف تقريرها انه
لاشك ان في الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما لامر متصل في
نفسه هو المقدار وعلى كل من التقديرين لاشك ان في الجسم شيئا
يقبل الاتصال والانفصال فنقول هذان الامران اما
الذي هو متصل في ذاته او متصل باتصال لازم والذي يقبل
الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين بحسب الخارج اذ لو كان المتصل
او المستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بعينه قابلا للاتصال
والانفصال لزم ان يقبل الشيء نفسه او المثلين احدهما لازم
والآخر عارض وذلك حين طريان الاتصال ويقبل ضده او
او ضد لازمه او عدم لازمه وذلك حين طريان الانفصال والتوالي
باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال والانفصال في
الجسم شيء غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير الجوهر المتصل سواء
كان
متصلا بذاته او بلازمه الذي هو المقدار على اختلاف القولين بل القابل
بمعنى آخر هو المراد من الهيولى الاولى وتلخيصها بعد ما تمهد ان الجسم
من حيث هو جسم لا يعقل الا باتصال قائم على نمط الشكل الثاني ان الجسم
قابل للانفصال وليس الاتصال نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم

هو الاتصال نفسه واذا لم يكن الاتصال خارجا عن حقيقة
الجسم ولا كل حقيقته فهو جزء الجسم فله جزء آخر بقبول الانفصال والاتصال
وذلك الجزء لا محالة جوهر محل للجوهر الممتد بذاته فهو الهيولى اما كونه
جوهرا فلبقائه فى حالتى الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضا
يلزم من بقائه بقاء جوهر معه هو موضوعه وعلى التقديرين يلزم
بقاء جوهر بلا عرض ولم يبق وهو المطلوب واما كونه محلا للجوهر
الممتد فلاتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية
لان الصورة الجسمية تصير واسطة لاتصافه بذينك المعنيين بل ان
اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية عين اتصافه
بالصورة الواحدة والصور الكثيرة اذ المعنى بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية هو الصورة الواحدة والصور المتعاقبة لا غير
كما سبقت الاشارة اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته
فاذا كانت الصورة الممتدة بنفسها نعتا للجوهر فالجوهر المنعوت يكون محلا لها
وفى هذه الحجة ابحاث البحث الاول ان بناءها على ثبوت الاتصال الذى
هو بمعنى الممتد الجوهرى ونحن لا نسلم الجسم الا الاتصال الذى قيل انه
من فضول الكلم وما سواه سلمنا ولكن ما قيل من انك اذا شكلت الشمعة
باشكال مختلفة تغيرت ابعاده مع بقاء اتصال واحد غير مسلم
فان الشمعة الممتدة الاشكال لا تخرج عن تقدير اتصال وتوصل فتراق
فالمطولة منها اذا جعلت مستديرة يجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة

والمدورة اذا جعلت مستطيلة يفترق عنها اجزاء كانت متصلة
فاتصال واحد مستمر مع تفرق الاتصالات وتقطع الامتدادات كيف
يكون صحيحا البحث الثاني ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود
مثله بعد زوال الانفصال لا شك في عرضيته فان الجسم عنه توارد
الانفصال والاتصال عليه باقٍ بماهيته ونوعيته لا يتغير فيه جواب ما هو
وكل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو عن شيء فهو عرض فالاتصال الذي
يبطله الانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم امتدادا جوهريا هو الصورة
الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار التعليمي والامتداد من حيث هي
الامتداد حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية
والعرضية فاذا ثبت عرضية بعض الامتدادات عليكم على ما ذكرتم جاز ان
تتبدل اشكال الشمعة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع وهذا لا
يجامع الثلثة في الحقيقة نرجع الى نفي الصورة الممتدة الجوهرية كما هو
مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات واجيب من قبل المشائين
اما عن الاول فبان الجسم من حيث هو جسم لا يتصور بدون قابلية
للابعاد الثلثة على نعت الاتصال وهذا حد واتم ولو لم يكن متصلا
في مرتبة ذاته لم يصح قوله للمقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية
حدذات پيوستهاست كه اگر گسسته بودي بل ابعاده نه وي
والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي هي لو لم تكن متصلة في مرتبة
جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من قبل العارض كانت بحسب الوجود

٧٩

أمّا من المجرّدات عن الجهات والأبعاد وأمّا متألفة الذات من الجواهر
الفردة متناهية أو غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالأحياز والجهات
ويلحقها الاتصال وقبول الانقسام لا الى النهاية في مرتبة ثانية وكلاهما
باطلان فقابلية للأبعاد انما تتصور اذا كان متصلا بالذات وما
يثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فثبت الاتصال الجوهري اقول فيه نظر
وله جواب أما النظر فهو ان هذا الكلام انما يتم لو ثبت امتناع
تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تمام عندنا من جواز تركب الجسم من جواهر
عرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلا في حقيقة الجسم
لكنه لا يلزم على هذا المذهب ان يكون جوهرا لا يقال نحن نجري الكلام في الجزء الاخير
الجسم عندهم فيلزم ان يكون جوهرا جوهرا كما لا يخفى على المتأمل لانا نقول
هذا بعينه منقوض بالصور التي اثبتم فان الهيولى عندكم وان كانت
متصلة بالاتصال بحسب ما من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست متصلة
ولا منفصلة فليكن الجسم وجزؤه ايضا كذلك واما قولكم لو
لم يكن الجسم في حد ذاته متصلا يلزم ان يكون اجزاءه لا تتخلله كما
يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او الاجزاء عن
الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله
في ذاته ولا خلوه عن الاتصال ولا انفصال بحسب الواقع وانما يلزم ذلك
لو لزم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع بل يجوز ان
يكون الجسم امّا امرا متصلا بالاتصال عارض او منفصلا بانفصال كذلك

حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم في ذاتها لا متصلة ولا
منفصلة مع علم خلوها عن الحالتين في الواقع فقد ظهران قابلية
الابعاد وصلوحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في حد ذاته
واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال ولا الانفصال
من قبل نفسها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة
او المتعددة لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في
نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف
الجسم بالقياس الى عارضه فان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز
والابعاد في نفس الامر وان لم يكن منشاء ذلك حيثية نفس
ذاتها فجوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون الهيولى
مرتبة في نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير
ذلك واما الوكان عرضا فالمحالات بحذافيرها لازمة غير مندفعة
كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وعن الثاني بان بقاء الجسم بنوعيته
في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصلا جوهريا انما
يلزم المنافاة لو تحقق شخصه في تينك الحالتين وليس كذلك و
اما القول بان كل ما لا يتغير بتغير جواب ما هو فهو عرض فانما
يصح لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر واما اذا تبدلت الاشخاص
بتبدل ذلك الشيء فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة نوعية

وحفظها تتوارد الاشخاص لا بيانى جوهرية تلك الاشخاص و
عن الثالث بانا لا نم ان مطلق الامتداد او الاتصال مفهوم واحد
وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظي لا غير يطلق تارة على
مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي البحث الرابع هب ان
الجسم يخ من اتصال جوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في
الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سميتموه مادة
ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال
هو الاتصال العارض الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما مر قد
يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء
كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او
يتصور الجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة
بعضها ببعض ويكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او
غير قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الاخر ولا شك في عرضية
الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون
جزءا لامر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي
ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص لبعضهم بالكافة من لفظ الاتصال
وهو الممتد الجوهري على اصطلاحهم فلقائل ان يقول لا اتصال بالمعنى الثاني
في الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال
بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه في الحالتين واما ما يقال ان الممتد

شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشيء
فان هذه الاطلاقات عرفية ومجوزات لفظية لا يبتنى الحقائق
العلمية عليها وهذا مثل بعد بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق صيغ
المشتقات بهذا الوجه شائع في باب الامور العامة كالموجود بما هو موجود
فانه بمعنى الوجود فان قيل توارد المقادير المختلفة بالصغر والكبر
على الجسم الواحد اذا الكاثف والتخلخل يوجب عرضية المقادير
فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع
وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار
او نقصانه من غير ورود مادة عليه وانفصالها عنه فان زيادة المقدار
على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها
فرجع التخلخل والتكاثف الى تخلخل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم و
انفصاله عنها واجتماعها الحقيقيين واثباتهما بالقسمة الصياحة
اذا وقعت في النار في غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة
الممصوصة اذا كبت على الماء سيما وقد شوهد عند
الكبت الحبابات الدالة على خروج الهواء لا سبيل لنا الى الحكم
بان الماص لم يعط من الهواء بعد ما ياخذ منها حتى يلزم التخلخل
وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه قد جرب ترشح بعض الادهان
من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الدهن

وأما قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية واقتراقها في المقادير يوجب
مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة الاشراق بان اشتراكها في الجسمية
هو اشتراكها في نفس المقدارية المشتركة بين المقدار الصغير والكبير
واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت
بين المقدار الكبير والصغير ليس شيئا زائدا على المقدارين بل بنفس المقدارين
فكذلك اذا ابدل لفظ المقدار بالجسم التفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت
في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف
الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية
الشيء على ما هو رأي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم يجوزون
كون جوهر اقوى جوهرا من جواهر آخر كجواهر العالم الاعلى العقلي
وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا المحكمون بان حيوانا يكون
حسيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان اشد وانهم
في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا في
الكيف او الكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية على ما ذكرنا
ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في بعض الصور
على عرف اهل اللسان اذ ليس من دأب الحكماء الاقتصار في تصحيح المعاني
على مجاري العرف واقتناص الحقائق من الالفاظ ثم لا يخفى ان بين

بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم و
جوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر يسماه
هيولى وعرض هو المقدار بناءً على تجويزه تركب نوع طبيعي من جوهر و
عرض مخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم المنافاة
بينهما في الكتابين في المقصد الاول الفرق يرجع الى تفاوت اصطلاحية فيهما
وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تتبدل اشكاله مقدار معين ثابت هو
جوهره لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغيره هو ذهاب المقادير
في الجوانب وهو عرض في المقدار الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم والجوهر
منهما هيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري
هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي ليس بالنسبة الى الهيآت
والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه ببساطة الجسم وجوهرية
المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الآخر
فان ذلك الجسم لامتداد غير هذا الجسم لامتداد فتوهم المناقضة انما
هو من اشتراك اللفظ او قوله في بعض المواضع من المطارحات
وغيره صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض
الكم وفي التلويحات ما رأينا شيئاً يدل على ان ما سماه هيولى يكون
ممتداً بذاته او امتداد جوهري سواء كان مقداراً او غير مقدار
واما التنافي بين تركب الجسم لبساطته بين الكتابين فضوء بحاله
واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما اشرنا سابقاً

احدهما الصورة الجسمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي
بحسبه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم و
الآخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحد و
الحد في الجسم التعليمي والاول مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد
بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شئ
من الاجسام صغيرا او كبيرا ولا جزأ ولا كلا ولا عادا او لا معدودا
ولا مشاركا ولا مباينا بخلاف المثاني ولذا اشتهر بينهم انهم قائلون
بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون في الجسم عندهم امتداد
واحد لكنه اذا اخذ بما هو هو اي من دون تعين مقداري
يوجد محض معروض للجسم واذا اخذ على التعين المقداري متناهيا
كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث يمتنع يكذا او كذا
ولا ينتهي المسير ان توهم غير متناه فهو مقدار غير مقوم للجسم فيصدق
عليه معنى العرض وينظر الفرق بينهما عندهم حين تخلخل الجسم
وتكاثفه لا حين تواردا الاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل بنفس
المقدار وههنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب انبساطه في الطول والعرض
والعمق واما الشيخ الاشراقي فانكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل
في كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان
بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليا او جزئيا لا جائز ان
يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان

قد لا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون جزئيا لانه
ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره لم يكن في الجسم
امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي وآخر جوهري فذا لك محال
لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جواب
ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا وبعضه عرضا ولما ثبت عرضية
البعض ثبت عرضية الباقي وثانيهما انه لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه وما هو في الكل اكبر مما هو في الجزء
فيكون قابلا للقسمة لذاته فيكون كما مقدارا وثالثها انه اذا تخلخل الجسم
ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو مقدار لا شك فليس في كل الجرم
المتخلخل الزائد مقداره الصورة الجرمية وهو محال وان لم يبق ذلك الامتداد
كما كان فهو اذن صار زيدا فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض
فالجوهر عرض هف واعترض العلامة الخفري على الوجه الاول
بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي العقلي اختارت ان الممتد المقوم للجسم
العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان اراد به الكلي
الطبيعي اي ما يصير مع قيد الكلية اذا وجد في العقل اخترت انه
كلي باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا
لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره الا قلت ما ثبت
عرضيته انما هو امر عارض هو تعين امتداداته بالانقطاعات اما مطلقا
او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا لهو هو الممتد في الماهية ليلزم

من عرضيته عن ضيته لقول لما كان تشخص الشيء عند المحققين اما بنفسه كما هو هل
الشيخ الاهي او بوجوده كما هو مذهب الفارابي وبارتباطه الى الموجود الحقيقي
كما هو رأي جماعة فالاعراض لقائمة وسائر الاشياء عندهم ليس لها مدخل
في افادة التشخص بل انما هي لوازم وامارات للتشخص فالممتد المقوم للجسم
العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيجب ان لا يكون مناط جزئيته
الامور العارضة له لامتعينة كونها من اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك
الممتد جزئيا معينا في الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اما عين
المقدار وقد ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان
معينان احدهما جوهر والآخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف
ما تقرر عند اتباع المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين وعدمه
وايضا اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي فذلك اما
مساو وهذا او زايد او ناقص وعلى كل تقدير يلزم محذورات اخرى
تقدره بذاته فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول بان الامتداد الى
الممتد بنفس ذاته للقوم للجرم العيني امر متعين الذات مبهم المقادير التي هي عبارة
عن تعيناته المقدارية فان التعين الذاتي لا ينافي الابهام المقداري
وما ثبت عرضيته ليس الا التعين المقداري وهو غير الممتد المقوم للجرم العيني
الحافظ الذات والتشخص في مراتب التقدرات والتشكلات لكن ليس ان هذا الذي
ثبت عرضيته ممتد والذي يقوم الجسم ممتد آخر ليلزم ان يكون في
الجسم منه ان اثنان جوهري وعرضي بل هذا امر متحصل منه ومن التعين المقداري ثم اورد

ثم أورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات
ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الاتصال و
الامتداد العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختاره انه مقوم الجرم العيني
إما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل الاول
فظاهر واما الثاني فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني في
الصورتين اللتين ذكرهما فاذا كان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته
بالتبدل وليس الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع
بقاء الجرمية وان كان للجرم امتداد عرضي باق وآخر زائل فذلك ايضا
ليس فيه امتداد ان عرضيان جزئيان فما اجاب به عن هذا البحث فمثله جواب
عن ليله غاية ما في الباب ان المعنى الثاني هو المذهب عند الحكماء وعرض عنده
اقول فرق بين تركب الشيء من مادته وصورته كالجسم عند المشائين وبين تركبه
من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات فلعائل ان يقول
بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر مع تبدل
احدهما غير صحيح عند الوجدان بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر
وعرض فانه مما يجوز عند العقل بقاؤه العيني ببقاء احد الجزئين معينا
بعينه والجزء الآخر لا بعينه بأن يبدل الامتال فما ذكره ذلك المحقق لا يصلح
للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكر فيقال ان الشيخ لا ينكر ان العرف يعترف بوجود الامتداد
الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يتمشى منه الاستدلال على نفيه بأن يقول
ذلك معنى آخر غير الامتداد المقوم للجسم عند المشائين وقد علمت

أن للممتد معنيين احدهما هو الصورة الجسمية عند المشائين
والآخر المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء كان
جوهرا او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في
حكمة الاشراق والى عرضيته وكونه جزء الجسم في التلويحات
على ما حققنا له وحاصل الكلام انه لما كانت الطوق الجسمية عند المشائين
اهيولى على ظنه امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم انه كيف
يتقوم جرم عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده
فليس امرا مبهما في نفس الامر بان عرض له الاطلاق بحسب
الذهن فان للعقل ان يحذو الماهيات على جبلاتها عن الحمل
على كثيرين فكما ان للجسم رتبة الاطلاق وتعين بحسب العقل
فكذلك للمقدار فاذا حلله العقل الى ذينك الاعتبارين
يحكم بان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون عينه
والمفاد به الخاصة مقومة للاجسام الخاصة بل يكون عينها
كما هو رأيه واما ما اثبت عرضيته عنده في ذلك الكتاب فليس
الا مراتب الطول والعرض والعمق وليس شيء منها مقدار الجسم بل
هي حدود المقادير الجوهرية وعرضيتها لا توجب عرضيته وقد
علمت انها ممن ينكر التحليل والتكاثف الحقيقيين فلا يتمشى
له الاستدلال على عرضية المقدار الجوهري بتواردها المختلفات من المقادير
على الجسم الواحد اذ التكاثف والتخلخل واما الجواب عن الوجهين

الآخرين منه على ابطال الممتد بالمعنى المذكور ففي غاية السهولة
بعد تحقيق ما ذكر في بيانه من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه كلًا
او جزءًا او زائدًا او ناقصًا او غير ذلك فليكن منك على ذكر البحث الخاص
سلمنا ان في الجسم باعتبار الامتداد امورًا ثلثة الاول جوهر غير خارج
عن ماهية الجسم الآخران عرضان منه زائدان عليه ينبذل احدهما
عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والاخر بانواع الاشكال عليه لكن لم قلتم
ان الجسم اذا انفصل يجب ان ينعدم عنه امر جوهري فان اللازم ليس الا ان الخفية
الجسمية يجب ان يكون لذاتها قابلة للاتصالات والانفصالات
واما ان القابل يجب ان يكون واحدًا بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم
ذلك لو كانت الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية وهو غير لازم
فان الانسان الواحد والسرير الواحد مثلًا له وحدة شخصية مع قبوله
منه منفصلًا منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل للاتصال
والانفصال امرًا واحدًا شخصيًا ويجوز ان يكون ذلك الواحد امرًا
متصلًا بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد اتصاله الذاتي
في الامتداد. يقول الانفصال لا ينافي الاتصال مطلقًا بل انما ينافي وحدة
الاتصال فما كان متصلًا واحدًا بعينه صار متصلًا متعددًا فالممتد
الجوهري باقٍ في الحالين والزوال انما هو لعارضه اي الوحدة والكثرة
والجواب عنه على ما ذكره بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة
عن نفس تحصله وموجوديته سواء كان في العين او في العقل وانه مساوق

للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد كل من التشخص و
الوجود وحدته يوجب تعدد الاخر ووحدته هو ان المتصل الواحد
من حيث هو كذلك ما لم يكن الا موجودا واحدا له ذات واحدة
وتشخص واحد فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص
بحسب نفس الامر كيف وقد بين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قولي
الجسم نقسام لا الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود
وتشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فتلزم المفاسد
التي ترد على اصحاب الاتنا هي اجزاء الجسم واذا طرأ عليه الانقسام وجد
موجودان متشخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا
موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو باطل لان اجزاء المتصل
الواحد تعيناتها ليس الا بحسب الفرض وهذا ان التعينان بحسب
نفس الامر او بيد وهم في اما ان يكون وجودهما حال الاتصال
هو بعينه الوجود الذي لهما حال الانفصال او لا كما قيل الى الاول لانه
خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين والوجود فالتعين
الحادث بعد الانفصال يساوق الوجود الحادث بعد الانفصال
والى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات واحدة يوجد بوجود ثم
يزول عنها ذلك الوجود ويوجد بوجود آخر وهو ايضا خلاف المفروض
من ان الوجود نفس الهوية المتصفة المتشخصة من الذات
لا ما به الموجودية فلا يتصور [illegible] وحدة الذات كما لا يخفى

قوله للتشخص بل هو عينه الخ اقول المتصل الواحد بالعدد هو الجسم الطبيعي
بالاتفاق والمتصل الواحد بالنوع هو الجسم التعليمي بالاتفاق والمتصل الواحد
بالجنس هو الجوهر الجسماني بالاتفاق والمتصل الواحد بالاتصال هو الجسم
الطبيعي عند قوم من اهل النظر فقالوا انظري للبديهة من دليل فمن
ان البديهة الحكم بقاء الاعراض التي كانت عند الاتصال عند
الانفصال فانهم الا بحر العلوم ره

قوله فتعين الحادث تعيينات الحادث انما يتعينا
الاجزاء وانما حدوث تعين الكل
بعد زوال تعينات الاجزاء بل
بعينه الزائل انما هو اجزاء مثل
في ذلك المتعين حتى يزول
بزواله والله

وأما ان لا يكونا موجودين حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة
او البعيدة فلا بد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين
الاتصال واذا خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة
الى الفعل تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي
ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا فيكون القابل له
ولهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر فان القول بان تعدد
الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحد عين
توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال
عبارتان عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن نساعدكم
في ان قسمة المتصل راجعة الى تحويل الوحدة الشخصية الى الكثرة
الشخصية وبطلان الموجود الواحد وحدوث الموجودات
المتعددة وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات
وما بالعرض في الاتصاف بهذه الاوصاف فنقول لا نم ان الموجود
بوجود متعدد او المتعين بتعينات متكثرة حال الانفصال
بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لم لا يجوز ان يكون المعروض لاختلاف
الوجود او التعينات هو حقيقة المقدار اولا وبالذات وبواسطة
يصير الجوهر الممتد متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل له مقدار
واحد وله تشخص واحد فاذا طرء عليه الانفصال انعدم هذا المقدار
المعين ووجد مقداران آخران وجود كل واحد منهما وتشخصه غير

وجود الآخر وتشخصه فامتد بمعنى القابل للابعاد مطلقا لم يتغير
وجوده ولا تشخصه بل يقول القابل للابعاد حقيقة منحصرة
في شخص واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو ما حواه السطح
الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في
انفصال بتعدد حادثة او فطرية وهذا الشخص الممتد له تعين
واحد ذاتي مستمر وله ايضا تعينات اخر متبدلة تحاصله
فيه من قبل تعينات مقدارية وهذا كما ان هيولى الاسطقسات
عندكم شخص واحد لا يزول وحدته الشخصية في مراتب تعدد
الصورة الجسمية ووحدتها عند تواردها الانفصال والاتصال
فان قيل الهيولى لما كانت امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها
حين تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا لو كان ذات الهيولى امرا مبهما
بالمعنى الذي لا يصح اجراءه في ذات الجسم غير مبين ولا مبين بعد فان
معنى ابهام الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل التدقيق
انها في ذاتها لا تعين لها ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم
ولا خصوص وانما تتصف بشيء من تلك الاوصاف بسبب قوام الصورة بها
اذ قد سبق ان الوجود لا ينفك عن التشخص بل ليس بما يستمر
ويزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين والوحدة غير معقول
انما المعقول في هيولى العناصر انها متعينة الذات بسمة الصورة فلها
تعينات تعين مستمر ذاتي وتعين متبدل عرضي فلنا ان نقول في الجواهر

المتدّة انه متغاير الذات ومبهم فى وحدة الاتصال وكثرته
وانها تعيّن ذاتى مستمر وتعين مقدارى متبدّل على طبق ما قالوه
فى الهيولى واقصى ما يمكن ان يقال فى الجواب عن الشبهة المذكورة
هو انه لا شك لاحد من العقلاء فى انه يعدم من الجسم حين طريان
الانفصال عليه أم كان موجودا فيه فى الخارج وحين وقوع الاتصال فيه
أم لم يكن موجودا قبله ثم نقول ان ذلك الامر اما ان يكون اتصالا
حقيقيا او اضافيا فان كان الاول يلزم المطلوب لان المتصل الحقيقى
عند المحققين خمسة اصناف عندهم هذا البحث منحصر وفى الامر الجوهرى
فاذا زال الاتصال الجسمى فلا بد من ثبات له على امر آخر غير متصل بنفسه
قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثانى يلزم ان يكون فى الجسم
ابعاض واضافات غير متناهية مجتمعة فى الواقع مترتبة حسب انقسام الجسم
الى انقسامات غير متناهية كالنصف والثلث والربع وغيرها بعدم
كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم
منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهى اجزاء الجسم
هذا ما تيسر لنا فى هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل
الصادق والتقطن الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولى الجود و
الافضال البحث السادس ان بعد الجسمية بعد وحدها لو كان
مقتضيا لانعدامها ومحوجا الى مادة فمادة المتعدد ان كانت
واحدة لزم كون شئ واحد فى احياز متعددة وجهات مختلفة

وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا بالانفصال
او مقطورا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه بعد انعدام
مادة الجسم الواحد او مع بقائها فعلى الثاني يلزم كون ذات
واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة اخرى
وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم
مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور
ومع ذلك فهو يناقي مقصودهم من وجود امر يكون باقيا في حالتي
الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية والوصل
ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب الفطرة لكان الجسم الفرد
مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبوله للانقسامات الغير
المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا عند
حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد
وليس كذلك هف والجواب ان الهيولى وان كانت واحدة في
حد ذاتها وشخصيتها لكن لا تهيؤ لقبول الاشارة الحسية والابعاد
المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل والوصل
والوحدة والتعدد بالذات بل انما تهيؤ لشيء من تلك
الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الجسمية ولا يلزم
مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات في مرتبة ذاتها او مغايرة الذات
من الجواهر المتفاصلة الغير المتجزية متناهية او غير متناهية كما

نبّهناك عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها لا تخلو
من الاتصاف بشيء من الاوصاف المذكورة في نفس الامر فان كان بواسطة
الصورة فنقول الهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية ذاتية ووحدة
اتصالية فاذا طرأ الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون
زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان وحدة الاتصال فيه
هي الوحدة الشخصية او مساوقة لها فالجرم لم يبق ذاتها حين الانفصال
فمادة الجرمين الحادثين عند الانفصال واحدة في ذاتها متعددة
بتعدد الجرمين وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب بامتية الذات
في حالتي الاتصال والانفصال غير حادثة بحدوث شيء منهما ليلزم
التسلسل في المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال في ذاتها ليلزم
اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال والحدوث والوحدة
الاتصالية والكثرة الانفصالية انما يعرض للجوهر الممتد بالذات والهيولى
لا تقتضي شيئا من وحدة الجسم اثنينيته ولا مرتبة من مراتب الكثرة
الجسمية ولا ايضا تاباها فهيولى الجسمين الذين احدهما في المشرق
والآخر في المغرب لها بحسب وحدة ذاتية تجامع اثنينيتها وخصوصها
في الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة عبارة عن قبولها الاجسام
المتعددة الموصوفة بالوقوع في تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها
الشخصية لا تنافي الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال فان
وحدة الهيولى مفهوم سلبي من لوازمه رفع الكثرة بل هو عين نفي الكثرة ووحدة

المتصل معنى وجودي نفي الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية لهم ان الجسم
من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهي معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد
لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو بالفعل
لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى امر واحد عدمي
وهو فقد شيء ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة ما والشيء الواحد
من جهة واحدة لا يكون مبدأ لهاتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث
هو بالقوة اسود او متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا
آخر فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى
والصورة وبيانه على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة
ذاته وكلما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة
ويجعل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى
بالقوة ولا شيء من الجسم بقوة فينتج لا شيء من الجسم بهيولى ولزيادة التوضيح
نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك القوة
اما ان يكون نفس حقيقة الجوهر المتصل وثابتة فيه او ثابتة
في امر يقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال المصحح لعرض الابعاد في
الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحدث للجسم فيلزم ان يكون اذا
فهمنا الاتصال فهمنا انه استعداد لامور كثيرة وما امكننا تعقل الاتصال دون
تعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة
كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة لا يصح

قوله فلو كان الاتصال الخ اه
البطلان الشق الاول اى قولكم ان الجوهر
المتصل عين القوة ١٢ عماد حج
قوله لاشياء كثيرة اه والاشياء
بالترديد الكثيرة ان يقال فلو كان
القوة المذكورة عين الجوهر المتصل
الخ ١٢ عماد حج
قوله اذ فهمنا
الاتصال اه وفي نظر ظاهر فان الجوهر
الاولى قد يكون نظريا كما يقال
الوجود هو الماهية او الواجب
هو الوجود وهنا اذا اريد بها المفهوم
المتصور للاتصال على طريق علم
الشيء بالكنه فمنع جواز وقوعه ان
اريد بالوجه فلانم الاستلزام وقوله ان
المراد بها المفهوم المتصور بالوجه
الخ فاصل التحقيق بحيث يجاب عن
غير تمييز انا ما

قوله فلو كان الاتصال هو انه بالقوة كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضا

ان يعدم عند خروجه فيما يقوي عليه الى الفعل فوجب ان يبقى مع
الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان الامكان جوهرا
مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذي فيه قوة الاتصال والانفصال
وغير ذلك من هيآت غير متناهية وكمالات غير محصورة وهو الصيني
وهذه الحجة والحجة السابقة متقاربتا المأخذ والاعتراض عليها
من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم
او الاتصال نفسه ليس القوة على امر مسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون
القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة تابعة لشيء
يلزم ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة في
الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا اعود الى الحجة السابقة
وقدم الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شيء متحصل
بالفعل فيلزم ان يكون شيء واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت الحق
الصحيح امتناع كون شيء واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل
معا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شيء ما بالفعل وله قوة شيء آخر فالفعل
والقوة يجوزان يجتمعا في شيء واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما
يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات
اقول في الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشيء ما في نفس الامر فلا بد لها
من مبدإ لانتزاعها ومنشإ لحصولها والقوة وان كانت عدما

ولكن لا يكون عدماً بحتاً بل لها حظ من الثبات فانها عدم شيء عما من شانه ان يكون وجود ذلك الشيء له اولنوعها او لجنسه ولكن ليس بالفعل حاصلا كما بين في قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدأ والمبادي للاشياء الطبعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل وغاية والثلثة الاخيرة انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن ان يكون شيء من العلل مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام الشيء يكون به هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشيء بها هو ما هو بالقوة والفاعل بالعلة التي يفيد وجود اما بيانا ذاتها من حيث هو مباين والغاية بالعلة التي يفاد لاجلها وجود فاذا لم تكن حيثية القوة مستفادة الا من المادة فحيثية الفعل لا تستفاد منها والا لكان شيء واحد مبدأ لحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء واحد حيثيتا القوة والفعل معا فلا بد له من مبدأين هما متشعان لتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون الاتصال بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو به بالفعل وهو الصورة فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية اذ هي من حيث ما هيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات فكذلك القياس الاول هو فوقهم كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة فيكون منقوضة بقياس من الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل

قوله والباء في آه اقول الخ

قوله اي آه اقول الخ

قوله المتباينة بالذات ان

قوله اي بالماهية المباينة

قوله الاعم المشترك غير مسلم

قوله ولكن لا نسلم المطلوب

قوله فانه واقع النزاع بينهم

قوله وان اريد به المعنى الاول

قوله الذي كلامنا فيه فغير مسلم

قوله بل هذا المعنى مما لا نسلم

قوله عند المناطقين فانهم عندهم

قوله بالذات ما لا يكون مركبا

قوله ثلثة ذوات

قوله الفاعل والغاية ذوات

قوله الموصوف بالصفات كالقوة

قوله والغاية نحو الفاعل

قوله كالجسم البسيط المعبر عنه بالعناصر

قوله للابعاد الثلثة بنفس

قوله ذاته مبدأ للفعلية

قوله والقوة كالواجب

قوله سبحانه فعال سيد الفعل

قوله والقدرة وسائر الصفات

قوله السبعة ومقصودنا من هذا

قوله التنظير فقط ودفع الاشكال

قوله بمعنى ان القائل يقول

قوله كلامنا في الامور الطبيعية

١٢ املاه حسن رحمه الله

قوله ولهم هذا الدليل

قوله اي اقول حاصل الدليل

قوله اي يكون في ذلك الشيء جزء ما هو بالفعل الخ

قوله هو منقوض الخ

قوله فان الدليل جار في النفس

قوله وهو ان النفس الخ

قوله بجهة الانفعال بالقوة

قوله وهو ان النفس الخ

قوله بالصورة

قوله بالاضافة

قوله عما سواه

قوله الدليل منقوض الخ

من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امرها فيتم بعضها
امرا بالفعل يكون له قوة امرها والجواب ان النفس لا تنشأ وان تأخرت ذاتا
لكنها مادية فعلا وكما ان الشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين
فكذلك قد يكون مجردا ومادية باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل
انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها
بالقوة انما هي من جهة فاعليها الموقوفة على تهيؤ المادة التي هي
آلة لصدورها لا فاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شيء ترجع
الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى جده
وبهذا الاصل تندفع شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة
في العالم عن المبدأ المقدس عن مثل الشرور كما سيأتي ان شاء الله تعالى
الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود
بالفعل وايضا مستعدة فيلزم تركيبها من ممنوعة بها تكون بالقوة
ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا
الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية
الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في الوجود
جهتان لهما متمايزتان باحدهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة
في اعتبار الذهن وبهذا قال لنسبتها الى هذين المعنيين اشبه بنسبة
البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة والصورة فاذن
الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل حلية وصفة

بالفعل هي بالقوة لكل شيء ولا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد
ليست امورا جوهرية لانها حال الشيء بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد
انما هو استعداد شيء لشيء آخر اي في حد نفسه حقيقة وتحصل فينبغي
ان يتحصل ذلك الشيء بحسب حقيقة نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة
نعم لا مانع من دخول الاضافات في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصورة ربما
يسمى هيولى باعتبار القبول فيكون اضافة القبول داخلة في مفهوم هذا الاسم
كما ان النفس والملك انما يسميان نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما البدن
والمملكة لا باعتبار ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزءا لمفهوم الاسم
لا للحقيقة الجوهرية وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد
كيف وجزء الجوهر المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون
الشيء جوهرا محضا بل المجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا
لما هو مستعد له لان استعداد الشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم
ان لا تبقى مع الصورة وكلامنا في حامل الصورة فقولك كثيرا ما يطلقون الفاظا
موضوعة لامور عرضية واضافية ويعترفون بها عن الامور الذاتية
مسلم ايد لرفعت في عنوانات فصول الاشياء الجوهرية امور الاضافية
كالناطق في فصل الانسان والحساس والمحرك في فصل الحيوان وغيرهم
فانها من مشتقات ما يترتب عليه تلك الامور مبادي تلك الاضافات لا انفسها فعلى
هذا القياس المراد من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كون شيء
بحيث يلزم من ذاتها القوة الصورة والهيئات لا نفس تلك الاضافة واما قوله

القائل القوة تبطل عند حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو قوة له
فصحيح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة المطلقة
والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما تبطل الحاصل
جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على الامام والا لزم تناهي مقدورات الله تعالى
واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون
من لوازم المقولات التسع اي مفهوم الموجود في الموضوع فلا نسلم ان فصل
الحيوان عرض بهذا المعنى وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان
صدق عليه معنى الجوهر صدقا عرضيا فمسلم ولكن لا نسلم امتناع قيام الجوهر
بالعرض بهذا المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون
جوهرا بحسب ذاتها ولا عرضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر عليها ولحقها
الغير المتناهية يصح عدم اندراجها في شيء من المقولات العشر هذا
ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام وقد بقي بعد خبايا
في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة ان الجسم ماهيته
مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها هو مفهوم
قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها حد اي جنس
وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها ويبقى
معنى جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها يتحاذيان جزئين خارجيين
هما صيدلها اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو مادة
عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء وصورة خارجية يستفاد منها

الفصل الذي هو صورة عقلية باعتبار اخذه لا بشرط شيء لكون

الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان ينعدم في الخارج فصله

مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرأ عليه الانفصال ينعدم فصله

الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم للمتحد

الاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركيبه من مادة هي

الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا قريبة

المأخذ من الاولين ويرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها كما يظهر

بالتأمل تركنا الكلام فيها وعلى ما مخافة التطويل والاسهاب والله ولي الحق

وملهم الصواب الحجة الرابعة ما [illegible] بعض المحققين من المتأخرين [illegible]

الخامس [illegible] بتخصيص [illegible] بالاجماعية والاقوال [illegible]

الشعرية [illegible] الممكنات [illegible] عن [illegible] الحقيقي والواحد

[illegible] الممكنة

هو [illegible] ادون

غير [illegible] وجود

المحقق [illegible] دون

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كلامه هذا [illegible] في الوجود [illegible]

بالعكس كما صرحوا به حيث بيّنوا كيفية ترتيب الوجود في سلسلة البدء
والرجوع وسيجيء في بحث اللوازم بيان تقدم الصورة على الهيولى
وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل طلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل واقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان مسلما
لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدورها فان صدورها
عن المفارق بعد صدور النفوس والصور النوعية فيجوز ان يكون
وساطتهما كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من الحيثيات
والاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الاجسام والاجرام
فيصح صدورها عنهما بلا توسط شيء آخر الحجة الخامسة هي ان جسمية الفلك
يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون والفساد على
رايهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل جسم كذا
لاشتراكهما فيها وليس كذلك اهف ولامر آخر فهو اذن اما حال في جرمية الفلك
او محل لها او مباين عنهما فان كان ذلك الامر حالا فيهما فان لم يكن
لازما لهما لم يكن سببا لزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما
عاد الكلام في كيفية لزومه لعينه فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية فيعود
الحال المذكور من اتفاق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا
لهما فاما جسم آخر او قوة في جسم او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول باطل
لان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة اما لجسميته فيجب الاتفاق المذكور

وقد بطل وإما القوة زائدة فهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كان من اللوازم
عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها فعند
المفارقة عدمت لان وجود الناعت في نفسه هو بعينه وجوده
لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه واذا عدمت وجب
ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك سحر واما الشق الثالث
وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات
فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة
فلم يكن اقتضاؤها لهوصوفية بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها
لتلك الموصوفية في سائر الاجسام فلابد لحصول الاولوية من مخصص مختص
بالفلك لم يكن حالا فيه فيجب ان تكون الفلكية اما لرجحية حصة الفلك
بسبب شيء حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية وما يلزمها فيه فذلك الشيء يقتضي
الشوق معا فلازم صار مقارنة الفلكية لجرميتها مقارنة واجبة فاذن جرمية
الفلك محالها هو المسمى بالهيولى ويجب ان تكون مخالفة لهيولى سائر
الاجسام والا عادت المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك
حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان العضل والوصل مثلا
ويطرد في سائرها بالبرهان الذي سيجيء فثبت احتياج الاجسام كلها
الى الهيولى وهو آخر ما قصدنا تحريره بحجة ابدى ذكرها صاحب المباحث المشرقية
قال وقد اوردتها على كثير من الاذكياء فما قدحوا في شيء من مقدماتها واقول

انها مقدوحتاما اولا فلتوجه مثل هذا السؤال بعينه في بيان لزوم القطبية
والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها ولا يمكن
اسناده الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا يجب لاختلاف فان اسند لزوم القطبية
الموضع من الفلك والدورية لموضع آخر الى الامور الالهية والعناية التي هي
علمه تعالى بالنظام الاجود فليسند لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها
وبالجملة كلما اعتذر هنا يعتذر هناك واما ثانيا فلانا نختار من الشقوق
التي ذكرها في ما يقتضي لزوم المقادير الشكل المعينين للفلك ان المقتضي للزوم
المذكور امر حال في جسمية الفلك لازم لها فان اعيد السؤال في لزومه قلنا
الحال اذ كان مقوما للمحل كالصورة النوعية فهو بتقدم على محله بالذات فمنشأ لزومه
لذات المحل يجوز ان يكون نفس ذات الحال نعم لو تأخر وجود الحال عن
وجود محله كالعرض بالمقياس الى موضوعه ويكون مختصا ولا يجد فيما يشاركه
في ماهيته من سائر المحال فيرد السؤال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك
سائر المحال له في الماهية ولا جاز ان يكون لعلل مختلفة بالنوع معا ولات
متفقة الماهية ولمزوم تام متحد لعلة لازم واحد لجسمية الفلك وان اتفقت سائر
الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز كونها لازمة لنوعية بها وان يسند اليها
سائر اللوازم المختصة بافلاك بسبب نوعية تختصة بها فلا يرد شيء
من المحالات المذكورة فانقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذ بلغ
كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينين بملهم
الحق والصواب فنقول لما فرغ المصنف من اثبات الهيولى في الاجسام الكائنة الفاسدة

ارادان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ان ذلك الجسم
القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة
من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية والاطلاق
المقدار عليها شائع عندهما اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا او لا تكون
والاول صحيح والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل
لم يكن مفتقرا لم يكن حالا في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه قد
يتوهم ورد النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد ليلزم اجتماع
المتماثلات في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون
مجموع واحدة محلا لجميع الصور فيكون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع
الهيولى ان الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار حين الترديد
ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل
المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص
للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة
مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص
لا ينافي افتقارها في وجودها المطلق لا ينافي تجدد افتقارها الى المحل المخصوص بسبب
عروض خصوصية ما ولا يجوز مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس
الى المحل لانها لو كانت غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم عرضها الافتقار
عروض خصوصية ما ولا ذلك لان نفس الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من حيث هي
فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا يتصور بدون

الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام
وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا عن الامور الخارجية
وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيأ من الغناء والحاجة مدفوع
لما قيل من انه اذا جاز كون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور الخارجية
فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بثبوت الاحتياج ولا بعدمه
فيلزم ارتفاع النقيضين فان محالية ارتفاع النقيضين بحسب بعض ملاحظات
العقل وان كانت تلك الملاحظة من اخفاء وجود الشيء في نفس الامر لا بعمل
العقل ممنوع فيه كما هو مذكور في موضعه بل لما نقول من انه لو لم تكن الصورة
الجسمية لذاتها او لازم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها في
بعض الافراد مستندا الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي هي لكان
يصح لصورة واحدة مقارنة الموضوع ومفارقته فان الصورة المقترنة بالمحل لعلة
خارجة اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن علة اقترانها به يجوز عند
العقل افتراقها عنه وذلك بطل ضرورة ان الوجوب الذاتي لا ينفك عنه لاقتران
الى المحل بديهة وايضا لو انفكت وتقدرت وتشكلت فانفعلت فاحتاجت الى المادة
ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول
الذاتية بل باللواحق الخارجية وقد تحقق ان اللواحق الخارجية لا تغني الجسمية
في وجودها عن المادة ولا تحوجها فيه لذاتها لان الحاجة والغنى الوجوديان انما يثبتان الشيء
بالقياس الى المحل لاجل ذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية الى المادة من حيث هي
جسمية فلا مايز للخارجيات في غناها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى

١٠٩

والصورة ولما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا تختلف افرادها الا بالخارجيات
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسمًا اذا خالف جسمًا آخر بان
احدهما حار والآخر بارد وفي ان احدهما انسان والآخر خشب ليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والآخر سطح فان المقدار
لا وجود له في الخارج الا بان يكون خطًا او سطحًا وليس اقتران صورة الانسان
او صورة الخشب بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية
متصورة اينما وجدت بالاسباب التي لها توجبها وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج الى
فصول حتى يوجد شيئًا متحصلًا وتلك الفصول ذاتيات له لا يصير بحصولها
نوعًا للمقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار اثر يخالف مقدارًا آخر بالذات
بخلاف صورة الجسم فانها طبيعة متحصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة
مجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وكل يلحق الجسمية انما يلحقها
على انه شيء خارج عن طبيعتها فهي اذن جسمية واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم هو
انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية ونعقلناها بما هيتها وجدناها مشتركة
في امر متحصل هو مفهوم قولنا الجسم المطلق بالحمل الاولي الذي هو وجه الاشتراك المذكور ولا امتياز
بينها بحسب هذا المعنى المتحصل بل حتى اذا جردناها عن اللواحق والعوارض
حتى الابعاد الحقيقية المسماة بالصورة الجسمية وجدناها ايضًا حقيقة نوعية
مشتركة بين افرادها اذ لو لم تكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد عن العوارض
المخصصة غير الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية اما مباينة لها او مستندة عليها

وعلى جزء آخر وليس كذلك هف ومن ثم اقتصروا في المباحث العلمية على مجرد
ايراد المنع وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقدمات بل يرجع ويقول
ان ماهية الجسمية غير معلومة والاستدلال في قبول الابعاد الذي هو معلوم لزم
لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت به نوعية الملزوم فيحتمل
ان تكون الجسمية جنسيا للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها في
وجود الجوهر القابل وعدمه فالاولى في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى القابل
انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بل انه قابل للانفصال
والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم ومقتض للحكم وفيه كفاية
فلا حاجة بنا الى ما لا نعلمه لان وحدة هذه الحيثية توجب وحدة الاجسام من هذه
الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضي التجرد
عن المادة في الواجب والعروض لها في الممكن ممنوع بان الوجود لكونه مشككا
ليس طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس ورد في الاشارات برهانين
على هذا المطلب احدهما لاثبات الهيولى عن الاجسام الممتنعة عن قبول الفصل و
الآخر لسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقارن له سواء كان لازما
كالافلاك او زائلا كما في غيرها بعد اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما ما ذكر
المص والثاني ما يبتني على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات
من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في
ابطال الاجسام الديمقراطيسية باحداث الاثنينية او الاثنين في كل جسم يريد اثبات
القابل له ولو كان بحسب الوهم ثم بالجراء حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين المتصلين

وبالعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنينية كأجل المتوافق
في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لجواز الانفكاك
بحسب الطبيعة الامتدادية بكفي في الاحتياج الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك مانع
خارج من تلك الطبيعة كأزم او زائل ثم قال بعد ذلك ولعل هذا العائق اذا كان
لازما طبيعيا كان الاثنينية بالفعل كالانفصال بين اشخاص نوع من تلك الطبيعة
بل نوعي شخصه اقول مراده على الظني ان الجوهر الممتد لو لزمه كما يمنعه عن
الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه يحصر
في شخص اذ نوعه شخصا كان كل واحد منهما قابلا للانفكاك بالبيان السابق ممنوعا لمانع
هذا خلف فما كان الجوهر الممتد لازمه تعدد الاشخاص بل لم يمكن فعلم ان المانع من
قبول الفصل والوصل ليس لازما للطبيعة وان كان لازما لبعض افرادها كالفلك
والعائق مفارقا بالقياس الى الطبيعة والكائن لازما بالقياس الى فرد معين كل فرد من افراده
عن قبول الانفصال والاتصال من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لجواز الفاعل فثبت
عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المرام ثم اقول طبائع الافلاك
اي صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكي
ومقارنة لاستلزامه الحركة التي ليست مبدأ عميلا امتنع وجودها في
الفلك مع استحالة كل نوع من النوعين المختصين في شخص واحد حتى لو فرض
اثنان وتباينا من نوع واحد يمتنع بينهما ما يوصل ما قد حصل
بين كل متباينين من الموجودين المتحدين نوعا من الجزءين الموجودين
من الانفكاك بين ذينك الفلكين او الكوكبين فيكون في قوتهما قبول الفصل

والوصل مع ان المانع ذاتي كما هو ظاهر ولهذا حكموا بامتناع الاثنينية
في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن
يرد عليهم النقض بما في الفلك فيه الكواكب والتدوير وتمايز الجزئين
متباينهما فيمكن على غير الجزئين الذين على جنبتي الكوكب من التباين ما صح
عليهما ويصح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارج على الفلك
من حيث هو فلك فاعتذروا باصل الفطرة يعارض بمثله في شخصي
نوع واحد من الامتداد وههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا المقام
فصل في ان الصورة الجسمية تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان المقصد في الفصل
السابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد في هذا الفصل فهو لزومها
المصورة فتكون المسئلة تمه قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان او قولنا
كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة عن الصورة
فاين هذا من ذاك فالقول باتحاد المقصدين كما وقع لصاحب المحاكمات وغيره
مرضي نعم غاية ما يتم هو ان كون الصورة لذاتها محتاجة الى الهيولى يستلزم
امتناع تجردها عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مقصدا مستقلا برأسه
بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثبات دليل آخر
غير ما ذكر لتضمنه فائدة جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد ويستفاد ايضا منه
ان التناهي والتشكل وامثالهما انما تعرض المجسم لسبب اشتماله على المادة لانها
لو وجدت تجردا تعاد ون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير متناهية
لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بالابعاد كلها متناهية والا لامكن

ان يخرج من مبداءٍ واحدٍ امتدادان على نسقٍ واحدٍ كلاهما سابقا مثلث

وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن
بينهما بعدٌ غير متناهٍ مع كونه محصورًا بين خاصرين فهذا علم انه لما تكلم
المصنف في اثبات الهيولى وبين تركب الاجسام من المادة والصورة اراد ان يبين
تحقق التلازم بينهما بان كل واحدةٍ منهما لا تنفك عن الاخرى لانها
وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة متوقفا على اثبات
تناهي الابعاد فلما رجح احتاج الى اقامة البرهان عليه فاورد هذه المسئلة
التي هي من مقاصد العلم الطبيعي البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي
من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم اللذين هما
من الغرض الاعلى لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقول من قدماء
الحكماء ملقب بالبرهان السلم وهو غير البرهان الدرسي المبتنى على ستة مثلثات
متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة للحوج ايضاحه الى
مقدماتٍ طويلةٍ هندسيةٍ فقربه بان نقول لو كان امتداد الصورة الجوهرية
غير متناهٍ لامكن ان يكون غير المتناهي محصورًا بين خاصرين وصحته نقيض
التالي تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي
لامكن وجود ساقين مثلث خرجا من مبدأٍ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين
كما كانا اعظم كان الانفراج الكائن بزيادة امكان الانفراج بزيادة البعد بين
معلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسقٍ الانفراج كان
البعد بين الساقين غير متناهٍ فينحصر غير المتناهي من البعد بين خاصرين

وهما التسامان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعدم تسليم وجود
بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية
اذ لا يلزم من كون التزايد الى غير النهاية وجود بعد زائد غير متناه
بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه لا بقدر متناه والزائد
على المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد تتزايد لا الى غاية مع
ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها الا بواحد
ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين الى غير النهاية
وخط واصل بينهما يكون وتر الزاوية المتقاطع مسمى بالبعد الاصل وخطوط اخر
عرضية غير متناهية زائدة على الاصل متزايدة على نهج واحد ليحصل زيادات
غير متناهية على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ويكون تلك الزيادات متساوية
ليلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية الغير المتناهية
على البعد الاول لكون كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة فيما فوقه
والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد
الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناه يلزم الخلف واورد عليه صاحب
المحاكمات مثل ما اورده على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات
الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات الا تزيد على مرتبة تحتها
الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متناقصة لا يتفاوت
في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية
لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا

فائدة في فرض تساوي الزيادات فلجواب عن الايرادين نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كلها لنظيرها او كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد الا واحدا كذلك حيث فرض الزيادات متساوية فاذا كان عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناهٍ يلزم وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة والنسبة انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت متناقصة فلا نعم انما يلزم انحفاظ النسبة فلم يلزم المخلف ولا يتوجه عليه ما اوردوا على برهانه التناسب المشهور لابطال الامر الثاني لنظام من منع كون نسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدار التي يمكن ان يكون صماء والثاني من النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض الزيادات متساوية وكل زيادة بمقدار كذا فزيادة الزيادات بمقدار مقدار المجموع على نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد الى العدد فلا تكون صماء هذا ما قيل في تتميم كلام المحاكم اقول وقد بقي بعد في كلامه نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة في ذلك الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية على عدد زيادات متناهية ليلزم المخلف المذكور ويجوز ان لا يكون بازاء مجموع عدد الزيادات بعد وان كان بازاء كل عدد زيادة بعد

Bibliotheca Alexandrina

فان قيل لم يعلل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل علل كونه في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الاخر كنسبة ذلك العدد الى العدد زيادة وجدت فيه ومجموع عدد الزيادات الغير المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجب ان يكون في بعد يكون نسبته الى البعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي قلنا ان اراد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي نسلم ان كل عدد زيادة في بعد يكون نسبته الى ذلك البعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف نسلم لكلامه من منع الشخصية ولو ثبت ذلك المقدمة كفت في اثبات هذا المطلوب وقد يقال كلا ولي ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض اولا ساقا مثلث ذهبا الى نهاية ويفرض في الانفراج بينهما ابعادا غير متناهية فوق البعد الاصل زائدة متزايدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية وابعادا غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات فهو واقع في بعد ما من انف لانه لو ذلك لكان كل زيادة يشتمل عليها جميع ما دونه من الزيادات وهو خلف فيلزم ان يوجد بعد لا يشتمل عليه جميع ما دونه من الزيادات وهو المطلوب وعلى المزيل تعليل بعد آخر فيه فلا جرم هو يكون آخر الابعاد الانفراجية وهذا خلف فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات فهو واقع في بعد ما فمجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد واقع فيه

وابضًا فاذا صار السطحان متناهيين عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المطلب بالاستقامة والخلف جميعًا هذا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط

وليعرض لاعلام نحو آخر من البيان في تحرير البرهان السلمي وهو ان نفرض من مقطع كل خط عرضي مع احد الضلعين خطًا موازيًا للضلع الآخر فيحدث

منه اذًا غير متناهية تفرز سطحًا غير متناهية في جانب العرض واذا انضم

الى مقدار سطحي بعدته سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض

وجب عدم تناهي عرض الجملة لكن العرض عرض محصور بين حاصرين

قال ولا يخفى ان هذه الوجه انما نفع لو جعلت زاوية لحظين المارين الى غير النهاية

حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعًا بالضلع الآخر فيلزم انحصارها

لا يتناهي بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة العرضية المذكورة

موازية للضلع الآخر فلا يلزم من لا انحصار ولا يتم الدليل في المفرجة اظهر قول

لانسلم وجود سطح غير متناهٍ في العرض وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم

ذلك لو وجد بين الضلعين وتر يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن

اذ كل وتر يفرض فقد انتهى في احد جهتيه الى مبدإ خط من الخطوط الموازية

ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوتري خطوط غير متناهية من تلك

الموازيات لا بد في شيئًا منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى ولما

كانت الصور الجسمية على فرض تجردها عن الهيولى غير خالية عن التناهي

والا تناهي وبين المصمد لا تناهيها اردان يبين مساد تناهيها حتى

يثبت ما هو المقصود في هذا الفصل من عدم تصور التجرد عن الهيولى فقال اما

لا سبيل الى القسم الاول ولانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود

فتكون مشكلة لان الشكل هو الهيأة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود

بالمقدار اى السطحى اذا كان المشكل مسطحا كالمثلث والمربع وامثالها او الجسم

التعليمي اذا كان المشكل مجسما كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط

اى النقط وان تصور احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود فلا ينتقض التعريف

طردا واما انتقاضه عكسه بهيأة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا غير بعضهم التعريف

بالهيأة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا او محاطا به وعلى هذا

يندرج محيط الكرة فى التعريف ويخرج محيط الدائرة بتخصيص المقدار بما سوى

الخط مع ان التفرقة بينهما فى اطلاق الشكل صعب وان ابقى المقدار على

اطلاقه يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدى تخصيص الاحاطة بالتمامة

اذ ليس للخط حجة سوى الطول وقد احيط بنقطتين فى المحدود وليس له حجة اخرى

حتى يتصور احاطة شئ بها كما ان السطح ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطا

فيكون احاطة النقطتين بالخط المحدود تامة كما ان احاطة الخط الواحد فى

الدائرة والخطوط الثلثة فى المثلث تامة والهيأة انما تكون للامور القارة الذات

المجتمعة الاجزاء فى الوجود والزمان المعين كاليوم وان احاط به حدان هما

الآنان اى اوله وآخره لكن لا وجود له مستقرا انهم يريد هذا على من عرف الشكل

بما احاط به حد او حدود الآ ان يخصص الموصول فى تعريفه بالمقدار القابل

وحينئذ يكون المراد من الاحاطة هيئة ما يكون تامة فرخت هيأة

الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان تكون نفس تلك الهيأة

ومن مقولة الكم بان تكون معروضة لهما فانها لا تتصف بالشكل فذلك الشكل
وذلك ان تعمم الشكل وتريد به مطلق الهيئة الحاصلة بسبب المتناهي فاذا ثبت
بالبرهان المسلم ليس الا متناهي الجسم في بعض الجهات لا في كلها فان المطلق لا يتوقف
الا على هذا القدر اما ان يكون للجسمية اذ ذاتها اي الصورة الممتدة التي هي طبيعة
نوعية لا تختلف مقتضاها في افرادها وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة
لشكل واحد سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا او من جهة كونها قابلا
لكن لم تر من جهة لنبوة عادة الاختلاف في الشخصيات ومن جهة الفعل عدم
الاختلاف المنوع كان مقتضى الطبيعة النوعية يجوز ان تختلف شخصا
من جهة تعاند القابل على انه على تقدير كون الجسمية حين التجرد فاعلا
لم يكن التعدد الشخصي بضدي الاشكال والهيئات معدم قابل يقبل الشخصيات
المتعددة لنوع واحد هذا خلف واما ما وقع في شرح حكمة العين في
نسلم كون الشكل مقتضى الطبيعة الامتدادية لذاتها من لزوم كون شيء
واحد بالنوع شكلا قابلا فهو منظور فيه كما سيأتيك بيانه او بسبب لازم للجسمية وهي ممنوعة
لما مر وعلى الشقين يلزم مماثلة تشكل الجزء والكل بل مقدارهما لاشتراكهما
في الطبيعة الامتدادية ولا نعني بوجوب التساوي في المعلولات عند التساوي في
العلل الا ما حقق في محله من الازم وهو نفي الكلية والجزئية في الاجسام بطقا فالمتن
مسلم وما نحن فيه على بيان شكل الفلك مثلا عندهم مقتضى طبيعته وجزء
الفلك بكماله متساويان في طبيعة البساطة فلو كان التشاكل في المقتضى
يوجب تشابها في المقتضى يلزم تشابه في شكل جزء الفلك وكله وليس

كذلك واجيب عنه بان الآثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف بحسب
اختلاف القابل والقابل في الاجسام البسيطة وان كان قوة واحدة الا ان مادة الكل غير
مادة الجزء لعدم القسمة وقيل التسوية كلية وجزئية اصلا فان قيل ان اختلاف
الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف مادتيهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف موادهما
اخر وهلم جرا قلنا الاشكال والصور تختلف بحسب اختلاف المادة
واما المادة فهي انما تختلف بذاتها كما ان التقدم والتاخر يعرضان للزمانيات
بواسطة الزمان والزمان يعرض بنفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية
والجزئية انما تعرضان للماديات بواسطة المادة والمادة بحسب نفسها
لا باعتبار مادة اخرى وبسبب عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن
زواله اي زوال ذلك المشكل بزوال الامر العارض فامكن ان تتشكل بشكل
آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى
والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف وفيه
نظر لان الاختلافات المقدارية والتشكلية قد تحصل في الجسم من
غير ورود انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة
من التدوير والتكعيب فلا ولان لا يجعل لزوم المحمقصودا اعلى لزوم
الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال اذ الاختلافات المقدارية
والتشكلية وان حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل
الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من
لواحق المادة كما علمت سابقا في مسلك الانفعال من براهين اثبات الهيولى

فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف ولا يتوهم انه لو صح
هذا لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن الشكل لا
يحصل الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف فبالمقدم
مستدرك لان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى
الانفعال التجددي والقوة التي لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول
ولا تصافان لوازم الماهيات البسيطة قابليا وفاعليا شيء واحد
ولا تحذور فيه فان حيثيتي القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على اختلافهما
وكونهما مما يوجب تثنية الذات الموصوفة بهما الا في القبول التجددي
والفعل المقابل له وانما انحصرت الاقسام فيما ذكره المصنف لان لزوم
التشكل الجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التي تكتنف
بالحامل لا تخرج اما ان يكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما
ان يكون امرا مفارقا عنها سواء كان صباينا لها او غير صباين ويكون امرا
غير مفارق عنها واعترض بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية
الجسمية المطلقة فنختار ان العلة للتشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا
امكان ان يتشكل الطبيعة المطلقة بتشكل آخر فيلزم امكان تركبها من الهيولى
والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف المفروض ولا يلزم منه امكان
تشكل الصورة المجردة بتشكل آخر لان لعارض الطبيعة يجوز ان يكون عين
التشخص او داخلا فيه فلا يمكن زواله ان اراد بالجسمية الجسمية المخصوصة
فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او لازمها ولا يلزم

قوله لكن الشكل من عوارض الطبيعة المطلقة ولا يخفى ان هذا ينافي ما تقدم في اشكال الشارح على قوله لكن الشكل لا يحصل الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف فتدبر

قوله للان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى الانفعال التجددي والقوة التي لا تجتمع مع الفعلية وهو انما يختص في العارض المتجدد فتوهم ان الطبيعة المطلقة متجددة فيكون لها حالة منتظرة باعتبار احتمال كونه زائلا بالذات للجسمية او زائلا للازمها فلا يتأتى في الانفعال شيء انت تعلم ان الزوال بالذات للجسمية كون الموجب للتشكل عارضا زائلا اي منفكا عن المعروض فيجوز ان يكون ذلك العارض نفسا او نظيرا بالعوارض بل يكفي ان يقال اذا كان كان مشكلا وقد يكون

قوله وان فرض مجرد عن المادة وقد يكون مع المادة فيكون مفارقا عنها في بعض المجردات المطلقة من المادة في بعض الصور الشائعة وقد اطلق فيقال يلزم من امكان تشكل الجسمية المطلقة امكان تشكل المجرد لما حتى يلزم فلما كان عارض الطبيعة المطلقة يجوز ان يكون لازما للشخص المجرد لما فلا يكون زواله وترك العارض

قوله لان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او لازمها ولا يلزم

منه شئ من المحذورين لبي اتفاق الاجسام في شكل واحد
لامكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده السيد
المحشي من ان الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل المخصوص
معلول للجسمية المخصوصة ولا محذور فيه وتفصيله انه ان اريد
بالشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها
واللازم منه اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه
انما المحال اشتراك الجميع في شكل مخصوص كالكروية مثلا وان
اريد به الشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة التجرد
فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال اقول الكلام في تخصيص الصورة المفروضة
التجرد عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذية تلك الصورة
اما لنفس الجسمية المطلقة او لازمها فيلزم عدم تعددها او لامر عارض
وهو يستدعي وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص والتغاير
في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فالمحي اللازم في الشق الذي فرض كون
الجسمية علة انما هو شئ واحد هو نفي التعدد والتغاير في الاجسام لكن المصر
رتب عليه لا تفاق في الشكل تعبيرا عن الشئ بلازمه للتوضيح والفاضلان
المحشيان اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة التجرد وحرما
التلفظ به قولا دون ما يتفرع على معناه من اللواحق والغواشي
فمعنا في ابداء احتمالات عائدة الى العوارض المادية

فصل

في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة يريدان يثبت في هذا الفصل امتناع

الهيولى للصورة ليتم ماهو بصدده من اثبات اللازم بينهما فيقول لانها
لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة
الحسية فان الوضع مقول بالاشتراك على ثلثة معان احدها كون الشئ
بحيث يشار اليه اشارة حسية والثاني جزء المقولة وهو هيأة عارضة
للشئ بحسب نسبة اجزاءه بعضها الى بعض والثالث المقولة وهي هيأة معلولة
للنسبتين نسبة بعض اجزاءه الى بعض ونسبة بعض اجزاءه الى غيره و
المراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين
فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ اما ان
تنقسم او لا تنقسم والثاني كان جوهرا وقد مر بيان جوهرية الهيولى فهو ينقسم بالفعل
او بالقوة على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل الى الاول ايضا اما
ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامه لا
في جهة واحدة واستقلاله او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا
لعدم انقسامه لا في جهتين واستقلاله او في جهات ثلث فتكون جسما
قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات
الوضع في تردديه البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض المشاركة في
الاجسام والهيولى المجتمعة منقسمة في الجهات وليست اجساما
وان كان المراد بها ما هو بالذات فالتردية غير حاصرة لجواز ان تكون الهيولى المجردة
ذات وضع ولا يكون لها الوضع في حقيها ولا من قبل الصورة بل من شئ آخر

ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع
بالغير لكان ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او في جسمية
ضرورة انه لو لم يكن ثم ما له وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع لا
بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامه حينئذ في الجهات كانت الهيولى متجسمة
مع فرض تجردها هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تعريتها عن الجسمية
كما لا تكون ذات وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكل واحد منهما
اي من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما
باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال
محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين او مستديرين
بنحو واحد من الاستدارة لئلا يخرج الابطال بتسميم ما هو من الخط الجوهري
فاما ان يحجب ذلك الخط الجوهري تلاقيهما اي تلاقي ذينك الطرفين
او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما
اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هف يمكن ان يقال الحكم
بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التاليف فيما فرض فيه ذلك
واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما
منتف ههنا اما الاول فلان الخط لا في وجود واحد مستقل
على الانفراد لا في تاليف الجسم واما الثاني فلان الخط لا عرض له ولا عظم له في العرض
فلا يلزم حين التداخل اذا فرض خطوط متلاقية في العرض زيادة الكل على الجزء
ولهذا جوزوا تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح العرضية في الجهة التي لا امتداد لها

١٢٥

في تلك الجهة واما الحكم بامتناع تداخل الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورتين
وهما جوهران على ما قرره المتاخرون فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل
الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات ويشهد بصحة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته
يمتنع ان تداخل في مثله بحيث يصير حجمهما حجما واحدا والاجزاء عند العقل
ضرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا اذ لا فرق عنده في الصورتين
في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي
بعضها بنفس ماهيته والحقيقة لا يتأتى لو وقع التداخل بين الخطوط الجوهرية
واحد طرفي المستحيلين المنتهيين اليه لم يلزم لا تداخل جوهر وعرض ولا فساد
مبدء لا تفضل الاطراف كما هو التحقيق ليست الانهايات لذويها لا اشياء
واقعة في النهايات واذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين قالمتداخل
هناك في الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يحجب ولا
لانقسم الخط في الجهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الاخر
وهو محال كما مر في ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحا
فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما
او لا يحجب وكل واحد منهما باطل على ما مر في الخط واما انه
لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت
مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول
من الترديد الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال

وأما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غيرات وضع مطلقا فاذا اتصرت بها الصورة الجسمية فلا يخلو اما ان لا تصيرات وضع وهو محال لان المركب من الهيولى والصورة جسم وكل جسم في مكان فهو قابل للاشارة الحسية واما ان تصيرات ذات وضع فاما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والثاني والثالث محالان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن لتساوي نسبتها الى جميع الاحياز والامكنة وكذلك الصورة لا تقتضي الحيز امطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاحياز فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال لان المرجح اما الفاعل الخارج المفارق فهو لا يؤثر تاثيرا حادثا الا لاستعداد او لاستعداد لها بموضع معين فان نسبتها الى الكل سواء واما المحصصات السماوية من الحركات والاوضاع فانما تؤثر فيما له جهة او تعلق بذي وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها علاقة مع ذي وضع وبتلك العلاقة تتاثر بالامور السماوية وتسبب الحوادث والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا يخصص بها حادث من الامور الطبيعية والفلكية الا بعد حصولها في عالم الاجرام وتعين حيزها ومظهرها وكلامنا في موجب الحيز والمظهر فالهيولى لو تخلت عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة ما لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع حلول الصورة الجسمية بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون

للهيولى المجردة عن الجسمية صرفة نوعية مانعة عن قبول الصورة
الجسمية ابدا واجيب عنه اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل
الجسمية فتكون جوهرا معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن
هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث
من الصور والاعراض وان لم تكن كذلك بل تكون جوهرا قابلا
فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن لحوق الصورة او اي حادث
كان الهيولى ليستلزم تجسمها المستلزم للحيز والممكن لا يستلزم منه
المحال ولا يقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان
الاول ممكن والثاني محال ان استلزم عدم العقل عدم الواجب تعذر
من حيث ان عدم المعلول يمتنع بوجود الواجب تعذر واما بالنظر الى ذاته
فعدمه لا يستلزم محالا اصلا ولا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك
فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة
بعد فرض تجردها حال بالذات ثم ثانيا فلان الكلام في هيولى
الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت وهذا قال
الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصورة على المادة في الوجود واما انه
هل يوجد هيولى بدون صورة فذلك بحث آخر لانهم انما هم بصدد
ان في هذا الوجود ضعف جواز تجرد الهيولى عن الصور بعد التلبس
بها ولحوق صورة نوعية لها مانعة من قبول التجسم ثالثا ان التخصيص
بهيولى الاجسام غير مجد واعترض ايضا بان التخصيص لحصول الهيولى

في حيزٍ معيّنٍ يجوز ان يكون لسببِ قوّةٍ نوعيةٍ مخصصةٍ للاجسام باحيازها الطبيعية وأجيب بان الصورة النوعية انما عيّنت مكانا كليّا للمتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى بجزء معيّن منها وقال الفاضل الميبذي ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى او حالة من الاحوال تعين ببعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر لان المخصص للجسم بجزء معيّن من المكان الكلي لواحدٍ من الاجسام البسيطة لا يكون الا امرا حادثا يحتاج في حدوثه الى مخصص من الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقها الصورة وهي مجردة عن تلك الامور ثم قال وايضا قد تكون الهيولى المجردة هيولى عنصرٍ كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى لا تخصيص لها في ذاتها بمقدارٍ دون مقدارٍ وبعنصرٍ دون عنصرٍ هي قابلة في ذاتها لكل حليةٍ وصفةٍ فيجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة العنصرية مقدارا ما لاميلاء المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى مخصص آخر سوى النوعية ولما استشعر المصور ورود معارضة على قولهم ان الهيولى المجردة لو لحقها الصورة لم يكن بدٌّ من ان تحصل في موضعٍ معيّنٍ مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وهي ان الجزء المائي اذا صار الى الهواء حصل في بعض الاوقات الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها على السوية اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا

التقدير بان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب في بموضع
من اجزاء المكان الكلي لما انقلب اليه مع تساوي نسبته الى جميعها
فالوجه في تخصيصه باحدها هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة
باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون
ترجيحا بلا مرجح يعني ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا له قبل الانقلاب
وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقلب اليه اما المحاذاة له طبعا او قسرا
اذا لم يكن في الموضع الطبعي للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا
اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضي حصوله
في ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه وكذا يتصور مثل ذلك في الهيولى
المجردة اذا تجسمت **فصل** في اثبات الصورة النوعية ولما فرغ من اثبات الهيولى
وتلازمهما مع الصورة الجسمية شرع الآن في اثبات الصورة النوعية وهي
التي يختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع
الاجسام الطبعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع
نوعا ولهذا سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم
والتحصيل وتسمى طبعية ايضا باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون الذاتيين
وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وكمالا لصيرورة الجنس به بالفعل نوعا معينا
وقبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم ان المقتضي للاثار المختلفة المختصة
كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبعية لا بد وان يكون امورا
مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر حاصل له في ذاته

قوله لان الوضع السابق الخ اقول ان ارادوا بالوضع السابق الوضع الذي كان
للجزء المنقلب قبل الانقلاب فلا نسلم ان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق
لجواز ان لا يكون للجزء المنقلب وضع قبل الانقلاب بان لا يكون في حيز
اصلا كما في صورة انقلاب الماء الى الهواء وان ارادوا بالوضع السابق
الوضع الذي كان للحيز الذي انقلب اليه الجزء فلا نسلم ان الوضع السابق
يقتضي الوضع اللاحق لجواز ان يكون الحيز الذي انقلب اليه الجزء
شاغلا في حالة انقلاب الجزء اليه فلا يكون للجزء وضع فيه حينئذ
فتامل منه

قوله فصل اقول لما فرغ من اثبات الهيولى وتلازمهما مع الصورة الجسمية
شرع في اثبات الصورة النوعية وهي التي يختلف بها الاجسام انواعا
فقال اعلم ان لكل واحد من انواع الاجسام الطبعية صورة اخرى
غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع نوعا ولهذا سميت صورة
نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل وتسمى طبعية ايضا
باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون الذاتيين وقوة ايضا باعتبار
تاثيرها في الغير وكمالا لصيرورة الجنس به بالفعل نوعا معينا
وقبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم ان المقتضي للاثار
المختلفة المختصة كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبعية لا بد
وان يكون امورا مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر
حاصل له في ذاته

لا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته
لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيزها
المعين لما تحرك اليه بجميع الذات وهذا ظاهر جدا وهو لا ينافي القول
بالفاعل المختار عندنا من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة الباري تعالى
جل شأنه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارا
وبعضها باردا او بعضها خفيفا وبعضها ثقيلا الى غير ذلك
من اختلاف الآثار والهيآت لا بد له من مخصص نعم انما ينسد باب اثبات
الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من يجعل
نفس ارادة الباري مرجحا للامور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة
والاقتضاء الخ فانه ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يبقى بعد بحث ونظر
الا يأس من الانسان ان يحقق فيه جزافا امورا لا تدفع النظر وربما يخلق
فيه معنى يرى الشيء على خلاف ما هو عليه وهو لا عرفي الدور في الاسلامية
بازاء السوفسطائية في عصر الاقدمين وانما انتبوا للباري تعالى ارادة
جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الرحى واعادة المعدوم
وغير ذلك من هوساتهم لمصادمة ادلتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل
الحق ان بظهور مثل هذه المذاهب انقضت الحكمة عن وجه الارض
وانطمست العلوم القدسية واذا تمهد ما ذكرناه فنقول كل نوع من
انواع الاجسام مختص بحيز معين بمقتضى ذلك النوع بحسب ذاته الحركة
اليه عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه والمقتضي لاختصاص

ذلك الشيء بذلك الخير امّا الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها
او الهيولى وصورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام
في ذلك الخير وكذلك الثاني لاستلزامه كون الفاعل فاعلا واشتراك
العناصر في الحين لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثاني والى هذا اشار
بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس
لامر خارج عن الجسم والهيولى كما قررنا فهو امّا ان يكون للجسمية
العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك الخير المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات في
هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسند اختلاف الصور ايضا
في العنصريا الى الاختلاف في الاستعداد في مادتها المشتركة تحسب الصور السابقة
وفي الفلكيات الى اختلاف مبادئها في الماهيات قيل فلم لا يجوز اسناد
اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة
الاعراض ومبادئها مع ان كون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله في ذلك
الاين وكونه بحيث يقتضي برودة عند عدم القاسر غير برودته وامتناع
تحصل الجسم منفكا عن تلك المبادي فان السبب المقتضي لسخونة تشكل
الماء والهواء الى كرية الطبع ووضعه في الطبع باق عند حموضته او اصعاده
بالقسر وتكعبه وغيرها ان كيد تلك الصورة مصدر لاعراض مختلفة غير متماثلة
بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك من سائر الابواب كما بان

بصدد بعضها بتوسط البعض بنا في قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد
وان اسندوها الى صور متعددة بطل قولهم المادة الواحدة لا تقوم
بصورتين في درجة واحدة والجواب ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد
اذا كانت هناك جهات وشروط مختلفة فهذه الصور تفعل بحسب ذاتها
وتنفعل بحسب المادة وتقتضي حفظ الاين بشرط الكون في المكان الطبيعي والعود اليه
بشرط الخروج عنه وعلى هذا السبيل سائر الاعراض واعلم ان اثبات ان
في كل نوع من انواع الاجسام صورة نوعية جوهرية لا يخلو عن صعوبة
فلا بأس بنا لو بسطنا في الكلام ثم عدنا ما هو الحق في هذا المقام اذ فيه خلاف بين
اتباع المعلم الاول من المشائين وهم الشيخ الرئيس ومن هو في طبقته
وبين الاقدمين من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس وافلاطون وحكماء الفرس
والرواقيين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول للمشائين في
اثبات تلك الصور مناهج ثلثة الاول من جهة كونها مبادي للآثار
المختلفة وهو الذي اورده المصنف هنا تقريره ان الاجسام تختلف
بالآثار فتلك الآثار ليست واجبة لذاتها فلا بد ان تكون لها مبادي
فيما يها اما ان تكون هي الجسمية او الهيولى او امور اخرى والاول باطل
لما ذكر فهي امور مغايرة لهما فاما ان تكون مفارقة عن الاجسام وهو ايضا
محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يختلف
اثاره في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهي اما ان تكون خارجة
عن حقائق تلك الاجسام او داخلة والاول ايضا باطل لاعادة الكلام في تخصيصها

١٣٣

فهي امور داخلة فتكون صورة لا اعراضا وهو المطلوب واعترض عليه
بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على السوية
لم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض كيف
وقد ذهب افلاطون ومن يحذو حذوه من المتالهين وحكماء الفرس
كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق
وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب بسائط العناصر مدبرا تاما
ربانيا في عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك النوع ذو عناية به هو الغاوي
والمبقي والمولد في الاجسام النامية لاستناء صدور هذه الافعال المختلفة
في النبات عن قوة بسيطة عالمية الشعور وفينا على نفسنا والا لكان لنا
شعور بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش
من مر يابس الطائر من انما كان لاختلاف امزجة تلك الريشة من غير قانون
مضبوط وكل نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام
وهيآتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيآت المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ولنسب معنوية في تلك الارباب النورية كما ان
الصباغة البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل لهيأة نورية في رب
طلسم نوعه قالوا والجذاب الدهن الى النار لما بين ان ليس لضرورة
عدم الخلاء على ما ذكر في موضعه ولا يجذب النار بخاصية فيها فيضا الله
بتعلق بصاحب النوع للنار الحافظ للصنوبرية ولغيرها وهو الذي سماه
الفرس اردي بهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات ارباب

Bibliotheca Alexandrina

الطلسمات وهم مس واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها قبل الدعوى
فيها المشاهدة الحقة المتكررة المبتنية على رياضاتهم ومجاهداتهم وجلعم
ابدانهم واذا فعلوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين لا يناظرون
بطلميوس وابرخس حتى ان ارسطو عول على ارصاد بابل واذا اعتبر رصد
شخص او اشخاص معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية في الامور
الفلكية حتى تبعهم من تلاهم وبنى عليه علوما كالهيأة والنجوم فكيف
لا يعتبر قول اساطين الحكمة والتالهة في امور يشاهدونها بارصادهم
الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس للمشائين ان يباعوا على حصر العقول
في عشرة او عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم ان
ناخذ الافلاك في الترتيب في اول ما ناخذ العقول في الترتيب بل العقل
كما بينه شيخ الاشراق يحصل منه اصبغ كثير على الترتيب الطولي ويحصل
من تلك الطبقة على نسب بينها طبقة اخرى عرضية يجري مجرى الفروع
يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات
الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير كما في القرآن
ولا يعلم جنود ربك الا هو قال او ليس صاحب النوع النفس فان النفوس
لا بد ان يتالم بتالم ابدانها وصاحب النوع لا يتالم بتالم نوعه والنفس علاقة بين
واحد وصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوعه والنفس يحصل منه
ومن البدن الذي يتصرف فيه حيوان واحد وهو من نوع واحد وذب الطلسم
لمسكن لك فمن رب النوع اذا كان شيء من ذلك النوع الارضي

محتاجًا الى الاستكمال به بخلاف المقوس فانها مفتقرة الى الاستكمال بالجسم
علاقة الاجسام انما هي لنقص في جواهر المقوس ليستكمل بالعلاقة ومن له
رتبة الابداع لحكيم يقهر علاقة ذلك الجسم وكمال المفارق المحض المشبه
بمبدئه الواجب بالذات فالعلاقة الحتمية نقص له والذي يقوم الجوهر
ويحصل وجوده كيف يقهر بعلاقة عرضية وكل هذا ظاهر لمن له اقل حدس
والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم
منه ان لا تصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم تكن
للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق
الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها
واجيب عن هذين الاستدلالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار انما
تصدر من الاجسام اوعن المفارق بواسطة مبدإ وقرب مقارنتها طبعًا
فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن
في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد
ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار لا عرضًا لان الثالث سلمنا ذلك
لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضًا اذ كل موجب اثر في الجسم لا يلزم
ان يكون صورة جوهرية فان اميل القسري وغير القسري مبدأ للحركة
[illegible] مبدأ الحرق
[illegible] وهلم الى اشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء آثارًا انما ذكرتم له

ذكروه بل هي صفات والواهب غيرها كما نقول مثل هذا ما سمعتموه
صورة وايضا فقد برهن الشيخ الرئيس في بعض تصانيفه على ان الطبيعة
لا يجوز ان يكون مبدأ للاشياء المنسوبة اليها في مادتها على ما هو المشهور
عند جمهور الحكماء مثل الحركات والتكونات الطبيعية كما يقال ان طبيعة
الحجر مثلا مبدأ لحركته الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها الصاعدة وهكذا
ما يقال في الكيفيات كالخرصل ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ لبرودتها
وطبيعة النار مبدأ لحرارتها وامثال ذلك حيث قال وذلك لان مصدر
الفعل الجسماني قوامه ووجوده بالجسم فلا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة
بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا تصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا تصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي واسطة جسمها شرط
في اتمامه انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح
فعلها في الجسم وشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها
محال بل معنى قولنا ان الطبيعة هي مبدأ تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة
مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المنطبع بتلك الطبيعة انما يستعد
بحدوث الطبيعة فاذا تم استعدادها افاضها واهب الصور على
باذن خالقه جلت قدرته الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام
شرطا لقبول ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك

وهكذا في غير هذا اذا قلت وجدت بعض الهيآت والصفات مقدم
وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجوده المتأخر وكذلك
نسبة النفس الى قواها هي بعينه نسبة الطبيعة الى ما قدمنا وهذا كلام
فقول لا يخفى ان هذا الكلام من اوله الى آخره مما يؤيد ما نحن بصدده تائيدا
عظيما فانه لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء ليس امرا
مقارنا لتلك الاجسام فليجز مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار
والبرودة التي تحصل في غير الماء وكذلك سائر الآثار كالحالة المشبهة
جوهر المغتذي والانماء والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها صورا
لم يثبت الا كونها من الشرائط والمعدات التي لا تنافي العرضية كالميل
والحرارة والبرودة وهذا هو العجب ان القوى الغاذية والمصورة عندهم
اعراض مع انهم يسمونها نفوسا ويسمون الباءة قوة التصوير فاذا كانت
هذه المؤثرات القوية عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الثاني من جهة
كونها مقومة للمادة بينا لنا علما ضروريا ان في كل نوع من الاجسام امرا
غير الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك وعنه فهو اما ان يكون
عرضا او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة
مجردة عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص نوعا من انواع الجسم
اذ لا يعقل ان تتقوم جسما لا كونه فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا شجرا فلا يوجد الجسم
المطلق الا المتخصص فيقومه وجود الجسم بذلك المخصص والمقوم الجوهر جوهر وذلك
الامر يجب ان يكون صورة او محلها والثاني باطل بالوجدان ولا نقلا به

الى غيره مع بقاء المادة فى الحالين كما فى العناصر فيكون حالا والجوهر
الحال يكون صورة وهو المطلوب والاعتراض عليه من قبل الرواقيين بوجوه
اما اولا فبان الاحتجاج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك المخصصات
بجوهريتها الجسم بعدم تصور خلوه عنها غير صحيح لان استحالة الخلو عنها لا يدل
على جوهريتها وافتقار المحل اليها اليس الجسم لا يخلو عن مقدار وشكل
وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها يصح تبدلها
مع بقاء محلها فلا يكون جوهرا لوجود مثل ذلك فى تبدل الصور على الهيولى
مع بقائها بعينها ولمّا ما ذكرتم فى افتقار المادة الى تلك
الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع
خلوها عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يتعرى الجسم
عن شكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق
غير متصور الوقوع فى الاعيان الا بالمخصصات لو وجب كون تلك المخصصات
مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية كالانسان
مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقويم والتحصيل
ههنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات الجنس صورة افلكم
ان تسموا مقومات الانواع صورة فان قيل الماهية النوعية تامة
الحصول قلنا مثل ذلك فى الجسمية فانها بالقياس الى افرادها مع قطع
النظر عن اللواحق التى سميتموها صورة نوع حقيقى تام والاحتياج فى
الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية والانسانية فهذا كالنوع

تمامية احدهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل مخصصات النوع تعرض
عن اسباب خارجة واصور اتفاقية ولا يتقوم لها حقيقة النوع
قلنا ما فرضتموه صورة ايضا يلحق الاجسام والهيولیات باسباب خارجة
واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرهما فانها قد تلحق الهيولى من حيث تلك
الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام في دعوى
كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث
انه بماذا تبين لكم تقومها لوجود حاملها فان استدل للتم بكونها
مخصصة للجسم المطلق فكذا يبين في مخصصات الانواع او بلزومها للاجسام فيجري
الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على قاعدتكم
هو الموجود لا في موضوع فتقول صور المركبات قوامها موجودة في موضوع
فتكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل مستغن
عنها لان صور العناصر على تكم كامنية في تقويم المادة والا لما صح للعناصر
وجود وصور العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على مذهب التحقيق
وهي في قوامها مستغنية عما يحل فيها فما فرضتموه صورة اهي اعراض
فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى لا
ان المجموع غير الافراد والمجموع جوهر والصورة مقومة لوجود المجموع فتكون
جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع وجدناه
اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هي العناصر الباقية الصور والاجتماع
عرض فصور المركبات ان كانت تقوم وجودا فليست مقومة

لعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز
ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الاجسام
تقريبه ان الصور اذا تبدلت في الاجسام يتغير بتغيرها جواب ما هو بخلاف
الاعراض اذ يبتدل بها في الجواهر لا يتغير جواب ما هو فليست الصور اعراضا
والايراد عليه نباية عن الفدماء ان من الاعراض ما يتغير بتغير
جواب ما هو فان الحديد قبل ان يحصل فيه هيأة السيف اذا سئل
عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد او يجاب بانه حديد ثم اذا حصلت فيه
الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد بل بانه سيف و
لا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والجدة وهذا الطين اذا جعل لبنات
وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولم يحدث فيه الا اجتماع
وهيأت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحدود لا مدخل له في كون التبدل
جوهرا وعرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدل جواب ما هو
ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهيات الطبعية كالحيوان
والانسان بين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيد
بان يقال الجوهر ما يبتدل بتبدل له حدود كل الماهيات الطبعية الجوهرية
والعرض ما لا يكون كذلك ذلك ليس برسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع
اللهم الا ان يجدد اصطلاحا آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح
في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود
في الموضوع وترجع الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم

قال الطين على ما كان
في الجدار يسمى تمويزا او فرشة
عدم وقوع الحديد والطين في الجملة وان سلم
عن السيف واللبنات ١٢ عما ورد
قوله والايراد عليه
عن انه قد ان قيل ان ما يتبدل بتبدل
بجواب ما هو الذات فهو داخل في الذا
في ذاتيات جوهرية كلها، وان اريد دخول
الماهيات الجوهرية جوهر فلا يجدي المنع
قلنا ان المنع حاصل بمنع كون جو
الجوهر جوهر اكما دل عليه قوله ثم ان قلت
القضاء وان قلت
من ان تركيب
وتوقيفية غير معقول قلنا ان هذه

تقومه به وفي الجوهر الصوري الى اقتدر المحال وتقومه به وظاهر ان هل التقوم
تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان المحال الصوري لا يحتاج اليه
المحال لحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمتقوم لشيء بحسب الماهية لا يمكن
تعقله بدون ذلك الشيء فافتقار المحل الى ما يحله من الصور في تقويم الوجود
لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم
ما فيه هذا غاية ما تاتى للذاب عن الاقدمين لكن ينبغي ان يبحث به مع اصحاب
جوهرية الصور الطبعية من متاخري المتاخرين وارائهم التي رضخ لها ايدي وهذا البحث هو انه
من الامور المتقررة في مصنفات المحققين من حكمائنا انه لا يجوز ان يحصل حقيقة
محصلة نوعية لها وجود طبعية كالانسانية والحجرية والمركبات الطبعية
من مقولتين يختلفتين بحسب ذاتيهما كالاعتبارية والصناعية
ليتحدا وحدة تجعلهما كالجنس والفصل وقد قالوا ان السرير كالمعجون يقترن
بمعنى يوجب له وجودا احاديا واقعة تحت جنس واحد كالانسان
والانسان مع البياض نوعا ومع القلاحة نوعا آخر فيكون الانسان جنسا
وهذه احكام ابان مفهومات المشتقات كالابيض والاسود لاحظ لها من
التحصل النوعي لانتمائها الى ذوات ما فقط ولنسبة لم يكن مجموعهما
من مقولة واحدة وامتنعوا عن تجويز كون حقيقة واحدة منددجة تحت
مقولتين بالذات نحو الانسان وان صدق عليه حيوان عالم طويل
قائم الى غير ذلك لكن لا يجب هذا كونه منددجا تحت مجموع الجوهر والكم و
الكيف والوضع وغيرها اندراج نوع تحت جنسه بل انما هو واقع تحت واحد

من تلك المعاني وهو الجوهر بالذات دون الاخرى الا بالعرض فاذا علمت هذا
فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم الناري والهوائي وغير ذلك
حقيقة محصلة لها ماخذ طبعي ملتئمة من الجزء الذي هو مشترك بين سائر
الاجسام ومن امر اخر مختص لو لم يكن كالجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر
بل يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت
مقولة الجوهر ولا تحت شيء من المقولات البواقي بل لا يكون له حقيقة
محصلة احدية ويكون كالعرض الموضوع بجنب الانسان والواقع خلاف ذلك
بالاتفاق فيجب ان يكون للنار جزء مختص جوهري سوى الجسم وهو المسمى بالصورة
النوعية وايضا تلك المختصات انما هي مبادي لفصول ذاتية لانواع الجسم على
ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات ماخوذان
من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة الحقائق
في الذهن والخارج على ما هو راي المحصلين الذاهبين الى انضباط
الماهيات في انحاء الوجودات وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في
الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر ذكره وفصول انواع الاجسام
متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر
وتركيب الجواهر على نظم الطبع هكذا الصور الطبعية فصول الجواهر وفصول
الجواهر جواهر فالصور الطبعية جواهر فاذا كان في حقائق الاجسام فصول
ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان يستند الآثار المختلفة
المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور نوعا من الاستناد وان كان

كل نوع منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلاءة ذلك
النوع باذن مبدع الكل بحسب استعداده واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل
الاجسام انواعا فقد يكون لها مبادٍ في المواد بل يفيدها مفيدٌ من خارج
فان الاستعدادات والاستعدادات ليست بطبايع محصلة
يقوم بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة يتخصص بها
الجسم مخصصا اوليا واما تشاهها الاعداد لا الافادة واختلاف تلك الصور
في الحقيقة راجع الى اختلاف حقائق مبدعاتها المفارقة لا الى اختلاف ذوات
الهيولات واختلاف استعداداتها فانها متقدمة بحسب الذات على
الهيولات واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف
الهيولات واختلاف استعداداتها انما تصلح لاختلاف التشخصات
وانحاء حصولاتها لا تحقيقاتها انفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو الباري
الفعال على وفق علمه بانظام الاتم من الجواهر العقلية والمفارقات الروحانية
سرادقات فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان
الصورة الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم التعليمي
ومقومة لوجود الهيولى كما سياتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة
الطبيعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم
بما هو جسم ولما عقلت الهيولى لا بالصورة الجرمية والجسم لا بالصورة
الطبيعية فليست الجرمية مقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبيعية مقومة لحقيقة
الجسم فكل من الصورتين حقيقية تقييدية بشيء وتعليلية لاخر كما الفصل بالقياس

الى النوع وحصة من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصة من النوع
ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبعية كما صرح به الشيخ
الرئيس في التعليقات وغيرها من ان كل صورة تحدث من الصور الطبعية يحصل معها
مقدار آخر وامتدادات اخرى فيحصل معها اتصال آخر فلا ينبغي لاحد ان يقول
ان الصور الطبعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس الى
الصور الامتدادية فان الجسم جزء له الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة
واذا تبدل الاتصال تبدل الصورة الطبعية يتبدله الجسم ايضا فيحدث
مع كل صورة طبعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التي تبقى بنفسها وتقبل حدودا
مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل عارض كان او صورة
يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها تقوم وجود محلها
الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم تشخصه وحيث
كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب حدود الامتدادات
ومقاديرها المختلفة صغرا وكبرا فالهيولى يحفظ شخصها بانحفاظ
نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى الصور الطبعية
المتخالفة الانواء ومن ههنا حصل ان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات
فقد تمام الجسم الذي كان موجودا مع النفس وحدث جسم آخر وهذا
ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف
بين جوهرية الصور وعرضيتها ولقد اشبعنا في هذا الكلام في الجانبين
في ما لا يحيط الا الله الظ طرافة [illegible] بقي بعد خبايا

في الزوايا والله الهادي الى الصواب وبه الاعتصام في كل باب والعلم
ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم
مع الهيولى وكذا الكيفية لا يختص بالصورة الجسمية بل متنا واللصورتين فان
الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيخطر ان شاء الله
هذه آية يزول بها وهم اشتباه ربما وقع لاحد في كيفية التلازم الثابت انفا
بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه ممنوع رضلالة فعبة المصنف عن
ازالته بالهداية كما هو عادته في هذا المختصر ولنقدم ههنا ما يتوقف
عليه تلخيص الكلام في المقصود وهو ان التلازم عند التحقيق انما تقتضيه علة
موجبة تكون التلازم بينها وبين معلولها او بين معلولين لها على اي
وجه كان بل بانتفاء تلك العلة ربما طا فانتفاء بينهما على وجه
من الوجوه البتة اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالآخر ويمكن
فرض انفراد احدهما عن الآخر وما يظنه الجمهور من ادراك المتضايفين
الذين بينهما تلازم بحسب الماهية انه بلا تحقق افتقار بينهما
باطل امّا الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى معروض الآخر واما المتضايفان
فبافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض الآخر وهو ذاته
وعلى هذا القياس تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقاوم اللبنتين
المتخيتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية

الميول كجواب الارض الى مركز الكل ولو عد من التلازم فانما هو في حفظ الوضع
لا في الوجود وكل منهما يحتاج في ذلك الى ذات الاخرى واما المعان بحسب
المعلولية فليس يصح ان يستند في درجة واحدة الى علة واحدة حقيقة
بل بحسب انتهائهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية لا عسا
وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصدر عنها تلك الحيثية فكل منهما
يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الاخر بجهة اخرى وهذا لا يحقق التلازم
بين المعين لعدم تكرر الوسط اذا تمهد هذا فنقول في كيفية التلازم
بين الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لانها القابل
المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه
فعلية التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة قبلية زمانية
كما مر ولا قبلية ذاتية ولانها لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات
على الصورة والا لزم بطلان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور
والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة
بخلاف ليست علة للهيولى سواء كانت علة مطلقة اولا او واسطة ولانه
ما به يؤثر الفاعل في منفعله القريب والواسطة هي معلول بالقياس الى احد طرفيه
احدهما معلول مطلق والاخر علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما
وعلة قريبة للاخر لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل فانها
تحتاج في تشخصها الى المتناهي والتشكل ولانه استدلال على تاخر الشكل عن
الصورة بتاخره عن الحدود المتاخرة عن المقدار المتاخر عن الجسم غير صحيح لانه

انما يفيد تأخره عن ماهية الصورة لا عن شخصها والمدعى عدم تأخرهما عن الصورة الشخصية
ولا يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الكلي في
الوضع المتأخر عنه واعترض بعضهم بان احتياج الجسمية في تشخصها
الى لتيا هي والتشكل وامثالها غير ظاهر لان الجزئي منهما متغير مع بقاء تشخص
الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد
التشخصية والجواب ان الاعراض المشخصة للمادية كالوضع والاين وغيرهما
بالمشخصات اما لانها يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام او لانها لوازم
واما ذات للمشخص بمعنى متناع الحمل على كثيرين وبها تعد من مقومات الهوية
الشخصية من متممات علة التشخص لنوع ما وشيء من ما ذكرناه لا يناني الكلية
فالجسم يحتاج لا في كونه جسما بل في كونه مشخصا الى الاين مثلا من حيث
هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما ويحتاج الاين بما هو اين ما الى الجسم بما هو جسم
وهما اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض
التي يقال لها مشخصات والتشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل مع ما معها او متأخرا
عنها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات
والهيولى متقدمة على التشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على التشكل
بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم
عليه سواء كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما ما مع المتقدم على الشيء بحسب العلية
فلا يتقدم على ذلك الشيء والوجه في ذلك ان المعية في الوجود بحسب الذات اما ان تتحقق
بين معلولي علة واحدة او لعلة واحدة متقدمة على احدهما متقدمة على الآخر ايضا

لاشتراكهما في كونهما معلولا لها متأخرا عنها وأما المعلول المتأخر عن احدهما
بالذات فلا يتأخر عن الآخر لذلك لعدم كونه معلولا لهما وبهذا يندفع
التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي لو كان متقدما
على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء ثم
حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوي
غير متقدم على الفلك المحوي لان المعية تارة على علاقة المتلازمين بالطبع
وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في شرح الاشارات
ولما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة بينهما ليست
علاقة التضايف لامكان تعقل كل واحد منهما بدون الاخرى وان عرض
لهما علاقة التضايف من حيث كونهما شيئين مستعدا ومستعدا له ولكن
النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علة وقد ثبت ان شيأ منهما ليست
علة للاخر فهما معلولا علة واحدة موجبة لهما تحقيقا لمعنى التلازم فاذن
كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها
وذلك السبب لواحد اما ان تقوم كل واحدة منهما بالاخرى على الوجه الدائر
وهو معلوم الاستحالة او مع الاخرى فلا يخلو اما ان يكون كل واحدة منهما بحسب
نفسها متعلقة بنفس ذات الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى الوجه الدائر
او ليس هناك تعلق افتقار من جانب فينقلب التلازم بالطبع المصاحب
الاتفاقي كما علمت او يكون تعلق الافتقاري من الجانبين في الوجود لكن
لكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى بعد وجودهما فيكونان عرضين متباينين

المعروض كالابوة والبنوة او من الجنبتين ولكل من الذاتين بقدر ذاتيهما
ولكن لا في اصل الوجود بل في وصف الخر كالبنتين النحتيتين فيكون على تفارق
في الوجود وارتباط في ذلك الوصف فبينهما فسخ فرض التلازم بينهما بحسب
الوجود هف فقد علم ان بعد فرض المقيم لكل منهما لا يمكنك ان تدرك الا قائمة
من الجنبتين ولا ان ترفع الاقتران منهما جميعا وتقول ليس حكمهما بان يقام
بها الاخر اولى من الاخر بعكسه فقد تعين ان احدهما بخصوصها متعينة
كان تقام بها الاخر فلنا ان نتظر اتيهما لك وايته علة تكون لها حرر
واذ ليست للهيولى لا قوة القبول وليست لها جهتان للتوتر والتأثر والقابل
من حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد
انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب الفعلية فالهيولى ليست علة حتمية
للتلازم ولا شركة لها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست آلة او
واسطة مطلقة فتكون جزءا من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا
او بعيدا او غير آلة المطلقة لكن بشخصيتها لاحتياجها الى الهيولى
في لوازم شخصيتها من التناهي والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان
الهيولى مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية
والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجة عنها لا رفع لوجودها
والى هذا اشار بقوله وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة
لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية
عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون التشكل المفتقر الى

الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون شخصيتها فى وجود وبقائها
واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعدم تالية للهيولى فلا بد لهما من سبب
اصلى هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق الذات عن المادة وعما يتعلق
من الجسمانيات وكلا العادة بعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التى تحصل
وجودها عن السبب الاصلى وتستحفظ تلك الماهية فى اعام كاستعقاب النطف
منه وتستبقى الهيولى بالسبب الاصلى وبالصورة من حيث هى صورة
فبجتماعهما تحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة
العاقبة شريكة للسبب الاصلى فى اقامة الهيولى بما يماثله الزائلة
فى انها صورة وبما يخالفها من المتنوعات تجعل المادة جوهرا بالفعل
غير الذى كان بالسابقة وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة
هى الصورة المطلقة مبدأ الذات شخصية هى الهيولى وقد بين فى موضعه
ان الواحد بالعموم لا يكون صدر الواحد بالعدد فيجوز ان يكون باذن
غير مستبين الفساد فى الشرائط والروابط فان العقل وان استوحش
عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علة الفاعلية لكن
لا يمنع ذلك فى الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد
بالعموم المستحفظ وحدة عمومه لواحد بالعدد يكون علة لواحد بالعدد
على ان ذلك لا يخرج العلة التامة عن الواحدة العددية ولقد شبهت
الحكماء المعقب لقدسى واستحفاظه الهيولى الشخصية بالصور المتراقة
المستمرة وحدة عمومها من تمسك سقفا معينا بدعامات متعاقبة

يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى بدلها والحال في عالم الطبيعة الخامسة
كالحال في عالم الطبائع الاربع فان الصورة اللازمة هناك تعين العقل
الواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هي صورة مطلقة لا من حيث هي مشخصة
وان كانت لازمة التشخص لاحتياجها الى المادة في حواشيها من المقدار
والشكل ولذا قال والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة
وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن باعتبار الشخصية يوجب تكرر التعلق
من الجانبين لاجل الوجوب الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة
لا بتشخصيتها وتشخص الصورة انما هو بالهيولى الشخصية لا بالهيولى بما هي هيولى
اذ لا يعقل هذية الحال بدون هذية المحل والا لصح بقاء الحال مع تبدل
المحل بل هذه سنا كلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قبل اذا عدمت الهيولى
فمتعدم الصورة مصدق ان كل واحدة منهما يرتفع برفع الاخرى فلا
احقية لاحدهما في تقويم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا يعني انه لا يرتفع
الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح فلبس
عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح
الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهذا الحال في جميع العلل والمعلولات
نعم التلازم المتكرر من الجانبين بين العلة التامة وصميمها الاخير وبين
المعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة
مدعنة رفعا ووجودا بالملزومية والسبق والمعلول باللازمية واللحوق
وان كانا في درجة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا والله اعلم بالصواب

فصل في المكان

لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي فبدأ بما هو كالشرط منها وهو وقوع في المكان فحقق اولا ماهية المكان في هذا الفصل واثبت انيته بعد ذلك في الفصل التالي لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول كل ما يمسه بالمكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا منه فاما ان يكون هيولاه او غيرها وان لم يكن جزءا فلا شك انه يجب ان يكون مساويا له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن بعد مستمر في اقطاره اقطار الممكن واما ان يكون عبارة عن سطح جسم يلاقيه وان كان بعد فهو اما ان يكون موجودا او موهوما فقد صار احتمالات خمسة وقد ذهب الى كل واحد منها ذاهب والمكان لا اشكال في ماهيته لكن في انها بعد او سطح خصصها بالذكر فقال وهو اما الخلاء اي البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا او مشغولا او السطح الذي من شأنه ان يماس للسطح الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي اعلم ان المكان كان امرا ذا وضع نضاف اليه المتنازعون فلما كان النزاع لفظيا وهي نسبة بحسب ما في معناه وصحة انتقال الجسم منه لذاته واستحالة حصول جسمين في واحد منه واختلافه بالجهات فنقول لا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم لانه لو كان منقسما فجهة واحدة منه لاستحالة حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما منقسم

في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان
يكون حالا في المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطح مع بقائه بحاله
بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته
والا لم يكن مالئا فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
من الجسم المحوي وهذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعتزلة الاول والسنيين وصدر
المتألهين وعلى الثاني يكون المكان بعدا منطبقا على البعد الذي في الجسم فهو
اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب فلاطن وابنا
نفائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه
ان يفيض فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور واما الثاني
فهو مذهب متكلمين المعتزلة بان لكل جسم فرضا موهوما موافقا للجسم
في المقدار والتناهي يشغله الجسم ويملؤه على سبيل الوهم والمكان فاذهب المسنا
هو المختار عند المصنف اردان يبينه في هذا الفصل فقال بعد ما رد البعد
والسطح بحسب الحصر الاستقرائي حيث لا يصح شيء منهما ما يوجب له ادراك
المكان والاول اي البعد مفطورا كان او موهوما باطل فبعين الثاني
وهو السطح المذكور وانما قلنا انه باطل لانه لو كان المكان سطحا كان خلاء فاما ان يكون
لا يشغله جسم او يشغله جسم مجرد عن المادة لكن كلا من شقي الثاني باطل
فكذا مفهوم الاول انه لا يسبق الشق الاول من الثاني لانه يكون خلاء فاما
[illegible] فهو ان يكون لا يشغله

محضًا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف لما خوذ مع تلك الصفة فامتنع
الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الستوا الثاني

منه اى كون الخلاء بمعنى البعد المطهر فهو لانه لو وجد البعد مجردًا
عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل والا لم يتجرد عنه لان الحلول و
عدم الحلول ليسا من الامور التي تعرض الاشياء لامر خارج عنها كما يحكم به الحد
الصحيح واذا كان البعد المكاني لذاته غنيًا عن المحل فاستحال اقترانه به
وحلوله فيه لان البعد المادي حال في الاجسام وهذا انما
يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد قيل لو كان
البعد المجرد موجودًا لكان مناهيا للابعاد فيلزم تشكل في
الوجود وهو لا يمكن ان يحصل الامتداد الا بعد كونه متهيئًا لان ينفعل
ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة والمقدر خلا قول
فيه بحث لانا ذكرنا شارح حكمة العين من ان في كون الانفعال
اي انفعال كان من لواحق المادة نظرًا لان الثابت بالدليل هو ان الانفعال
المخصوص الذي يكون به الانفعال [illegible] من لواحق المادة لا غير والجسم قد
يحتمل انحاء من الانفعال [illegible]

المفارقة ما يحوي حصولها في كل شيء الى الكون فلك الشيء ذا مادة بخلاف
موازم وإلا لكانت المفارقات ابيضة ذوات سواد من جهة اتصافها
بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده
الا اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجرده اوزوالها وهو ممنوع
وقوله لا بل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب
افلاطون انه لو كان بعدا لكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول
القسمة توهمية فهذه خاصية اما ان يكون ذاته او لاحد حالاته فيه
وبحالي فعل الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا
مادة وعلى الاولين يلزم ان
لا يقبل الانفصال اصلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته
لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال
وهو مادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تلخيص ما ذكره
الشيخ في الشفاء وليس بمائل ان يقول بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام
حتى يسلم عند اصحاب هذا الراي لان الجسم يقبل الانفصال وله مادة له عندهم
نقول قد سلمنا ان الجوهر الفرد لا ينفصل وسائر الحوادث سلمنا الثبوت
لكن ذلك قليل فلا يتم الحجة ولكان يقول لا نسلم
ان متصل لذاته لا يقبل الانفصال اذ حكمتم بعضهم محض المتصل بذاته
للا ينفصل الا بانقول سلمنا قطعا النظر عن صحة ذلك المذهب فساده يلزم كون
تجرده عما لا بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل

والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعدًا لزم تداخل الاجسام ولا اعتداد بكون
احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة
راسًا كما وقع لبعض الاعلام بل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين
اما ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد
والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين
اي يكون البعد والمادة لهذا ممانعا للبعد والمادة لذلك
فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البعدان
هما المتمانعين عن التداخل لا لذات المادتان وان كان الاول فذلك بطل
لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع
بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها تقتضي البعد
ويتقدر به وليس في كلها وان ما منعت بعدها فالمانع هو بعدها
لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين ولا من جهة
المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طباع الابعاد
يابى عن التداخل ويوجب لمقاومة والتنحي وايضا يلزم على تقدير كون
المكان بعدًا انشغاله لامكنه فلا يتصور كون بعضها طبعيا البعض لاجسما
وكون الآخر غيره للآخر وايضا يلزم من امكان اتصافه في ذاته بالحركة
الاينية ترتب لامكنة الغير المتناهية ومن امتناعه لها امتناع الجسم لها
لانه ملزوم للبعد المتأتي الحركة وملزوم منافي الشيء منافٍ لذلك الشيء و
هذا ايضا يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك
اذا فرضت نملة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مستقيمة بحركة الرحى على

حاصله ان النملة اذا فرضت متحركة على محيط دائرة من رحى متحركة مساوية لحركة الرحى على خلاف جهتها فلم يفارق البعد الذي

خاص في جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء واعترض
صاحب الحذاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام
كحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف
في الريح الهابة متحركا لتبدل امكنته وان يكون المحفوف بالكرباس
والمحمول في الصندوق منتقلين من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في
الماء حركة مساوية لحركته جهة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده
الحكيم انه يلزم من بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان
مع ذلك نقصان وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في الزق
المنفوخ وهواء اذا انقص منه شئ مما فيه والثاني في الجسم المنقعر
والثالث في السمعة المدورة مرة والمنبسطة اخرى لكن المساواة بين المكان
والمتمكن لازمة ومنها لزوم عموم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم
مكانا ومنها عدم وجود ما هو المطمح للطبع للاجسام الى غير ذلك
ولها وجوه من الاجوبة المشهورة في الكتب من اراد الاطلاع عليها
وعلى سائر ايراداته ومباحثاته المذكورة في هذا الباب بين اصحاب
هذين المذهبين فليرجع الى الكتب المبسوطة ولكثرة الايرادات على كل
من هذين المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة
عن الجسم المحيط من حيث انه محيط الخلوص عن جميع ما يرد على القولين
بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول بالسطح والقرب عن مفهومه
العرفي لانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكرة او السطح الباطن منه

فصل في الخبر كل جسم اثيريا كان او اسطقسيا فله حيز طبعي

يطلبه عنه الخروج عنه بأقرب الطرق وهو عند القائلين بالجوهر الفرد هو الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد عليه الجسم كما هو في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند الذاهبين الى السطح اعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تقديرهم لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في عبارة بعض المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان كما سوى الجرم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم الى ان المكان بما هو مكان ليس طبعيا لجسم من الاجسام اصلا سواء كان بعدا مجردا او سطحا اما على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي لاختصاص بعض اجزائه بكونه طبعيا لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه يلزم ان تسكن الارض بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز ثقلها على مركز العالم ام لا وان يتحرك الارض بطبعها لو فرضت في وسط العالم غير محاطة بالماء واللازمان كلاهما ظاهر البطلان وكذا الملزوم بل المطلوب بالطبع للاجسام انما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب بالعرض فالارض مثلا تطلب مكانها الذي هي فيه لانه تحت جميع اجزائها والماء يطلب ان يكون محيطا بالارض بكليته بشرط ان يكون الارض على مركز العالم لانا لو فرضنا عدم تاثير القواسر

اى ما يوثر فى الجسم لا على وفق ما يقتضيه طبعه وكلامنا ان يتاتى اذا لاحظنا الجسم
وقطعنا النظر عن تاثيرات الامور الخارجة عن ذاته لئلا يرد ان رفع
القواسر وان كان ممكن لا نفراض بحسب الذهن لكنه جاز ان
يكون مستحيلا بحسب نفس الامر فلا يتشبث الاستدلال على ان الجسم مكانا طبعيا
بحسب نفس الامر بل بحسب ذلك الفرض المخالف للواقع لكان فى حيز معين
لاجله وذلك الحيز الذى حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته اولا
لان وجود العارض للشئ يدل على وجود سبب يقتضى ذلك العروض
والسبب اما ان يكون غير خارج او يكون خارجا لا سبيل الى الثانى لانا فرضنا عدم
جميع القواسر على التاويل المذكور فتعين الاول فاذن انما يستحقه
اى يستوجبه بطبعه لا بجسميته المشتركة ولا بهيولاه اذ ليس شانها
اقتضاء شئ مع انها فى التحيز تابعة للجسمية وهو المطلوب فان الفاعل
وان لم يمكن فرض رفعه مع فرض وجود مفعوله لكنك
قد علمت فى مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسى نسبته
الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلا بد ان يكون طلبه الاحياز المختلفة الى
امور مختلفة داخلة فى حقائق الاجسام وما هى الا طبائعها التى
هى صورها النوعية اقول وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول
الجسم فى المكان من الاعراض اللازمة التى لا يتصور خلو الجسم عنها
فالتاثير فى حصول الجسم فى مكانه من تتمة تاثير الفاعل فى وجوده فالفاعل
اذا اوجد الجسم اوجده فى مكان لا محالة كيف وقد علمت ان التلازم

بين شيئين يوجب ميلهما احدهما الى الآخر ولا يجوز ان يكون الجسم
البسيط حيزان مختلفان طبعيان لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
لا تقتضي شيئا مختلفا وايضا لو كان له حيزان طبعيان فاما ان يحصل
فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل مستحيل
اما الاول فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما
وخلي مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون
الحيز الاول الذي حصل فيه طبعيا لان الطالب الذي لم يحصل فيه هرب
عن الذي حصل فيه والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبعيا
وقد فرضناه طبعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم
ان لا يكون الثاني طبعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبعيا
وقد فرضناه طبعيا هف واما الثالث فلانه حينئذ ان لم يكن
على سمتهما او كان عليه ولكن يتوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين
مختلفتين وهو محال وان وقع منهما في جهة ميل الى جهتها طبعا
فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني ولقائل ان يقول انا لو تو
التيار في مركز الفلك بحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز
فيلزم سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبعيا لها
بيان الملازمة انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت
مقتضية للحركة الى جهة من الجهات ولا مخصص لجهة
هف واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه يعرض لها سكون

بالطبع كما كانت يقتضي ان ينبسط كل الموجود الى الجهات
بالسواء ولا بد من تخويف في داخلها والتخويف اما ان يحقق الخلاء
او يدخل جسم في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يمكن لانه ينفق ان تطلع
المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتأتى الا بالخرق في جهة دون جهة مع
فقدان المرجح لان بهذا انبساط في كل جهة هذا تلخيص ما ذكره ثم
قال وهذا عجيب فان الطبع يقتضي امرا صار وعيره محكي بعارض
عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالة هذا
العارض لا امتناعها انتهى واعلم انه كما لا يكون لجزء البسيط امكان
الا بعد حصول الكلية والقسمة تلك البسيط بل موقع الجزء
في الممكن موقع التحيز في المكان فكان الجزء هو جزء مكان الكل كذلك
لا يكون للمركب مكان الا بعد حصول التركيب والتركيب امر عرض
بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء
قبل التركيب ثم ومن اقتضائه الحصول فيه يلزم وجود الخلاء
بعد التركيب ههنا تم ان التركيب حيث لا يصح دعواه
في الجسم فلا احتياج بسببه الى مكان فائد على ما كان للبسائط
فامكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها وكما ان
مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب
مكانه ليس لا واحد الان مكانه ما يقتضيه الغالب
من اجزائه ان كان فيه غالب صيرا اما مطلقا او بحسب جهة كمكان

الوهم الخلاء وجوده فيه اذا تساوت النسبة اليه وتجاذبت
جهاته كما اورده الفاضل المحقق في شرح الاشارات واعترض
عليه المحاكمة بوجوه منها ان قوله مكان جزء البسيط جزء مكان
الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور والخلاء وان كان
هو السطح الباطن فمكان الجزء جزء مكان الكل في جميع الصور
فان شيأ من مكان التدوير الذي هو جزء الفلك ليس جزء من مكان
الفلك اصلا اقول هذه المواخذة كالمواخذات اللفظية فان غرضه
قدس سره ان مكان الجزء ليس امرا خارجا عن مكان الكل اذ هو بصدد
رتع الحاجة عن اجزاء البسائط وعن حركتها الى امكنة سوى امكنة
البسائط ومنها ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد الابداع
فلو كان للمركب مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء منظورا فيه لان
المركب ان كان افراده محدثة الان مطلق المركب قديم فلا يلزم كون
ويوجد في ذلك المكان مركب بل قول مطلق المركب وان كان قديما
لكن يقتضي ان يكون بعد تحقق البسائط بعدية بالطبع فلو كان له
مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء في تلك المرتبة وتحقق
الخلاء مطلقا مستحيل عندهم في اي مرتبة كان كما يظهر من براهينهم
على تناهي الجسم الحاوي المحوي في اثبات العقول وفيه انه لا يجوز ان
يكون في ذلك المكان بسيط قسرا ولو كان الفاسد ضرورة الخلاء
فيما كان تحقق الفصل في كل مرتبة بعد تحقق الطبع عاد المحذور المذكور

جدا عما منها قوله وامكان المركب ما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق
اراد به قصدا وان كان ان اثر في قطع العضو كالالف وغيره ١٢
او بحسب المكان فممنوع ايضا لجواز ان يكون الصورة النوعية التي للمركب
مقتضية لحصوله في مكان المغلوب فربما يفيد الصورة النوعية
ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل اجزاء الارضية بل هو
مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره معركونه محل احتمال
بعيد عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يفيد حق في اصل المقصود
من عدم احتياج المركب الى غير اكنة البسائط فلا يخفى ان ثقل
الذهب وان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن فعل الصورة ينبغي
ان يناسب فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة
المنضمة بعضها الى بعض لما له مدخل في افادة الصورة ذلك الثقل البتة

فصل في الشكل قد علمت معنا ✕ فلا حاجة الى اعادتها

ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام كما ذكره هنا فقال
كل جسم فله شكل طبعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل
وكل متشكل فله شكل طبعي فكل جسم فله شكل طبعي اما ان كل
متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة الى
قوله فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما قلنا
كل متشكل فله شكل طبعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القوا سر
بل الامور الخارجة عما يتم به قوامه كان على شكل معين لكونه
على تناه مخصوص وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه سواء كان

بلا واسطة او بواسطة مستندا اليها او لقياسه لا سبيل الى الثاني لان
وضع اعدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب فان قيل كما
ان الفلك لا يخلو عن وضع معين وعندهم انه لا يقتضي وضعا معينا
فلذلك لم يجز ان يكون شئ من الاشكال طبعيا للجسم مع عدم خلوه
عن واحد معين منها قلنا الفرق بين الصورتين بين فان الوضع الذي هو تمام
المقولة انما يحتاج اليه بسبب الامر الخارج وهو قطع النظر عن الغير لا يتحقق
اصلا لا بطبعه ولا بغيره فلا يلزم من كون الفلك لا يقتضي وضعا
معينا واما الشكل المعين فانه امر يتم مع قطع النظر عما عداه
ولذا الحكم بكونه طبيعيا واعلم ان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة اذ البسيط
الواحد لا يقبل الا فعلا واحدا مستمرا واتصال البسائط في الشكل
المستدير لا يدل على اتصالها في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان وجب
اختلاف العلل لكن اشتراكها لا يوجب اشتراك العلل لجواز مع ذلك
استنادها الى الجسمية المشتركة لانها من حيث هي معينة متباينة
المقادير المختلفة باختلاف الطبائع فلا بد من ان تستند الى الطبائع التي
وهي امر آخر وهو ان البسائط لما كانت قابلة للاشكال الا ان تكون
استدارتها
بسائط
في وضع
بلا
الاجسام التي
على صورها المزعومة واعلم ان حصة الارض تقتضي الكروية والكيفية
الحافظة لاي شكل كان لا صناعة بيّن ذينك لان الصناعة بين الثاني وهو الاول

لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صارت مقسوية بالاسباب
الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما ازالت عنها الشكل لم تزل
اليبوستية صارت اليبوسة حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود الى الشكل
الطبعي بالعرض وعروض ذلك لكونها مقسورة من وجه مطبوعة من وجه
كالمريض الذي تفعل طبيعته في بدنه الذي قلت رطوبته بسبب القاسر حرارة
توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التي ارتكز فيها كوكب
او تدوير او خارج في الشكل لاجل القر ولذا اختلاف المتمم فيه لاجل الخفة
رقة وغلظا ليس بسبب القاسر لعدمه في الفلكيات على رايهم ولا بسبب
صورة واحدة والا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب
الصور المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف
باختلاف الفاعل فالصور المتعلقة بالفلك الكلي وان اقتضت
كرية شكله لكن تصلت به صورة اخرى فرزت منه كرة اخرى
هي كوكب وتدوير او خارج فحصل لشكله اختلاف بالعرض وتعدد
الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد واختلاف استعداداتها بل
يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل فكما جاز ان
يتصل ببعض المركبات صورة ثم البتة بسبب فظهرها الثانية كالحيوان
تعود الى العناصر واستعداداتها كذلك يجوز ان يتصل ببعض
البسائط صورة كمالية بحسب فظهرها الاولى لاسباب تعود الى العقول الفعالة
او خصوصا النظام على ما وجب بالاشراف لا كما قال صاحب المحاكمات ههنا

Marginalia and boilerplate text

اشكال الاول احدها ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة
الفلك الكلي فلا بد ان يسري في جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها
صورة للخارج مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال
وجوابه المنع عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر في المركب باقية
وحلت فيها صورة اخرى نوعية سارية في جميع اجزائه وهي العناصر
فيكون في كل عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق في الجواب ان يقال
ان صورة الفلك وكذا صورة ما ارتكز فيه غير سارية في اجزاء الجسم
حتى يلزم ما ذكره من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت
بمجموع الجسم من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك
بعينها نفسها المجردة فان الصور صنفان صور تقوم بمواد الاجسام
سواء كانت سارية كالصور المعدنية او غير سارية كالصور
الحيوانية وصور لا تقوم بمواد الاجسام بل قوامها بذاتها
ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة ايثرية صورة مجردة
هي ذاتها وبها تحصلت ماهيته امتنع ان يكون له صورة اخرى منطبعة
فان ذلك كما قاله المحقق الطوسي يفيد كل من حسب له ذاهب اذ الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذا صورتين وقد صرح بطلانا
بان القوة المنطبعة منها كالخيال فينا فكيف يكون نفس جوهرية لها
واما ما افاده في الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين
نوعيتين كالاجزاء العنصرية لمركبات نفسه ذا نفسين مما لا يخفى

اذ يلزم ح ان يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم
واحد فلكا وكوكبا او نارا او ياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية
وان كانت باقية على التحقيق والصور الاخر سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر
واحد صورتان نوعيتان اذ يمكن ان يكون المركب العنصري كالياقوت مثلا وكالاعضاء البسيطة
بحيث اجزاءه قليلة مختلفة بالماهية والوجود واجزاء متباينة
بالماهية وتسمى بالصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي
صور نوعية جميع اجزاء المتشابهات الحاملة للكيفية المزاجية كالي
في البسيطة فان الجزء البسيط من النار
قبول الصورة التركيبية وقال بعضهم لا
نار تركب قوي وطبائع فلا يكون
بسيطا اقول وبما قررنا صار ذلك عدم ورود هذا السؤال حتى يحتاج
الى ما اجاب به عنه من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون
لجزء الجسم قوة ولجزء آخر قوة أخرى حتى اذا كان له جزءان كان له
قوتان وليس الامر في الفلك هكذا لان احدى الصورتين سارية في
الجميع والاخرى مختصة بالبعض ثم قال والاخران الصورة التي
تتعلق بجميع الفلك وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون
والاتمان ازدادا من نوع واحد فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بوجوب
انحصار النسبة عن شخصه اقول وجوابه ان كل واحد من التمامين ليس جسما مستقلا بنفسه
بل هو جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة والفلك لم يكن كرة

متشابهة التخريك ولو كانت له طبيعة مستقلة لكانت له حركة
مختصة يخرج نفسه بها الاوضاع من القوة الى الفعل ليتشبه بمبدأها
المفارق كما هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه جزأ من الفلك
لم يكن جسما مستقلا ولم يكن له حركة خاصة ولا مبدأ حركة خاصة من
الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة فلها حركة خاصة
وصورة خاصة منبعثة تكون مبدأها وهو من هذه الحيثية مباين
الحقيقة للفلك الشامل فعلم هذا لا يلزم في شيء من الصورتين تعدد
افراد المبدع واعلم ان فاعل اشكال الاعضاء في الحيوان ومقاديرها
واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في كل منها منفعة خاصة يجب ان يكون
قوة طبيعية عديمة الشعور تسمى بالمصورة حتى احتيج الى تجشم اعتذار
لدفع لزوم كون الحيوان كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما
فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة تشهد على ان مثل هذا الترصيف
المحكم والترتيب الانيق الذي عجزت العقول عن الوصول الى غايات مبانيه ومغزاها
يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم والادراك وهو ظاهر ولان النفس ايضا سواء كانت
ناطقة او غيرها لحقة اما اولا فلان النفس لا تحدث الا بعد البدن واما ثانيا
فلانا الآن عند كمال علومنا لا نعلم كيفية الاعضاء في اشكالها ومقاديرها
واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف يمكن ان يقال انا كنا عالمين في ابتداء امرنا
بهذه الامور واما ثالثا فلانا الآن عند استكمال قدرتنا لا نتمكن من تغيير صفة
من صفات ابداننا فمن ابتداء الامر عند غاية الضعف كيف قدرنا على تركيب مثل هذه البنية

مشكل الابدان وخالقها مدبر حكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الموكلين
على عالم الجرام كما هو راي اساطين الحكمة والتاله كافلاطون ومن قبله من
اصحاب المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى **فصل في الحركة والسكون**
لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم الطبيعي بما هو هو والسكون
مقابل لها تقابل العدم والملكة اردنا البحث عنهما في هذا الفصل نعرفهما اولا
لنتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة لانها
هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على تعريفها
اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال اما الحركة فهي الخروج من القوة الى
الفعل على سبيل التدريج او ليسيرا ليسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة
بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود
اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وتقدس او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه
بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا او في كونه بالقوة فيكون الوجود
والقوة حاصلا له وغير حاصل له هذا امر هو من شان كل ذي قوة
ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا وقوع عليه
وذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو المعنى الاعم
بعرض لجميع المقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ الحركة
فيما كان خروجا على التدريج وهذا لا يمكن الا في الاربع منها كما سيرد عليك
وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور اذ معرفة التدريج

وليسيرا ليسيرا متوقف على معرفة الزمان وكذا اللاحق المأخوذ في حدها الدفعة المأخوذ في حدها الآن الذي هو عبارة عن طرفي الزمان والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة واللادفعة والتدريج خصوصات اولية لاعانة الحواس عليها فمن الجائز ان تحد الحركة بهذه الامور ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والآن الذي هو سبب لهذه الامور لاولية التصور واستصوبه الامام الرازي في المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لما قيل من انه لا يمكن تعقل التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهي او لا اذ فاذا عرف الزمان بالحركة لزم الدور ١٢ عمادي

كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف بديهية التدريج على ثبوت الزمان بل لانه لا بد ان يعتبر في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة يتوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والممتد على هذا الوجه هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان بديهي ما بد وقد اخذ ذلك الوجه لبديهي من كل واحد منهما فتحديد هيئة الآخر فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على اخذ الحركة على وجه الاتصال وهو غير بديهي وقد سلم لزوم اخذ الانطباق في تعريف الحركة على تلك الحقيقة الاتصالية فالاولى ان يقال ان المأخوذ في تعريف الزمان انما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والمأخوذ في تعريف الحركة انما هو الزمان الممتد المتصل بنفس ذاته لا ان التي قصد تحديدها انما هو حقيقة الحركة

بحسب ايصالها اليها من قبل الزمان فلا بد ورتما اعلم ان لفظة الحركة تطلق
على معنيين احدهما توسط الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث اي حد يفرض
في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا بعده فيه بخلاف حدي الطرفين
فهذا صورة الحركة وهو صفة واحدة شخصية غير متغيرة بتبدل حدود
التوسط اذ كون المتحرك متوسطا ليس لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة
المذكورة ثم ان ذلك التوسط وان كان بحسب ذاته واحدا شخصيا مستقرا
لكن بواسطة نسبته الى حدود المسافة الغير المتناهية بالفرض مما يقبل
انقساما بغير نهاية بالعرض اذ له حدود بالقوة من جهة اتصال
موافاة حدود المسافة فهو مستقر بحسب الذات غير مستقر بحسب النسبة
الى تلك الحدود كما ان كل حد في مسافة متصلة وكل نقطة في الخط
بنظر فيه لا يكون بالفعل لكن بالقوة فكذلك كل كون من هذه
الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة له وجود بين صوافة
القوة ومحوضة الفعل فلذلك رسموها بانها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو
بالقوة وتباينهما ما يحصل من الاول لسبب استمرار ذاته واختلاف نسبته الى
حدود المسافة وهو امر متصل منطبق على المسافة منقسم بانقسامها
واحد بحدها وهذا هو المسمى بالحركة القطعية والاول بالحركة التوسطية
والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة المنتقلة كما يمس
مخروطا ما من السطح برسم بحركته وسيلانه على ذلك السطح خطا ما فقد يعرض
للنقطة مماسة منتقلة يحصل من استمرارها على ذلك السطح خط يفرض

فيه نقطة متوهمة ليس شيء منها في حال اجزاءه بل متاخرة عنها ففي
الحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة المتصلة القطعية وشيء كالنقطة
الفاجئة الخط وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط المفروضة فيه التي تفعلها
بل تاخرت عنه وهي الاكوان المفروضة بحسب تفاصيل حدود المسافة
وفي الزمان ايضا شيء كالزمان المتصل يقال له الآن السيال وشيء كالمرسوم يقال له
الزمان المتصل واشياء كالحدود والنهايات التي لكل منها الآن بالمعنى الآخر
وكل من الامور الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيريه في الآخرين
وليس الباقي مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع
المنتقل حظ المسافة اذ قد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان
المتصل فقد مضى فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة
النقطة او صاف حلت فيه ومن الزمان الممتد ذلك الآن واعلم ان المتحرك من حيث
انه متحرك حاله بعينها حال الحركة في تحقق الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه
متوسط بين مبدأ المسافة منتهاها مع استمراره مبدأ لنفسه من حيث انه قد
انتقل اذ هو بهذا الاعتبار كانه شيء ممتد منطبق على المسافة ونفسه من حيث انه
وصل الى حد لنفسه من حيث انه قطع المسافة الى ذلك الحد واما السكون
فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فالتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم فالموجود الذي
هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون متحركا ولا ساكنا والموجود الذي له جهة قوة
وفعل لا يمكن خلوه عنهما جميعا كالجسم لقائل ان يقول انه بالغير آنا في زمان
الحركة فقول الجسم اما ان يكون فيه متحركا فيقع الحركة في الآن ويلزم بارائه

جزء غير منجزء من المسافة لتطابقهما وهو محال وساكنا فلا تكون الحركة
متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال للمسافة غير منتالفة من الاجزاء
الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا فيجب ان الجسم لا يكون في
ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون انما يتحقق في الزمان لا
في الآن لأنه اذا لم يكن الجسم متصفا بالحركة في الآن كان متصفا فيه بسلب الحركة
عما من شأنه الحركة وايضا فيلزم ان لا يكون الجسم متحركا ولا غير متحرك وهو ارتفاع النقيضين
لا انا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة في الآن هو عدم الحركة
في الآن على ان يكون في الآن قيدا وظرفا للسلب اي الحركة لا للمسلوب اي عدمها
وعن الثاني بانه لا يلزم من عدم تحركه وسكونه في الآن خلوه عنهما
في نفس الامر اذ الحركة في الآن اخص من اللاسكون وما ليس بساكن
فانتفاؤها لا يستلزم انتفاء مساوي اللاسكون لتحققه بالحركة لا في الآن
والحاصل ان الآن ان اخذ ظرفا للاتصاف نختار ان الجسم متصف فيه بالحركة
الواقعة في الزمان لا فيه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة او السكون نقول
انه لا يقع شيء منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن
الاتصاف بهما واعلم ان الحركة لما كانت عرضا قائما بغيره فلا بد له من
قابل وفاعل اما القابل لها فلا بد ان يكون امرا ثابتا حتى يعرض له
الحركة فهذا الثابت اما ان يكون امرا بالقوة فقط او بالفعل
فقط او ذا جهتين فالاول محال اذ العرض لا بد له من محل مقوم
بالفعل والثاني لان ما بالفعل مطلقا قد حصل له جميع ما يجب له ولم

لم يكن له امر منتظر اصلا وهما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل محرك
يطلب بالحركة شيئا لم يحصل له بعد وايضا فان الحركة امر طارئ على الشيء ويجب
ان يكون مما يعرض له شيء متجدد مشتملا على القوة والاستعداد على ما سبق
فلا يكون بالفعل مطلقا وقد ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له الحركة
فيجب ان يكون الحركة موجودة في شيء مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهو
الجسم واما الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم
كما اشار اليه بقوله وكل متحرك فله محرك غير الجسمية اما ما يتحرك
باسباب من خارج مثل المدفوع والمجذوب فلا امر في ان حركته من
جهة امر خارج عنه وامّا الذي لا يعرف له محرك من خارج ففي كونه
محركا من غيره يحتاج الى نظر واستدلال وعليه براهين كثيرة نختار منها
ثلثة الاول هو ما اشار اليه المصنف بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم
لا لعلة غير كونه جسما لكان كل جسم محركا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي
كاذب لسكون بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدم مثله واعلم انك لما علمت
ان المتحرك هو الجسم وكان الجسم جنسا للانواع الجسمانية فلك ان تقول
هذا البرهان منقوض بقولنا ان البياض لو كان الذي يقارنه بياضا
لذاته لكان كل لون بياضا وليس كذلك فيجب كون اللون بياضا يحتاج الى علة
وهو محال لكنا نقول فرق ما بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه
في البسائط فان الجنس في الاشياء المركبة يمكن ان يجرد عن جنسية و
يوخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا يفصل من الفصول بل لنفس طبيعته

Boilerplate

وذلك لان جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه مجرد جوهر متكلم غير
داخل فيه شيء اخر كالانسانية والفرسية وغيرذلك اذ هو بهذا المعنى
غير مختلف في الاجسام بشيء داخل بل بامور تضاف اليه من خارج وهو بهذا
المعنى لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانها مركبة منه ومن شيء آخر
بل يكون مادة لها فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت وتحصلت في
الخارج والا لما امكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية
الى الحيوانية بل انما يكون جنسا بمعنى انه جوهر ذو طول وعرض وعمق
بلا شرط ان لا يكون غير هذا او يكون واذا اخذ هكذا فلكونه ذا حس
او تغذ لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على الحساس
والمتغذي وغيرهما من الحقائق المختلفة الجسمانية انه جوهر ذو ابعاد ثلثة
وان لم يصدق عليها انها جوهر ذو ابعاد ثلثة فقط واما اللونية مثلا فلا يمكن
ان يقرر لها ذات الا ان تتنوع بالفصول ولا يوجد في الخارج لونية
وشيء آخر غير اللونية يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية
وصورة اخرى غير الجسمية يكون الانسان حاصلا منهما فقد تبين
ان الجسم تلحقه علل في الوجود تجعل هذا الجسم شيئا دون ذلك الجسم
لا فصول في الذهن فقط واما البرهان الثاني فهو انه لو تحرك جسم
من الاجسام عن ذاته لما امكن توهم امر في غيره يوجب بطلان حركته
وان كان ذلك هو السكون في حيز او حصول ما هو المسلم به
بالحركة اي مطلوب كان وبطلان التالي ضروري فيجب بطلان المقدم

ومنهم من قرر هذا البرهان هكذا الوهم جسم فما يحرك جسميته فلو لم يكن له في حركته مطلوب لكان اما متحركا الى كل الجهات والى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة الى جهات مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح وهو ايضا محال وان كان له مطلوب وجب سكونه والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والتالي باطل لانه حق لا يكون متحركا لان تلك الامتناع زوال ما بالذات وقد فرض كونه كذلك هذا فالمقدم مثله واقول فيه بحث اما اولا فلعدم اختصاص هذا الوجه بعد المطلوب لانه يجري فيما اذا كان تحرك الجسم لشيء غير الجسمية بل الطبيعة وهو على حالته الطبيعية بل الاولى ايراده لنفي كون شيء من الحركات ملائما لذات الطبيعة بما هي هي واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون مطلوب الجسم المتحرك امرا يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا فلا يلزم الخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عنه حصوله لو لم يكن له مطلوب آخر واما اذا كان فلا لجواز ان يتسخ له كمال بعد كمال الى غير النهاية ويحدث فيه شوق بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان الثاني فضمان الحركة امر يحدث دائما وكل حادث فله محدث فالمحرك وهو اما ان يكون نفس المتحرك او غيره والاول باطل لان المتحرك من جهة ما هو محرك مفيد لوجود الحركة والمتحرك من جهة انه متحرك مستفيد لوجود الحركة ولا يجوز ان يكون شيء واحد من جهة واحدة مفيدا ومستفيدا ولا ينقض هذا بمعالجة النفس ذاتها اذ المعالج النفس من حيث ما لها من القوى

وملكة المعالجة والمستعلج هي من حيث ملكها من المرض واستعداد قبول العلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب معالج والمريض متعالج فموضوع التأثير والتأثر مختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق بأمور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها باعتبارهم من ستة الى ستة وهي المحرك وما فيه الحركة كما فعل المصنف لا بسبب تقديم التقسيم باعتبار انها اعم لكن المصنف قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون الموضوع في كل آن فرض من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد الذي يكون له في آن آخر منها مخالفة نوعية او صنفية وقد يغفل عنها عادة من تغير حال تلك المقولة المعينة وهذا بط لان معنى التسود ليس الا ان سوادا واحدا يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد كيف وذات الاول في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها الناقصة ولا يتأتى لاحد ان يقول ذات الاول باقية وينضم اليه شيء آخر فان الشيء الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا بل يكون شيأ آخر فانا اشتد السواد سواد في بقيته بل حدثت فيه صفة اخرى وان كان الذي ينضم اليه سواد آخر فيحصل سوادان في محل آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او المحل او الزمان وهو محال واتحاد الاثنين من السواد غير متصور لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد وكذا ان انتفيا او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء

سواد انضمام آخر اليه بل بانعدام ذات الاول وحصول سواد آخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو كان معنى وقوع الحركة في مقولة هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة لان الانتقال من فرد من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة بالفعل وليس كذلك والا لزم تتالي الآنات وانحصار ما لا يتناهي من الموجودات المترتبة بين حاصرين وجوابه ان تلك الافراد وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها موجودة بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اي آن فرض لو انقطعت الحركة فيه تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه ورد هذا بانه يلزم ان لا يكون للمتحرك الا يني في زمان الحركة مكان بالفعل ولا للمار اي الكيكي بالفعل وهو ظاهر ايضا واجاب عنه العلامة الدواني في ابان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صوافة القوة ومحوضة الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم يخرج من تلك الاعراض والتوسط فيها واما انه لا يخرج من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بل البرهان ربما اقتضى خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين انما يحاذي بجسمه في كل آن فرض فبالضرورة له اين بالفعل والا فيلزم الخلاء وهو محال وايضا الافلاك غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم ان لا يكون لها وضع اصلا في وقت من الاوقات والحق ان افراد المقولة التي تقع فيها الحركة ليست محصورة في الافراد الانية بل لها افراد آنية هي معيار السكون وافراد زمانية مدرجية الوجود منطبقة على الحركة بمعنى القطع

بل هي عينها على مذهب بعضهم فحينئذ يكون المتحرك ما دامت الحركة باقية على اتصالها
شيئاً واحداً زمانياً متصلاً غير قار وهو مقدار العرض متضمن بحيز الحدود التي فرضت
للمتحرك في آنات زمان الحركة يكون نسبة تلك الحدود اليه نسبة النقط الى
الخط والخطوط الى السطح فالفرد الزماني حاصل المتحرك بالفعل من دون فرض اصلاً واما الافراد الآنية والزمانية التي هي حدود ذلك الفرد وابعاضه فهي
حصولها بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة المتحرك فيها ولا تتالي
الآنات او الآنيات ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ لا يوجد فرد واحد
منها في حال الحركة فضلاً عن تتابع الآنيات منها او كونها غير متناهية وبما
قررناه وبيناه قد ثبت وتحقق عند البصير المتعمق في وجود الحركة القطعية التي
هي ذات هوية متكممة اتصالية منقسمة انقسام المقادير الى ما لا نهاية من اجزاء المتشابهة
في الحد والاسم سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها الحركة او
غيرها ولا التباتة وجهاً آخر مذكوراً في الجلسة الملكوتية بيانه ان المتحرك ما دام
متحركاً له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة
بين المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة ولا لزم
انطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا انطباق على الحدود
المفروضة في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم
يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئاً
من اجزاء المسافة فيكون لا محة ينتقل من حد الى حد آخر بلا مواقاة
قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب

اجزاء غير متناهية تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون
جميع الحدود مدركة وجميع المقادير مدركة وهذا اشد انحاء الطفرة حيث يقع في
جميع اجزاء المسافة وفي فيه نظر بالنقض والمنع والمعارضة اما اولا
فلانتقاضه فيما اذا فرض نقطة كرأس مخروط مارة على خط من سطح فلا محالة
تلاقي تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس
الى الخط لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس
الى المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة
في كل آن فرض من آنات زمان الحركة لكن لا نسلم انه لا موافاة لها في ذلك الزمان فان
ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم وان استحال في الآن لكن لا يستحيل في الزمان
وهذا كما ان الانطباق الآني لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير ولكن لا انطباق
الزماني بينهما مما يمكن بل يتحقق واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة
المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة او الشعلة الجوالة الى الشيء المتصل
المستقيم او المستدير فلو لم يكن لها الا موافاة الحدود دون اجزاء المسافة
لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا واحدا بل شيئا غير منقسم متفاصلة
سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا فقد ظهر مما ذكرنا انه مع قطع
النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب للمتحرك باعتبار الحركة التوسطية
موافاة جميع اجزاء المسافة وحدودها فموافاته لها ليست دليلا على وجود
المرسوم من الحركة بل على وجود الرسم منها لا غير واعلم
انه يجب علينا ان نذكر بعضا من الشبه

لو اريد على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجوه الخلاف لها يقاس
عليها غيرها لان كثيرا من شكوك الواردة على اتصال الجسم يبتنى
عليها فبانحلالها تندفع تلك الشكوك كما وعدنا في اوائل الكتاب
فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل اليه
فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها في آن الوصول الى
المنتهى وكذا في كل آن من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا
لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد في زمان
نهايته آن وصول الجسم الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف
بالوجود العيني قبل الوصول الى الغاية ولا حال الوصول اليها لما مر
ولا بعده كما لا يخفى ولا تتصف بالوجود العيني قلنا ان اردت بقولك
قبل الوصول الى الغاية آنا قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير حاصر
وان اردت بها عما من ان يكون آنا او زمانا اختير ان نفسها موجودة
في نفس زمان هو قبل آن الوصول الى الغاية وظرفها موجودة في ذلك
الآن وكل جزء منها في جزء من ذلك الزمان وفيه تأمل سيظهر لك
ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم من اتصال
الماضية منها بالمستقبلة اتصال الموجود بالمعدوم والجواب انه ان اريد
بالمعدوم المعدوم في الحال اي الحد المشترك بين الماضي والمستقبل فالحركة
التي في الماضي ايضا معدومة بهذا المعنى وان اريد به المعدوم مطلقا فلا نسلم
ان الحركة المستقبلة معدومة في الزمان المستقبل فالذي يلزم ليكمل اتصال الكل

في الزمان الماضي بالمعدوم في الحال الكائن في الزمان المستقبل حيث يحصل
منهما موجود متصل واحد شخصي متحقق في مجموع الزمانين ولا استحالة فيه
بل هو عين المدعي ومنها ان الماضي من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد
مقارنة لوصف المضي فيلزم ان يكون موجودا ومعدوما اذ لا معنى للمضي
الا انقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور
فيلزم ان يكون موجودا في آن ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا
في الماضي وعليه يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي
من الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لا في نفسه لزمان
الماضي ولا بحسب الواقع مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا يسلب عنه
في الآن الوجود المطلق فالآن انما يكون ظرفا لسلب وجوده عنه وليس ظرفا
للحكم بسلب مطلق الوجود في الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول
في المستقبل من الحركة حركة في الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب
اتصال جسم آخر على وجه يكون للزيادة مداخلة في الاصل ومدافعة اجزاء
الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة فقولنا ازدياد
مقدار الجسم شامل للتخلخل فيخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا على
وجه يكون للزيادة مداخلة في الاصل يخرج الازدياد الحاصل
للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطح الخارج وبقولنا مدافعة
اجزاء الى جميع الاقطار خرج السمن فانه في العرض والعمق وبقولنا
على نسبة طبعية خرج الورم في جميع الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص حجم الجسم

بسبب انفصال بعض الاجزاء عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة
وعليك بمقايسة قيوده على قيود النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامي
اما ان يكون فيه جزء ثابت او لا يكون فان كان فهو اما ان تكون الصورة
فقط او المادة فقط او المجموع لما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل
المادة لاستحالة انتقال الصورة واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون الثابت
كل المادة او الثابت هو البعض الذي كان منها كالاصول والتغير انما يقع في
الزوائد والاول باطل لانه دائما يتصل به شيء وينفصل عنه اخر والجسم
غير باق مع الفصل والوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وشبهه
فان صار الكل متصلا واحدا والطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء
بالثبات والبقاء وعلى بعض اخر بجواز التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والماهية
وان لم يتصل ولم يتحد معه فالوارد ما صار غذاء له وكلامنا فيه واما الثالث
وهو ان يكون الباقي مجموع المادة والصورة اذ لم يكن المادة باقية
ولا الصورة باقية فلا يكون المجموع باقيا وان لم يكن
فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة اصلا لان بقاء الموضوع
شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم الى غير النهاية
وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي هي كم في هذه
الحركة فاذن يلزم ان يكون هناك اشخاص متتالية
غير متناهية في زمان محصور وهو محال ويمكن ان يجاب
عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة

وهي المحافظة للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي سبب الظهور
كما لا تفارق الصورة فالمحرك في النمو والذبول هو الاجزاء الاصلية مع الصورة النوعية
واما قوله ان الزيادة الغذائية متى وصلت اتصلت بالاصل وتشبهت بطبيعته
لم يكن البعض اولى بالبقاء والبعض الآخر بالتبدل فجوابه ان الاصل يمتاز
عن الزيادة في الاستحكام والقوة فهو بما فيه من الصورة النوعية مبدأ
لامتداد تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادات والنقصانات كالصفات
المتعاقبة على ذلك الاصل ويؤيد ذلك ما يؤول اليه كلام الشيخ الرئيس في
طبيعيات الشفاء من ان الباقي في النامي بعض المادة الاولى والنوع من الصورة
وان النوع هو النامي بمعنى انه الزائد في مقدار خلقته بسبب مادة لا المادة
ولا المقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل انصاف اليها مادة اخرى
فحصل مجموع اعظم مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه
المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصوير بنفي الحركة الكمية في
النوحقيقة ضرورة تبدل الموضوع بزوال شخص منه وحدوث آخر من نوعه
مع بقاء النوع اقول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة الصورة النوعية بشخصها او
يكون مراده من النوع هو النوع على طريقة المسامحة المشهورة لا يقال المتحرك
هو القابل للحركة والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة على ما هو المحقق فكيف يكون شيء
واحد قابلا وفاعلا لانا نقول هي محركة من حيث ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها
على بعض المادة الاولى بوجه ما فساد فيه لاختلاف الحيثيتين بقي شيء آخر وهو ان اشتمال
الحركة في النمو والذبول انما في فرد لم تجد دبدن الانسان حيث اراد واشتمال نوعه

وقد انكر صاحب الملخص ارجاع الحركة الكمية واستدل على نفي النمو والذبول بان النمو انما هو بتخلل بعض الاجزاء في الجسم وللاجزاء الاولية مقدار باق بحاله وقد انضم اليه مقدار الاجزاء الواردة فليس ههنا زيادة في مقدار جسم احد اصلا بل انضمام جسم ذي مقدار الى جسم آخر مثله والذبول انما هو بتخلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصاله عنه فليس فيه ينقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها وانما انفصل عنها لجسم اخر له مقدار فلا يخفى الامر فيهما عن حركة بعض الاجزاء الخارجية الى اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال فهي بانه تحرك اليه وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكابتي في شرح الملخص بانه لا شك ان الاجزاء الاصلية ازدادت عند النمو على ما كانت عليه قبل فلك ضرورة دخول اجزاء مرادفة في مسامها وتشبعها بها وفي الذبول نقصت عما كانت عليه ولا كراهة في هذه العبارة وقد سامحكم السيد الشريف في حواشيه على شرح حكمة العين بدل هذه العبارة في الجسم بقوله ان كان اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية بحيث يصير الجميع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قاله المجيب والا فالامر كما قاله المورد قال محقق الدواني [illegible] ليس متصلا واحدا وكذا بجزء البعض الباقي [illegible] بسائط في الممتزجات كما قرروه [illegible] فلا بد من [illegible] على بقاء الشخص [illegible] في مقامه فينبغي [illegible] في الجسم [illegible] لا يحقق [illegible]

ضرورة انه لم يزد مقدار جسم واحد اصلا اذ المقدار الزائد قائم بمجموع الاجزاء
الجديدة والقديمة اذ ثبت حسابه واما قول ان نقول الاتصال ههنا بمعنى
صيرورة الجسمين جسما واحدا اصطياه نقيا الى اجزاء مقدارية متشابهة
الماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركبا من اجزاء اخر متباينة
الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان يتحقق بين الغذاء والمغتذي
بعد فعل التغذية وبين شيء وبين ما يشبهها بالتذيب والجسم النامي متصل واحد
وشيء بعينه ان تم اجزاؤه وهيئة متحدة الماهية والوجود وان لم يكن
متصلا بمعنى عدم تركبه من اجسام وتحقق الاتصال بهذا المعنى بين الجسمين
لا يوجب اتحادهما وانما يوجب ذلك الاتصال بالمعنى الآخر وقال العلامة
القوشجي في شرح التجريد ان المعتبر في الاتصال بين الجسمين حركة تمكينية موضوعها
كان زيد الطفل كما يقال ان زيدا الطفل هو بعينه زيد الشيخ وان تفاوتا بالعظم والصغر
ثم بعينه زيد الشيخ وان تفاوتا بالعظم والصغر في ذلك ان العظم والصغر
مقداران عارضان للجسم من متحيزان انهما وان كانا من الحال في الجسم
شخص واحد وقد يسلم ذلك لكن نمنع كلامه بانه لو اراد بقوله فان زيدا
الطفل هو بعينه زيد انه يصدق عليهما بالحمل الاولي لكونهما بحسب
اذهن ليست بمتغايرة لكن لا نسلم ان زيدا الطفل هو بعينه زيد الشيخ
كيف وقد تبدل كثير من اجزاء الاول وتفرق كثير مما بقي اكثر عنه اقول البدن
الذي يسامي هو مجموع هذه الاجزاء المختلفة التي يطلق عليه الجسم بالاعتبار الذي
جسما او نحو ذلك وقد اشرنا اليه قبل هذا

١٦٧

وتشخص المجموع من حيث هو المجموع وكذا وحدته العددية محفوظ بتشخص
النفس ووحدتها وذا صدق على المجموع بحسب ذلك صدق عليه انه متكمم
واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها فصدق
عليه انه متحرك حركة كمية في المتن والذبول لبقاء الموضوع وتوارد افراد
المقولة عليه لا بق لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير قار
بناء على ما هو الحق من اتصاف الموضوع بفرد زماني تدريجي مما في الحركة
في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار منحصرا في الزمان مع انه
يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون غير مجتمع
الاجزاء وجودا وبقاء معا لا بحسب الشخص فقط واركم الذي يتحرك فيه الجسم
وان كان تدريجي الحدوث لكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من
مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما والسطح والجسم التعليمي
الحادثان من قطع الجسم بشئ وفيه نظر اما اولا فلان معنى ازدياد الشئ
في الكم وانتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة بعد شئ
وقد انضمت عليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع كيف
وقد علمت ان المقادير مما يمتنع بطريان الوصل والفصل عليه
والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشئ
بحيث يتجدد في كل آن فرض بفرد لا يكون هذا الفرد حاصلا له في آن آخر
سابق عليه ولاحق به وذلك لا يمكن في الجسم كمية حادثة متدرجة
بانتفاء مجتمعة زمانا بعد زمان لانه لا يلزم ان ينتفي عين ما حصل من مقدار الكمية

عن اللحظ الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوي فانه تدريجي الحدوث
والبقاء جميعًا فالاولى ان يجاب بان المراد من الغير القار ما يكون كذلك
بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه دفعيًا اصلًا وغير الحركة والزمان ليس
من هذا القبيل اذ ما من شيء من تلك الامور الا ويوجد له فرد ثابت وعدم
القار وما يعرض لها تبعية الحركة اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه
لكليات القانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة
في الكم فهي ما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الانتقاص ما ان
تكون بورود مادة اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التحلل
والتي الى الانتقاص ما ان تكون بافناء شيء من المادة وهو الذبول او الهزال
ولا يكون كذلك وهو الكاثف وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع
بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان تلك
الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف
بمعنى ان محله يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك
مما لا يتصور وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل
من اين الى اين آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وهو حركة في الوضع
وهي ان يكون في الجسم المتحرك حركة على سبيل الاستدارة فان
اجزاءه تباين اجزاء مكانه اما في حكم مكانه من نسبة الى غيره من
الاجسام وقد يلزم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء
مكانه على سبيل التدريج ولم يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه

قوله عن اللحظ الحاصل الخ اقول ان اجازه ان دفع اما يتم ان الحركة الوضعية حينئذ عن قبيل الاوضاع مطلقا فتكون احد اقسام الحركة المستديرة فتفسيرها بما ذكر ضائع والحاصل ان الدفع ان العرف يعد الحركة الوضعية الاصطلاحية دفعية فان كان كذلك فالنقض عليه بالحركة المستديرة ظاهر وان لم يكن كذلك فالمعترض ان يمنع ذلك ويطالب بالدليل عليه ولا يخفى ان الاكتفاء بالاقناع في امثال هذه المقامات مما لا ينبغي

قوله ما يكون كذلك اقول لا يخفى ان الحركة الوضعية ايضا كذلك

قوله ما من شيء من تلك الامور الا ويوجد له فرد ثابت اقول لا يخفى ان الحركة الوضعية ايضا كذلك

قوله ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه لكليات القانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اقول لا يخفى ان الحركة الوضعية ايضا كذلك

قوله اذ قال واما الحركة في الكم فهي ما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الانتقاص ما ان تكون بورود مادة اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التحلل والتي الى الانتقاص ما ان تكون بافناء شيء من المادة وهو الذبول او الهزال ولا يكون كذلك وهو الكاثف اقول لا يخفى ان الحركة الوضعية ايضا كذلك

قوله وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية اقول لا يخفى ان الحركة الوضعية ايضا كذلك

قوله وتسمى هذه الحركة استحالة اقول لا يخفى ان الحركة الوضعية ايضا كذلك

قوله وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وهو حركة في الوضع اقول لا يخفى ان الحركة الوضعية ايضا كذلك

قوله وهي ان يكون في الجسم المتحرك حركة على سبيل الاستدارة فان اجزاءه تباين اجزاء مكانه اما في حكم مكانه من نسبة الى غيره من الاجسام وقد يلزم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على سبيل التدريج ولم يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه اقول لا يخفى ان الحركة الوضعية ايضا كذلك

في كل آنٍ يفرض من زمانٍ حركة سنةً او شهراً وغير ذلك فيكون انتقاله من سنة
الى سنة او من شهر الى شهر دفعياً وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يوخذ
في مفهومهما التدرج وعدم الاستقرار فانهما التاثير والتاثر على نهج التجدد والانصرام
وحكم المشتاق من حيث انه مشتاق ان تحرك جسم المشتاق من تلك الحيثية يلزم ان يكون
انتقاله من فرسخ الى فرسخ او من ميل الى ميل دفعياً بالبيان المذكور وبما ذكرنا ظهر
تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفاء لم يتبين بعد ان يكون الانتقال في مقولة متى دفعياً
كان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ونقول ايضاً ان كل حركة
باعتبار المحرك فهي اما ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما ان تكون موجودة
في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك الحيثية فالحركة
في الاولى ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي اما طبعية او قسرية
او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون
باعتبار كونها مستفادة من خارج اي امر مباين للمتحرك في الاشارة الحسية
او لا تكون وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون
فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في
الافلاك او لا على نهج واحد كما في الحيوانات وان لم يكن لها شعور فهي الحركة
الطبعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا على نهج واحد كما في
النباتات وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية والمفاعل
للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري
اليها بان يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلاً للحركة القسرية او الميل القسري

ة تنفي كل منهما بانتفائه وليس كذلك وبهذا انسب للمقام ان الحركة
لما كانت امرا ممتدا في الذات منقسما بحسب الحصص بحيث لا يكون عندها امرا
ثابتا غير متغير اصلا والا لزم تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال
فالطبيعة مثلا اذا كانت على صيانة ثباتها كان مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية
للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا والثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للتغير
كما بينا ففي اقتضائها الحركة يجب ان يلحقها ضرب من سبب كالاحوال الآتية
للحركة حيثيتان احداهما حيثية ذاتها وهي توسط الجسم بين مبدأ المسافة
ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة الى آخر والثانية
حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة منقضية غير ثابتة فالحركة
من الحيثية الاولى مستندة الى الامر الحركة من الحيثية الثانية الى الامر الحركة
والحيثية مستندة الى الامر الحيثية وكذا فيما لا نهاية له من الحركات
ما بعده والحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي امر ينتهي
ثابت وهي الطبيعة وثانيها متجدد وهي الوصول الى حدود متناهية مثلا
يكون تلك الوصولات حالات غير ملائمة للطبيعة والا لم تطلبه والحركة
توجب الطبيعة لشرط وجود تلك الحالات التي من جملتها الطبيعية وعند
تخلف الحركة لانتفاء احد جزئي علتها وهي الحالات المتجددة وبهذا ان العلة
ذات حصص بحسبها تتبدل وجهة تلك المعلول باعتبار انبساطه وانطباقه الثابت
الثابت والمتغير المنقضي ولقائل ان يقول الكلام في علة هذه الحالات
غير الطبيعة كالكلام في علة تجدد امر الحركة

لكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة غير لائمة علة للحركة ومع كل حركة
علة حالة اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالات موجبة للحركات
والحركات معدة للحالات على الوجه المستمر لغير الى ان تعود الطبيعة
الى الحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك
لان النفس في ذاتها ثابتة فتقضاها ثابت فلا تكون الحركة الارادية
مقتضى النفس فلا بد من انضمام اليها وذلك الامر ليس هو التصور
الكلي لان نسبته الى جميع الجزئيات على السوية بل التخيلات الجزئية المتبعثة
عنها الارادات الجزئية المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة وبجد كل من الارادة
والحركة بتجدد الاخرى على وجه الاتصال كما عرفت في الحركة الطبيعية ولا يخفى
على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا بلا تبدل حال
بعد حال لك حكم القابل لها فكل ما يقال في تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل
ان يقال مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى القابل **فصل** في الزمان مطالب
هذا الفصل ثلثة الاول للتنبيه على انية الزمان الثاني في تحقيق ماهيته
الثالث في بيان كونه غير مقطوع البداية والنهاية وقبل الخوض في المطالب
ينبغي ان يعلم ان الناس قد اختلفوا في الزمان اختلافا عظيما فمنهم من
اثبت له وجودا عينيا ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم والمثبتون
لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا والجاعلون له جوهرا
منهم من جعله جوهرا مجردا سيالا غير جسماني وفرقة منهم زعمت انه
لو جب لوجود الله تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك الاعلى

والجاعلون له عرضا اتفقوا على انه عرض غير قار فهو اما كالحركة او غيرها
فهذا تفصيل المذاهب واما حجة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده امور الاول
انه لو كان موجودا لكان منقسما والا لزم ارتفاع التقدم والتاخر عن الموجودات
وهو باطل بالبداهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحدا
فيلزم كونه موجودا ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه منقضيا
وبعضه متجددا اذ لو كان حاصلا بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور فيكون
بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا وهما معدومان لا محالة واما الآن الغير
المنقسم المحفوف فلم يكن له وجود اما عندنا فلانه طرف الزمان
والشيء اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا واما عندهم
فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لذلك الطرف والزمان عندهم
غير مقطوع من الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود في
الآن او في الماضي وفي المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم كما
ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان
او في طرف منه كذلك الزمان اذا كان موجودا
لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي وفي المستقبل وفي الآن الذي
هو طرفه والحجة الثانية لو كان الزمان موجودا لكان بعض
اجزائه قبل البعض كما بينا فتلك القبلية لا تكون بالذات بحتة اما
اولا فلان العلة من حيث هي علة واجبة الحصول مع المعلول وههنا يمتنع حصول
الجزء المتقدم مع الجزء المتاخر واما ثانيا فلان الجزء المفروض علة

امّا ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او اللازم من لوازم ماهيته او لامر
عارض له او نقول هذا امّا ان يكون علة الجزء المتقدم لماهيته او لازم
من لوازمه هيئة او امر عارض له فعلى الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب
ماهيته والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل جزء يفرض
في الزمان يجب ان يكون مخالفا لماهية الجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة
الا نفراض في الزمان غير متناهية وتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف متمايز
بعضها عن بعض على الفرض فما امكن له من الاقسام الغير المتناهية يجب ان يكون
حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام والا
لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وقد فرض كذلك هف
هيكل مركب الزمان من الآنات المتتالية المستلزم لتركب الجسم من الاجزاء
الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى التقدير الثاني وهو كونه علة لامر عارض
لماهية الجزء المتاخر او كون علته لامر عارض له يلزم جواز ما يدور
لغة امثل الاول على ذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتاخر يمكن ان يكون
له بحيث يستند كان حصول القبلية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم فكل
ما يقول في جزء متقدم فلزمان يكون الزمان زمان هف فثبت ان تقدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف بعين
اذ كل ذلك لا يتم الا بالمكان بل ذلك التقدم ان كان اصناف التقدم منحصرة
في اربعة تتفق الثلاثة منها في الزمان وتنفرد بينة قبل بالاضافة الى ذلك الزمان
[illegible]

يجب ان يكون اقتضاؤهما بالتقدم والتاخر لاجل ذاتهما بحيث يكون
احدهما قبل والآخر بعده واما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان فلا يلزم
ان يكون كل منهما في زمان آخر اذ التقدم والتاخر من العوارض
التي تعرض لاجزاء الزمان لذواتها لا لملاحظة امر آخر معها فما به التقدم
والتاخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان المتقدم والمتاخر هي او غيرها
فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين كما ان ذات الآن
هو نفس الموجود والوجود باعتبارين والجوهر الممتد في ذاته نفس المتصل والاتصال
باعتبارين وكذلك التاخر الزماني والمعية الزمانية فان المعيين اذا كانا جميعا
غير جزء من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما امرا ثالثا هو جزء من الزمان
واما اذا كان احدهما جزءا منه كان ذلك الجزء ما به المعية فيكون معه ومعية
باعتبارين فان قيل فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتاخرا وكل ما كان كذلك فهو من
فالزمان مجرد اضافة فنقول ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتاخر
بل هو مفهوم يقتضي التقدم والتاخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم ولكنه لذاته
يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين لانه لا معنى له الا التقدم والتاخر
كما ان الهيولى لذاتها جوهر لكنها لذاتها تقتضي القوة والاستعداد للاشياء
لانها محض الاستعداد حتى تكتسب من مفوله الا باضافة هذا
ما ذكر في هذا المقام وظني انه يعود اشكال علية بعض تلك
الاجزاء لبعض بعينه فان كون بعضها متقدما وبعضها
متاخرا مع تشابهها وتساويهما في الحقيقة النوعية

لابد له من امور زائدة على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض
ولا يتم الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها
عن بعض بذاتها الشخصية وهويتها تغاير مبين فانه ان جاز هذا جاز
ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما يمتازان بذاتهما مع دون مميز واجزاء
الزمان اشتركت في الماهية والمحل فلا بد من مميز والحق في الجواب ان الزمان متصل
واحد في الخارج ولا جزء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى مميز خارجي
يمتاز شيء منه عن شيء وانما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه
عن بعض بالتقدم والتاخر والقرب بما يوخذ في الوهم مبدأ والبعد عنه
ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسب كوكبية في الاجرام السماوية من مقابلاتها و
مقارناتها وغيرها من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الحجة الثالثة ان المعقول
من الزمان ما به يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتاخر بعضها عن بعض
بالتقدم والتاخر اللذين يمتنعان ان يوجد المتقدم والمتاخر بهما معا وهذا المعنى
لو كان موجودا كان متعلقا بالمادة الجسمانية والحركة والتغير مع ان
هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان الباري تعالى يصدق
عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده فاذا
قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطبع وجردنا
النظر الى ذاته تعالى كان موجودا مع عدم الحوادث وهو الآن موجود مع وجودها
فكانت قبليته تارة ومعيته اخرى كقبلية سائر الاشياء ومعيتها فاذا كانت
هذا المعنى من القبلية والمعية فيما سيتحيل عليه الحركة والتغير فعلمنا ان حصول

التقدم والتأخر بهذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب
ان نسبة الباري تعالى الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية
ولا تجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى الباري القيوم فكلها توجد
بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما مبدعاتها فلا في زمان واما كائناتها فكذلك
في زمانه فيعبر عن نسبته تعالى الى المبدعات عاما بالسرمد وعن نسبته تعالى الى الكائنات
المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى بعض بمتى واما
من زعم ان الزمان واجب لوجود ذاته فهو ان الزمان يلزم من فرض
عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود
لذاته اما الكبرى فضرورية واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم
الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية
فقد لزم من فرض عدمه فرض وجوده فتجويز العدم على الزمان
متناقض والجواب ان استحالة نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضي
استحالة مطلق العدم وواجب لوجود ذاته ما يمتنع عليه جميع انحاء
العدم لذاته والزمان لا يابى لذاته ان لا يوجد اصلا وان ابى لذاته ان
يعدم بعد كونه موجودا واما ظن كون الزمان جوهرا قائما بنفسه
مفارقا عن المادة المنسوب الى افلاطون الالهي وشيعته من الاقدمين
فمبناه التحرز عن مضايق الشبه الواردة على مذهب المعلم الاول من كون
الزمان مقدارا للحركة قالوا لا يقع في بحت ذات الزمان تغير اصلا ما لم يعتبر نسبته
الى المتغيرات فما لم يقع فيه شيء من الحركات والتغيرات لم يكن فيه لا الدوام

والاستمرار وان وقع فيها شيء منها حصلت لها قبليا وبعديات لا من جهة
التغير في ذات الزمان والمدة بل انما هي من قبل تلك المتغيرات واستصوب
ذلك الرأي الامام حيث قال في شرح عيون الحكمة ان الناصرين لمذهب
ارسطاطاليس في ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شيء من مضايق
المباحث المتعلقة بالزمان الا بالرجوع الى مذهب الامام افلاطون ولا قرب عندي
في الزمان وفي المدة هو مذهب افلاطون وهو انه موجود قائم بنفسه مستقل
بذاته وان اعتبرنا نسبة ذاته الى ذوات الموجودات الدائمة المنزهة
عن التغير يسمى بالسرمد من هذا الاعتبار وان اعتبرنا نسبة ذاته الى ما قبل
حصول الحركات والمتغيرات فذلك هو الدهر وان اعتبرنا نسبة ذاته
الى كون المتغيرات مقارنة معه فذلك هو الزمان وقال ايضا وانما مذهب
افلاطون فهو الى معالم البرهانية الحقيقية اقرب وعن ظلمات الشبهات
البعد ومع ذلك فالعلم التام ليس الا عند الله تعالى والجواب ان هذا
الظن ينفسخ بما سيأتي من تحقيق ماهية الزمان وانها مقدار لما هو
ذو تقدم وتأخر في ذاته لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر بحسب الذات
وماهية تتعلق بامر متغير لذاته بعضه فائت وبعضه لاحق ومثل
هذا الامر الذي وجوده على سبيل حدوث امر فانما يكون الا مادة يا قارة
متعلق بالمادة بتوسط الحركة فلا يكون مقدارا فكيف ولو لم يكن الزمان
منقضيا سيالا في ذاته لكان الشيء الذي حدث الآن فهو قد حدث
في زمن الطوفان وحينئذ لا يكون بين الاشياء تقدم وتأخر وهو ما يدفعه الحس

بالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدماً ومتاخراً بالذات لا يوجد
التقدم والتاخر في شيء من الاشياء بالعرض وذلك لشيء هو المسمى بالزمان
واذا كان الزمان منقضياً متجدداً فالذات استحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات
عن المادة اذ لا تجدد ولا سيلان في عالم القدس فضلاً عن ان يكون هو بنفسه
جوهراً قائماً بذاته مفارقاً عن المادة ووهم من جعل الزمان جسماً هو الفلك
الاعظم لزعمه ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدمتان على تقديم
حقيقتهما لا تنتجان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من
جعل الزمان نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض
متجدد والحركة ايضاً كذلك والجواب اما اولاً فبان الموجبتين في
الشكل الثاني لا تنتجان واما ثانياً فبان الاوسط غير متكرر اذ المنقضي
والمتجدد في الزمان بالذات وفي الحركة بالعرض كما هو اي الجهور او
بالعكس كما هو اي بعض آخر الثاني ان من لا يحس بحركة
لا يحس بزمان والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوهاً
من المغايرة والفرق بينهما يدفع كونهما واحداً امنها ان الزمان
قد يوخذ في حد الحركة السريعة دون العكس ومنها ان حركة
تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان اسرع من زمان
ومنها انه قد يكون حركتان معاً ولا يكون زمانان معاً
ومنها ان جزأ الزمان زمان وجزأ الدورة ليس بدورة ومنها ان الحركتان قد تتحدان في
الزمان ومائية الاختلاف غير مائية الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

في زمان قصوى في حركة الفلك حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه
حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق ما ذهب اليه
اهل الحق فيه فبرهانان اما الاول وهو المناسب لمسالك الالهيين ولهذا
ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشيء اذا كان عند
مع وجود شيء آخر فاذا صار موجودا كان ذلك الشيء متقدما عليه بامر عتبا
افرانه مع عدمه الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء
لمتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتاخر بخلاف
قبليته كالاب بالقياس الى الابن فان جوهر الاب قد يوجد مقارنا لجوهر الابن واما
قبليته للابن فلا توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته ولا
باعتبار وصف لازم لذاته فانه يلزم ما ذكرنا من ان ذات
المتقدم توجد مع زوال وصف المتقدم وذلك عند كونه مقارنا لوجود
ما تقدم عليه ولا نفس عدم المتاخر اذ قد تكون بعد وجوده ايضا ولا باعتبار
مركب من اعتبار نفس وجود المتقدم واعتبار نفس عدم المتاخر اذ قد يتحقق هذه
الهيأة التركيبية بعد كما اذا وجد الاب ولا ابن ثم وجد الابن مع العدم الحاصل للابن بعد
الوجود معا فليس لاحد الاعتبارين ما على ابنه بل متاخرا عنه ولا ذات
الفاعل فانه قد يكون قبل معلوله وبعده بالجملة لا بد للعروض القبلية والبعدية
من امر يكون معروضهما له لذاته اذ كل صفة يتصف بها شيء او اشياء لا
بد من ان يكون لها ان ينتهي الى شيء يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل وهو
ان يكون المعروض للذات القبلية والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة

يقتضي كل منها الذاتية سبقاً على لاحقه ولحوقاً لسابقه اذ لو فرضنا متحركاً يقطع بحركته مسافة يكون بين ابتداء حركته وانتهاءها قبليات وبعديات متصورة ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فاذا تحققت قبليات وبعديات متصورة ومتجددة على سبيل الاتصال والانطباق لاجزاء المسافة فحينئذ يكون ما هو المعروض بالذات لتلك القبليات والبعديات امراً لا يزال يتصرم ويتجدد على الاتصال بحيث يستحيل انفكاك التصرم والتجدد عنه ويكون جزء منه لذاته قبلاً وجزء آخر منه لذاته بعداً ومتقرراً لذاته صيرورة القبل منه بعداً والبعد منه قبلاً وهذا هو المعنى بالزمان وأما البرهان الثاني المناسب لمسلك الطبعيين فهو اجمالاً هذا الفصل الذي انشاء الآلية لحكم بقوله اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار ما ثم من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدت البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر وربما اتفقتا في احدهما فقط فيتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معها اخرى على ما نسبتها من السرعة واتفقتا في الاخذ والترك وجدتها قاطعة لمقدار واحد من المسافة وان ابتدأت احداهما ولم تبتدئ الاخرى ولكن تركتا معاً او تكونان على عكس ذلك وحينئذ احداهما تقطع مسافة اقل مما تقطع الاخرى واذا كان كذلك كان بين اخذ السرعة وتركها امكان اي امر محدود ليس قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء معين وليس هو نفس شيء من المسافة او الحركة او السرعة والبطوء فان كل واحدة منها تختلف مع الاتفاق فيه وتتفق مع الاختلاف فيه واعترض الامام الرازي في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطوء المأخوذ في

مفهومها الزمان وكون الحركتين معًا في الاخذ او الترك وليست هذه المعية الا المعية الزمانية
التي يمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل البيان على الدور وأجاب عنه بان المطلوب هذا
البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية للحركة فان العلم بوجوده
من لا وجه وهذا قيل الزمان ظاهر الانية خفي الماهية والعلم بوجوده كاف في
القطع بتحقق هذه الامور والمناسب ههنا ان يقال ان الغرض ههنا اثبات
الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقدارًا للحركة وربما يجاب بمنع توقف العلم
بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج فان المنكرين لوجوده في الخارج
يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف ذلك
على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجودا خارجيا او وهميا فيمكن
ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف
على ملاحظة الزمان انما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات الغير المحوجة
الى ملاحظة الزمان عينًا او ذهنًا والمأخوذ في البرهان انما هو هذا الاذاك
وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا انتصفت المسافة بعينها او
كل من السرعة والبطؤ بعينه حصل امكانان متساويان كل واحد منهما نصف
الامكان المفروض ولا ايضا فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ او
الترك او فيهما جميعًا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها متخالفة بالزيادة
والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان متصلا واحدا
وذلك الامكان كذلك فيكون مقدارًا اما ان قبوله للزيادة والنقصان بالذات
فلان العقل اذا نظر اليه وجده قابلا لهما مع قطع النظر عن الحركات والمسافات

وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبولهما اما هو بالذات واما انه متصل واحد
فلانه لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من
الاجزاء التي لا يتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة وقد ثبت انه
مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اي قار الذات يجتمع الاجزاء في الوجود
معا او غير ثابت وذلك لامكان مقدار غير ثابت فلا يوجد اجزاؤه معا
لانه لو كان مقدارا ثابتا لكان اما مقدارا للمسافة او لمادة المتحرك وكل
منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة في مسافة واحدة او مسافات
متساوية في ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثاني يلزم كون زيادة المادة بزيادة
ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر جسما اسرع حركة والاكبر ابطأ وفي النقيض
بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدارا للمادة لكان بزيادته زيادة
المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر واعظم واعترض عليه صاحب المباحث
المشرقية بان هذا المقدار في الاسرع ليس اعظم منه في الابطاء حتى يلزم ان يكون
الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل حجما في الابطاء لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة
في زمان اقل فاذن الصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار للمادة لوجب ان يزداد المادة
بزيادته فيلزم ان يكون الابطاء اعظم لان هذا المقدار في الابطاء اعظم ويمكن توجيه كلام
الشيخ بوجه لا يرد عليه شيء بان يقال معناه لو كان هذا الامكان مقدارا للمادة
يلزم ان يكون ما هو الاسرع في الحركات الطبيعية وهو الذي يكون مقدار جسميته اكبر
لشدة الميل الطبيعي فيه كما سنبين في موضعه يكون ازيد في هذا المقدار وليس كذلك بل الامر
بالعكس فان ما هو الابطأ فيها وهو الذي جسميته اصغر وميله اضعف يكون ازيد

في هذا المقدار فههنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فان ثبت
انيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فهو اشار اليه
بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة هو اما
غير قار اما ان يكون مقدارا الجسم او لهيأة قارة من هيئات الجسم او يكون مقدارا
لهيأة غير قارة منها لا سبيل الى الاول اي كونه مقدارا الجسم او لهيأة قارة
لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا الجسم او لهيأة قارة قيل لانه يلزم
حينئذ ان يوجد الشيء بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم الشيء
المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه لعلامة الفوشنجي في حواشيه على
بعض شروح هذا المختصر وبان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية يكون له الغير القار
مقدار الجسم القار ولا يبقى الجسم والمقدار بدون مقداره ورد عليه كما هو
منقول في الحواشي الفخرية بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار لاجتماع
اجزائه نعم افراد كمية هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي غير قارية فرد من
افراد الكم في تلك الصورة قولا ولي في الجواب ان يقال ان الكم الذي يتحرك فيه
الجسم له فرد واحد زماني تدريجي لا يخلو المتحرك عنه في زمان حركته وفرد
آنية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها ولا يلزم حينئذ خلو الجسم عن مقداره لا
في الزمان ولا في الآن بخلاف ما اذا كان الزمان مقدارا لامر قار فانه لا محيص
حينئذ عن خلو ذلك الامر عن مقداره في كل آن فرضا اذ لا يكون للزمان فرد آني اصلا
فهو مقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهي الحركة هذا هو الموافق لما ذهب اليه شيخ
الاشراق من ان الغير القار بالذات متحقق في الحركة والزمان غير قار بواسطة

الحركة فعلى التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدارا للنفسه و
اما ايراد النقض على ما ذكر بسائر الامور التي قد تحصل على سبيل التدريج كالمقولات
التي يقع فيها الحركة وكحركة الجسم التعليمي الغير القار والجسم التعليمي الغير القار فيما
اذا قطع الجسم بشيء وكالخط الغير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح
المستوي على ما ذكر في الحواشي الفخرية فمبني على عدم التفرقة بين الاتصاف بالشيء
بالذات والاتصاف به بالعرض واما ما اجاب به صاحب الحواشي عن بعض هذه النقوض بقوله
كانت الحركة تدريجية لانية لان حصل السطح الغير القار اذا قطع الجسم شيئا فشيئا لقطع
تدريجي والحاصل في كل آن من زمان القطع امر منقسم لاستحالة الجزء فالحاصل في
كل آن مجتمع الاجزاء لانية قار وهو في كل لحظ من حركة الكرة على السطح مم
لما عرفت من ان ذا لما عن موضع الملاقاة لا يكون في آن بل يحصل الا
بالحركة وهي في زمان لان الحركة غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء
فاقول فيه وجوه كثيرة من الخلل غير خفية على من استحضر الاصول التي قد ذكرناها سابقا
وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس فيه نفي الملاقاة الا آنية عن الكرة للسطح في زمان
حركتها عليه في ملاقاة الزمانية بينهما عنها فالزمان مقدار الحركة ولهذا
من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف والقوم من المتكلمين على
ما حكى المعلم الاول واما المطلب الثالث الذي هو كون الزمان غير مقطوع البتة
والنهاية فهو قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له
بداية لكان قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية
فهي زمانية ومعروضها بالذات يفصل اجزاء الزمان لما ذكرنا من ان معروض

هذا النحو من القبلية ليس نفس بعدهم الذي وصف بالقبلية لزوال هذه
الصفة منه اذ الحق بعد البعد ولا نفس شيء فرض سابقاً غير اجزاء الزمان
كالفاعل وغيره اذ قد يوجد مع البعد وبعده ايضاً ولا نفس مجموع وجود
السابق وعدم اللاحق بلا اعتبار امر آخر اذ قد يتحقق ايضاً بعد البعد فثبت
انه اذا فرض عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون المعنى
بقبلية عدمه نفس وجوده فيكون قبل الزمان هف فرض عدم الزمان لا يستلزم
فرض وجوده وهذا معنى قول اعلم الاول من قال بحادث الزمان فقد قال بقدمه
من حيث لا يشعر لذلك لو كان له نهاية لكان عند بعد وجوده بعدية لا توجد
مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف
وقد ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول
في قدمهم الحركة كالقول في الزمان وهذه احدى الشبهات الملقاة على بعض العامة
لا يمكن دفعها الا بما تشبث به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان
على وجوده لا يجب ان يكون زمانياً كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض آخر ههنا لا يكون زمانياً والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو
نوع آخر غير الزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع كما عقل نوع
آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زماناً فليعقل مثل ذلك في تقدم
عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانياً لانك قد علمت
ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض زماني كيف وقد ذكرنا ان مصداق
هذا الحكم ومطابق لحكمه بهذا النحو من التقدم والتأخر نفس اجزاء الزمان بلا ملاحظة

امر آخر غيرها ولا بأن الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان بكل
ما كان تلك فلا بداية فللحوادث الماضية بداية كان المحكوم عليه بالزيادة
والنقصان يجب ان يكون موجودا ويصح الحوادث من حيث هو يصح مما
وجد له في الخارج ولا يحكم عليه بحكم اشيء ليس بخارجي بل بان يقال هو
هو انا لا نسلم ان الزمان لو كان له بداية وجب ان يكون له عدم قبل وجوده
اذ الذي ينافي في المقدار سواء كان واردا او غير وارد لا يستدعي مسبوقية
بالعدم فكما ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستدعي كونه مسبوقا بالعدم
كذلك حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم سابق عليه و
ان [illegible] الذي هو محدد [illegible] لا يستلزم تأخره عن [illegible]
[illegible] وجوده [illegible] وسلمنا [illegible] فلم [illegible]
[illegible] ولم [illegible] ما [illegible]
[illegible] لو لم يتجزء من [illegible] كما [illegible] على
شيء [illegible] لان [illegible] فوات الزمان [illegible] موجودا
في [illegible] بما يجري [illegible] المراتب [illegible] والوسط والطرف [illegible] الوجود [illegible] غير محدد
في نفي جزء [illegible] ان [illegible] اجزاء [illegible] واحد [illegible]
يحضر بعضها عنده حتى في [illegible] المعدومين في مظروفية الزمان [illegible]
في سجن المكان لكونها في الواقع موجودة بوجود واحد غير منحصر والا لخرج المتناهي

الحالية على الزمان والمكان وما هو على صفتها بحسب التحقق دون فقدة
الحضور اذ لا فقه ولا غيبة هذاك الا الامور المستحيلة بل كل آن وجوده
تدريجيا بالقياس الى زمان فهو دفعي بقياس المرتبة الرفيعة وكذلك
كل ما هو غائب عن شخص حاضر عندهم فانه يتجدد والمصر حضور والغيبة
انما تتحقق في الزماني والمكاني بالنسبة الى الزماني الآخر والمكاني الآخر واما بالنسبة
الى نفوس سرادق وضرب من الملائكة فلا يتصور شيء منها بوجه من الوجوه
فاذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المفارقات على الحق الاول موجودا
متصلا قارا فلا يجال المعجريات تلك البراهين ولقائل ان يقول لما كان
التناهي والنهاية من باب المضاف والمتضايفان متى كان احدهما بالفعل
كان الآخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فنقول ان كان
للزمان غاية في الوجود كانت انما بنية لا محالة آنا ما لا يخرج انما ان يكون
وجود الآن مع الزمان معا قارا له فيكون للزمان بعدية ومقارنة
في الوجود معا وهذا محال لان الزمان منقسم والآن غير منقسم
فكيف يكون بينهما مقارنة واما ان يكون وجوده مستقدما على وجود
الزمان ان كان الآن بالفعل حيث يكون الزمان بالقوة معا لانهما
متضايفان والمتضايفان لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة
هذه نسخة قد سخت بي في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها
على سدة اذي الاحترام [illegible] علوه وسجدة فاقدان الزمان على تقدير
فلنا اني لا بزمان بل يكون له طرف بالفعل فان التناهي قد يطلق بمعنى

قطع الاستداد في جهة تمادیه وقد یطلق بمعنی تناهي العدد العارض للمقدار
بسبب تجزیته باجزاء متساویة وقد یفارق المعنی الثاني الاول کما
في محیط الدائرة فلیکن الزمان ایضا من هذا القبیل هذا واقول
یمکن الجواب عنها بوجوه احدها الاول انها منقوضة بالحرکة الحادثة
فان بدایتها ان کانت موجودة فلا یخ اما ان یکون الذي هو بدایتها موجودا
معها وهو محال لامتناع المطابقة بین بدایة الحرکة وبینها وان لم تکن
موجودة کان احد المتضایفین بالفعل والآخر بالقوة فیلزم ان لا یکون
شيء من الحرکات متناهیا هف الثاني ان المضاف قد یکون بسیطا
حقیقیا لا یکون له معنی غیر نفس الاضافة وقد یکون ذاته من مقولة
اخری قد تعرضها الاضافة وهو المضاف المشهوري فنقول لکل من
الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه حقیقة سوی کونه مضافا
وهما باعتبار ذاتیهما لا یجب ان یکونا معا في الوجود والاضافة انما تعرض
لهما في العقل وهذه استحالة في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نفهم
ان الآن له مفهوم محصل بل لا معنی له الا قطع الزمان وهو امر
سیجيء فعلی تقدیر تناهي الزمان لا یکون الآن مقطعا للوجود
حتی یجامع وجوده معدوم الزمان والاضافة انما تعرض لهما
باعتبار تحققهما في العقل وقد قلنا انه لا محذور في اجتماع
مع الزمان دفعة في العقل واما ما تمسک به رئیس الفلاسفة
في کتبه کالشفاء والنجاة والتعلیقات والمبدأ والمعاد من

بالذات لا يكون بسما يتعلق به القدرة اذ المصحح للمقدورية هو الامكان
وليس قبل الزمان كمية موجودة او موهومة حتى يتمكن
العقل من فرض وجود حركة او حركات فيها بل هذا
وامثاله من مخترعات اوهام وحوافاته فكما ان للوهم ان يتصور
الظاهر من الفلك الاعظم كرتين محيطتين بالعالم يماس السطح الباطن
من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون ما بين سطحي
احدهما ذراعا وما بين سطحي الاخرى ذراعين وهذا التوهم
لا يوجب تقديرا متدادا خلاء او ملاء فوق المحدد فكذلك
حكم فرض الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقتضي
مدة ثابتة او عدما مستمرا فكما ان فرض الكرتين على
الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين محال والشيخ
ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انه نظر حكمي بل على انه مسلك
جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث
قال في الهيات النجاة ان المخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتا
قبل وقت بل نهاية وزمانا ممتدا في الماضي بلا نهاية
وهو بيان جدلي اذا استقصي قاد الى البرهان

من اذا استقصا ومضى بذل الجهد ١٢

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام ويتلوه الثاني

تمت

خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

لله المقال اعذب البيان من الزلال حمد مخمنا الفضل ذي الجلال المتقدس عن شوائب الانفعال محرك الاجرام الفلكية وساكن البسائط العنصرية مكون المطر والسحاب ومزين الجو بالشهاب بديع المأثر والمدبر مخترع الحائل والتدوير وابهى درر منتظم في سلك الاسفار وانور برز متشرف بارداف صحف الكرام الصلوة والسلام على اشرح مطالع الانوار وعلى آله المقتبسين لقبسات الابرار واصحابه الموضحين بايماضات الاخبار سيما المقولات العشر الاظهار الى يوم لا دار فيه الا الجنة او النار **اما بعد** فاقول وانا راجي رحمة ربه الرؤف الرحيم المدعو بشبان بكريم المحمدي الحنفي مذهبا والبهاري الاسحاقفوري وطنا ان ارباب العقل متوافقون واصحاب النقل متطابقون على ان اربح المكاسب واعز المطالب تحصيل نور النظرة والعملية بالقواعد اليقينية من العلوم الحكمية اذ بها يسلك الانسان سبل العرفان ويخلص من سجن الخذلان والحرمان وقد صنف فيه علماء الامصار وفضلاء الاعصار صحفا شريفة وزبرا منيفة وكان شرح هداية الحكمة للشيخ المحقق والبحر المدقق الحكيم الكامل والنحرير الفائق على الاقران ومعلم حكماء اليونان البارع في النقليات والعقليات سيما الطبعيات والالهيات صاحب الفضيلة والتحقيق الغالب على الاقران صدر الدين محمد الشيرازي تغمده الله بالغفران واسكنه بحبوحة الجنان هذا ولما تعين انواع علوم وتقبوا مطابع الاتمام وقد انطبع الفن الاول من الطبعيات الذي هو اهم المهمات في السنة الثانية والستين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة سيد المرسلين تحشى الذكي التقي والعالم الدري المولوي ابي الحسن المعروف بحسين علي الفتحفوري ثم اللكنوي تلميذ البحر الهمام الحبر القمقام رئيس فضلاء الدهر رأس كملاء العصر محقق الفنون العقلية مدقق العلوم النقلية مولانا المفتي محمد سعد الله اوصله الله الى غاية ما يتمناه فطارق الطبع [illegible] بهذه النسخة من عند الخيار وامتدت لطبعه اعناق الكبار فتوجه اليه من كل شهر في الديار مصاقع الاشتهار الى نيف على نصف نهار فقاد جواهر العلوم وصراف دراهم الفهوم الماهر في العلوم العقلية والنقلية والكامل في البدايع الادبية والدرر وفقه البلاغة وريحان حديقة الفصاحة شيخ الاسلام ونبراس العلماء الاعلام جامع [illegible] وسحبان عصره وزمانه عين [illegible] بمصدر غرائب الطرائف فرع الشجرة النبوية وغصن الدوحة مصطفية ذو السيرة الحسنة المرضية والاخلاق الكريمة العلوية العلامة الجليل الفخر النبيل مناقبه و[illegible] محي سنة السنية ومع لبدعة سبعة استاذنا المكنى بابي الحسنات مولانا الحاج الحافظ **محمد عبد الحي** ينبوع الخيرات مشع الله المتقبسين بمقباسه الى يوم الدين بحرمة خاتم الانبياء المبعوث في السموات والارضين وزاد على الحواشي السابقة حواشي مفيدة ومن عند نفسه فوائد فريدة فجاد بحمد الله كانه سلك من اللآلي المنظومة ودرج من الجواهر المنثورة ففي كل لفظ منه روض من المعنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر والحواشي التي كانت وقت التحشية حاشية استاذ كملاء الهند والسند والصين نظام الملة والدين وقدوة المتقدمين والمتاخرين بحر العلوم وحسن المحققين والفاضل اللبكني عماد الدين والعلامة الدهلوي خاتم المحدثين والمفسرين والموبد بتائيد الله مولانا احمد الله والعلامة الاوحد مولانا امجد والبحر الاعظم مولانا اعلم وفريد الدهر والزمان القاضي ارتضا علي خان بحر الفضل واخاه مولانا ولي الله تغمدهم قاضي شريعة رسول الله مولانا المفتي محمد سعد الله فصححه من اخصه الله بلطفه السرمدي المولوي **محمد معشوق علي** وطبعه الفخر النبيل **محمد علي بخشخان** اللكنوي في المطبع العلوي في السنة الحادية والتسعين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة سيد الاولين والآخرين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين فقط تم بواسطة سند الله سلمه كه يه كتاب چهپي هوئي مطبع علوي كي هي

محمد علی بخشخان
مطبع علوی